

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة لونيبي علي البلدية 2
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

ترشيد الإنفاق العام في الجزائر في ظل إرساء مبادئ الحوكمة 2017-2000

مذكرة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص : مالية و بنوك

تحت إشراف الدكتور :

خيرة تحانوت

من إعداد الطالب :

مراد بن مهدي

لجنة المناقشة :

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	/
بن حمودة فطيمة	أستاذ	جامعة البلدية 2	رئيسا
تحانوت خيرة	أستاذ محاضر - أ -	جامعة البلدية 2	مقررا و مشرفا
قراش محمد	أستاذ محاضر قسم - أ -	جامعة البلدية 2	ممتحنا
بكوش كريمة	أستاذ	جامعة خميس مليانة	ممتحنا
فايدي كمال	أستاذ محاضر قسم - أ -	جامعة البلدية 2	ممتحنا
رميدي عبد الوهاب	أستاذ	جامعة المدية	ممتحنا

السنة الجامعية : 2020/2019

الإهداء ...

أُهدي هذا العمل إلى والدي العزيزين رحمهما الله ؛

وإلى كُلِّ إخوتي ؛

و إلى زوجتي الغالية ؛

وإلى كُلِّ الأصدقاء وزُملاء الدِّراسة.

شكر و تقدير

بادئ ذي بدء نحمد الله عز وجل الذي وفقنا لانجاز هذا العمل.

و لعل أدنى ما أتقدم به إعترافا بالجميل كلمة شكر و تقدير للاستاذة المحترمة تحانوت على

تكرمها للإشراف على هذا البحث و على صبرها و إرشادها و الى لجنة المناقشة على

قبولها مناقشة هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر إلى الاستاذ يدو و الى صديقي بن مسعود ادم على الدعم المعنوي

والنصائح القيمة التي ساعدتني لإتمام هذا العمل.

تعالج هذه الدراسة موضوع ترشيد الإنفاق العام القائم على إرساء مبادئ الحوكمة ، إذ تعتبر الحوكمة من القضايا المهمة التي استوجب البحث فيها خاصة فيما يتعلق بترشيد الإنفاق العام الذي أصبح يحظى باهتمام كبير من طرف الباحثين و الاقتصاديين نظرا لمشكلة تزايد من جهة و انخفاض حجم الواردات من جهة أخرى ، وقد أدى التطور و التقدم الذي تعيشه شعوب العالم إلى ازدياد احتياجاتها و متطلباتها الاجتماعية من صحة و تعليم و بنية تحتية و سكن ...الخ مما أجبر الدول على مضاعفة إنفاقها العام لسد هذه الحاجات مع ضرورة مراعاة الرشادة و العقلنة في إنفاقه حتى لا يخرج عن الأهداف التي حددت له .

و قد أجريت هذه الدراسة بهدف البحث في موضوع ترشيد الإنفاق العام في الجزائر من خلال تبني مبادئ الحوكمة و بناء على ذلك قسم هذا البحث إلى أربعة فصول ، حيث تناول الفصل الأول الإطار النظري للإنفاق العام و سبل ترشيده ، أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه إلى الحوكمة و مبادئها باعتبارها الآلية الأنسب و الأكثر فعالية للحد من الفساد و من ثم بلوغ الرشادة في الإنفاق العام ، وقد خصص الفصل الثالث للتعريف بمبادرة النيباد خصوصا و أن الجزائر تعد من الدول المؤسسة لهذه المبادرة التي جعلت من الحكم الرشاد هدفا تسعى لبلوغه ، أما الفصل الرابع و الأخير فقد تطرقنا فيه إلى ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر مع إظهار واقع الحوكمة في الجزائر وفقا للمؤشرات الدولية.

و قد توصل البحث إلى أن الجزائر لا تزال بعيدة عن بلوغ الرشادة في إنفاقها العام و ذلك نظرا لتفشي الفساد بمختلف أشكاله و الذي انعكس سلبا على وجهة و مردودية هذه النفقات ، فبالرغم من القوانين و التشريعات و الهيئات التي أقرتها و أنشأتها الدولة و مختلف وسائل الرقابة و التي كان الهدف منها الكشف و الحد من ظاهرة الفساد إلا أن هذه الظاهرة قد تزايدت و انتشرت في كل القطاعات لتكون أكبر عائق أمام بلوغ الرشادة في الإنفاق العام في الجزائر.

الكلمات المفتاحية : الإنفاق العام ، مبادئ الحوكمة ، الفساد ، ترشيد الإنفاق العام.

Abstract :

This study addresses the issue of rationalization of public spending based on establishing principles of governance, is one of the important issues that necessitated research, especially with regard to rationalization of public spending, which has become a subject of great interest on the part of researchers and economists, due to the problem of its increase on the one hand and the decrease in the volume of imports on the one hand Others, the development and progress that the people of the world are experiencing have led to an increase in their social needs and requirements such as health, education, infrastructure, housing ... etc., which forced the countries to double their public spending to meet these needs, with the need to take into account rationality in its spending so as not to Out of the goals that identified it.

This study was conducted with the aim of researching the topic of rationalization of public spending in Algeria by adopting the principles of governance and accordingly , we divided this research into four chapters, the first chapter dealt with the theoretical framework for public spending and ways to rationalize it. As for the second chapter, we touched on governance And its principles as the most appropriate and effective mechanism for reducing corruption and then achieving rationalization in public spending. The third chapter is devoted to the definition of the NEPAD initiative in particular, and that Algeria is one of the founding countries for this initiative, which took from good governance a goal that it seeks to achieve either the fourth and last chapter In it we touched upon a phenomenon Public spending in Algeria has increased, with the reality of governance being demonstrated in Algeria, according to international indicators.

The research has concluded that Algeria is still far from attaining rationality in its public spending, due to the widespread corruption in its various forms, which was reflected negatively on the direction and cost-effectiveness of these expenditures, despite the laws, legislations and organisations that the state has approved and established and all the other various means of control in order to detect and reduce the phenomenon of corruption, but unfortunately this phenomenon has increased and spread in all sectors to be the biggest obstacle to achieving goodwill in public spending in Algeria.

Key words: Public spending , principles of governance, Corruption , rationalization of public spending.

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-4	تطور الانفاق العام في الجزائر خلال فترة 2017-2000	137
2-4	تطور الإيرادات و النفقات العامة خلال فترة 2017-2000	140
3-4	تطور الانفاق العام و أسعار البترول خلال فترة 2017-2000	143
4-4	تطور أقسام الانفاق العام في الجزائر خلال فترة 2017-2000	145
5-4	تطور مكونات نفقات التسيير خلال فترة 2017-2000	149
6-4	مكونات نفقات التجهيز في الجزائر خلال فترة 2017-2000	152
7-4	مضمون برنامج الانعاش الاقتصادي 2004-2001	155
8-4	مضمون البرنامج التكملي لدعم النمو 2009-2005	156
9-4	محاور الاساسية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2014-2010	159
10-4	تطور مؤشر التمثيل و المساءلة في الجزائر خلال فترة 2017-2000	163
11-4	تطور مؤشر الاستقرار السياسي خلال فترة 2017-2000	165
12-4	تطور مؤشر نوعية التنظيم و الاجراءات خلال فترة 2010-2000	168
13-4	تطور مؤشر سهولة أداء الاعمال في الجزائر خلال فترة 2017-2000	169
14-4	تطور مؤشر فعالية الحكومة خلال فترة 2017-2000	170
15-4	ترتيب الجزائر في مؤشر حكم القانون خلال فترة 2017-2000	172
16-4	ترتيب الجزائر في مؤشر ضبط الفساد خلال فترة 2017-2000	174
17-4	تطور مؤشر مدركات الفساد للجزائر خلال فترة 2017-2000	177
18-4	تطور مؤشر الإسراف في الانفاق العام خلال فترة 2017-2009	180
19-4	تطور مؤشر الميزانية المفتوحة في الجزائر	195

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	مخطط توضيحي لأثر المضاعف و المعجل	24
2-1	فرضية واجنر	26
3-1	تطور دور الدولة حسب تحليل بيكول-وايزمان	27
4-1	مراح ترشيد الإنفاق العام	40
1-2	عناصر الحوكمة	65
2-2	اهداف الحومة	66
3-2	مبادئ الحوكمة	68
1-3	هياكل النيباد	105
1-3	مخطط يوضح ترابط أبعاد التنمية المستدامة	127
1-4	تطور الانفاق العام في الجزائر خلال فترة 2000-2017	142
2-4	تطور الايرادات و النفقات العامة خلال فترة 2000-2017	145
3-4	تطور اقسام الانفاق العام في الجزائر خلال فترة 2000-2017	150
4-4	تطور مكونات نفقات التسيير خلال فترة 2000-2017	154
5-4	مكونات نفقات التجهيز في الجزائر خلال فترة 2000-2017	156
6-4	مضمون برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004	159
7-4	مضمون البرنامج التكملي لدعم النمو 2005-2009	161
8-4	تطور مؤشر التمثيل و المساواة في الجزائر خلال فترة 2000-2017	167
9-4	تطور مؤشر نوعية التنظيم و الاجراءات خلال فترة 2000-2010	171
10-4	تطور مؤشر فعالية الحكومة خلال فترة 2000-2017	174
11-4	ترتيب الجزائر في مؤشر حكم القانون خلال فترة 2000-2017	176
12-4	ترتيب الجزائر في مؤشر ضبط الفساد خلال فترة 2000-2017	178
13-4	تطور مؤشر مدركات الفساد للجزائر خلال فترة 2000-2017	181
14-4	تطور مؤشر الاسراف في الانفاق العام خلال فترة 2009-2017	184

	الإهداء
	الشكر و التقدير
	ملخص باللغة العربية
	ملخص باللغة الانجليزية
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
	مقدمة
	الفصل الأول : الإنفاق العام أسس و مفاهيم
2	تمهيد
3	المبحث الأول :مدخل لدراسة الإنفاق العام
3	المطلب الأول :مفهوم النفقات العامة
8	المطلب الثاني :تقسيم الإنفاق العام
17	المطلب الثالث:الآثار الاقتصادية للإنفاق العام
24	المبحث الثاني :ظاهرة تزايد الإنفاق العام ، مفهومها ،أسبابها و طرق علاجها
24	المطلب الأول :ظاهرة تزايد الإنفاق العام
24	المطلب الثاني : أسباب تزايد الإنفاق العام
33	المطلب الثالث: العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام
34	المبحث الثالث : ترشيد الإنفاق العام
35	المطلب الأول : مفهوم ترشيد الإنفاق العام
36	المطلب الثاني : مراحل و معوقات ترشيد الإنفاق العام
40	المطلب الثالث: عوامل نجاح ترشيد الإنفاق العام
46	خلاصة
	الفصل الثاني :الحوكمة كآلية لحماية الإنفاق العام من الفساد
48	تمهيد
49	المبحث الاول : مدخل لدراسة الحوكمة
49	المطلب الأول : مفهوم الحوكمة

60	المطلب الثاني : مكونات و أهداف الحوكمة
66	المطلب الثالث: مبادئ الحوكمة
74	المبحث الثاني : الإطار النظري للفساد
74	المطلب الأول : مفهوم الفساد
80	المطلب الثاني : أسباب تفشي ظاهرة الفساد
85	المطلب الثالث: مظاهر الفساد و أشكاله
88	المبحث الثالث :الفساد كمستهدف من الحوكمة لحماية الإنفاق العام
88	المطلب الأول : الفساد و علاقته بالإنفاق العام
91	المطلب الثاني :دور الحوكمة في الحد من الفساد
96	خلاصة
	الفصل الثالث: مبادرة النيباد كآلية لإرساء مبادئ الحوكمة و تحقيق التنمية المستدامة
98	تمهيد
99	المبحث الأول : مبادرة النيباد و دور الجزائر فيها
99	المطلب الأول : نشأة مبادرة النيباد
104	المطلب الثاني :مبادئ و أولويات النيباد
106	المطلب الثالث: أهداف و تحديات مبادرة النيباد
112	المبحث الثاني : الحوكمة في مبادرة النيباد و فئ آلية مراجعة النظراء
112	المطلب الاول : مفهوم آلية مراجعة النظراء
116	المطلب الثاني : آلية مراجعة النظراء و الحوكمة
119	المبحث الثالث : التنمية المستدامة كأهم أهداف مبادرة النيباد
119	المطلب الاول : مفهوم التنمية المستدامة
123	المطلب الثاني : أبعاد التنمية المستدامة
130	المطلب الثالث:معوقات التنمية المستدامة
134	خلاصة
	الفصل الرابع : إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد في الجزائر كآلية ترشيد الإنفاق العام
136	تمهيد

137	المبحث الأول :تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة 2000-2017
137	المطلب الاول :ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة 2000-2017
145	المطلب الثاني :هيكل الإنفاق العام في الجزائر
154	المطلب الثالث: المخططات الانفاقية في الجزائر خلال فترة 2000-2017
162	المبحث الثاني : واقع الحوكمة في الجزائر وفق مؤشرات الدولية
162	المطلب الاول :المساءلة و الاستقرار السياسي
167	المطلب الثاني :نوعية التنظيمات و فعالية الحكومة
172	المطلب الثالث:حكم القانون و السيطرة على افساد
176	المبحث الثالث :واقع ،جهود و افاق ترشيد الانفاق العام في الجزائر
176	المطلب الأول : الفساد كعائق أمام ترشيد الإنفاق العام
187	المطلب الثاني : جهود الجزائر لترشيد الإنفاق العام
198	المطلب الثالث:آفاق ترشيد الإنفاق العام في الجزائر وفق النموذج الاقتصادي الجديد
201	خلاصة الفصل
204	الخاتمة
211	قائمة المراجع

مقدمة

تسعى الدول النامية وبالرغم من التحديات التي تواجهها لرسم إستراتيجية تنموية من شأنها أن تخرجها من دائرة التخلف الذي تتخبط فيه للالتحاق بركب الدول الصناعية المتقدمة وهي تستعمل لتحقيق هذا الهدف مختلف السياسات الاقتصادية وعلى رأسها السياسة المالية التي يمكن للدولة من خلالها استخدام أدواتها لتؤثر إيجابيا على التنمية الاقتصادية .

ويعتبر الإنفاق العام أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدول النامية في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية و هذا بتوفير الموارد المالية و توجيهها نحو المجالات التي من شأنها أن توفر الإمكانيات المادية الضرورية للعملية الإنتاجية ، و مع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي تزايد الاهتمام بالإنفاق العام و بكيفية تسييره باعتباره الوسيلة التي تبين و تبرز دور الدولة في التأثير على النشاط الاقتصادي.

و حتى تقوم الدولة بواجباتها الإنفاقية يجب توفر الغطاء المالي الكافي من خلال عائداتها فلا يمكن أن تتوسع في سياستها الإنفاقية إلا إذا كانت لها إيرادات مالية تتناسب مع حجم الإنفاق ، و هذا يظهر جليا في الدول الربعية التي تعتمد على عائداتها من المحروقات في تمويل سياستها التنموية ، إذ تتوسع في الإنفاق العام حينما تزدهر و تنتمى عوائدها من المحروقات و التي عادة ما تتحكم فيها عوامل اقتصادية و عوامل أخرى خارجية ، و تتجه نحو تقييده و ترشيده في أوقات تراجع عائداتها .

إن ظاهرة الإنفاق العام هي ظاهرة تتزايد مع تطور الدولة إذ يصعب تخفيض الإنفاق العام إذا قلت الإيرادات بل وجب التحكم فيه ، و هنا تبرز أهمية ترشيد الإنفاق العام باعتباره السبيل الأمثل للدول النامية في ظل محدودية مواردها المالية.

وتعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي شهدت تزايدا في إنفاقها العام طوال السنوات الأخيرة نظرا لارتفاع حجم عائداتها من المحروقات ، إلا أن هذا لم يستمر طويلا لتشهد إيراداتها تراجعا حادا بسبب

تراجع أسعار البترول إلى أقل من النصف ، و بما أن عائدات المحروقات تمثل الجزء الأكبر من صادرات الجزائر كان لتراجعها الأثر المباشر على حجم الإنفاق العام ، إذ بدأت الدولة الجزائرية بمحاولة ترشيد نفقاتها العامة و فق مجموعة من التدابير و الإجراءات لتجاوز هذه الأزمة.

و تعد الحوكمة من الآليات المعول عليها في ترشيد الإنفاق و ذلك من خلال إحترام المبادئ و المعايير التي تركز عليها كونها الضامن الأساسي لاستغلال ما هو متاح من موارد مالية و إنفاقها بالطرق التي تحقق الأهداف المسطرة في ظل التحلي بقدر من العدالة والشفافية و المساءلة .

ونظرا للاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة الجزائرية لوضع إجراءات و تدابير تركز مبادئ الحوكمة و التي تهدف من خلالها إلى ترشيد الإنفاق العام في ظل متغيرات دولية لا يمكن التحكم فيها جاءت إشكالية بحثنا المتمثلة في :

هل تمكنت الجزائر من بلوغ الرشادة في الإنفاق العام في ظل محاولاتها لتبني مبادئ

الحوكمة خلال فترة 2000-2017 ؟

■ الأسئلة الفرعية:

من أجل معالجة هذه الإشكالية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بترشيد الإنفاق العام و ما هي الآليات و السبل الكفيلة بتحقيقه ؟

-كيف يمكن للحوكمة أن تكون أداة لحماية الإنفاق العام من ظاهرة الفساد ؟

- ما هو واقع الحوكمة في الجزائر خاصة و أنها كانت من الدول المؤسسة لمبادرة النيباد ؟

- هل تمكنت الجزائر فعلا من بلوغ الرشادة في الإنفاق العام خاصة بعد أن تراجعت مداخيلها بشكل كبير

بسبب تراجع أسعار البترول؟

■ فرضيات الدراسة:

بناء على الأسئلة الفرعية السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى : ترشيد الإنفاق العام يعني تخفيضه و ذلك من خلال تحديد الأولويات و تجنب كل النفقات غير الضرورية ؛

الفرضية الثانية : يمكن للحكومة من خلال إرساء مبادئها أن تكون أداة فعالة لحماية الإنفاق العام من مختلف أشكال الفساد؛

الفرضية الثالثة: قد لا ترقى الجزائر إلى تحقيق مستويات مقبولة من المساءلة ، الشفافية و المحاسبة بالرغم من كونها من مؤسسي مبادرة النيباد ؛

الفرضية الرابعة :قد لا تستطع الجزائر الوصول إلى الترشيح الأمثل لإنفاقها العام بسبب سوء التسيير و تفشي ظاهرة الفساد بشتى أنواعه .

أسباب اختيار الموضوع :

هناك العديد من المبررات التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع منها ما هو موضوعي و منها ما هو شخصي، يمكن إيجازها فيما يلي :

-تزايد حجم الإنفاق العام خاصة بعد ازدياد أعباء الدولة و تطور دورها في الحياة الاقتصادية إذ لم يعد يقتصر على توفير الخدمات التي لا يمكن للقطاع الخاص توفيرها للمواطنين ، بل امتد إلى التدخل في النشاط الاقتصادي من أجل الدفع نحو تحقيق التنمية ؛

-الشعور بأهمية الموضوع خصوصا بعد تراجع أسعار المحروقات التي تمثل 98% من حجم إيرادات الجزائر مما يوجب الاتجاه نحو ترشيد الإنفاق العام ؛

-إظهار مدى فعالية الإجراءات المتخذة من قبل الدولة في مجال ترشيد نفقاتها باعتباره من الأدوات المهمة التي باتت تحكم على مدى نجاح أو فشل أية دولة في تحقيق أهدافها الإنمائية؛

-الحاجة إلى رفع كفاءة و فعالية الإنفاق العام و تحسين طرق تسييره تجنباً لتبديد المال العام ؛

-الانتشار الواسع للفساد و تأثيره السلبي على أداء الحكومة و على كيفية تسيير المال العام

-البحث في موضوع الحوكمة و تقييم آلياتها في الجزائر و تحديد مدى مساهمتها في ترشيد الإنفاق العام؛

■ أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الاعتبارات التالية:

-تعد عائدات المحروقات من بين أهم موارد الخزينة العمومية الجزائرية و في ظل تراجع أسعار البترول

تأتي أهمية هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير تراجع الموارد المالية للدولة على حجم نفقاتها العامة ؛

-إن أهمية هذا البحث تتجلى أيضا من خلال المرحلة التي يمر بها الاقتصاد الوطني من نقص حاد في

الموارد نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي ، مما أوجب البحث عن طرق لتسيير الاستغلال الأمثل و

العقلاني للإنفاق العام؛

-تتمثل أهمية الدراسة في الدور الذي يلعبه الحكم الراشد في تحسين تسيير موارد الدولة و توجيهها نحو

المجالات الاقتصادية المنتجة ؛

-إبراز أهمية الحوكمة باعتبارها أداة فعالة لترشيد و توجيه الإنفاق العام ؛

-الوقوف على مدى التزام الحكومة الجزائرية بالتدابير التي قامت باتخاذها في إطار ترشيد الانفاق العام ؛

■ أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية :

-التعرف على مختلف الإجراءات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية من أجل ترشيد الإنفاق العام؛

-الوقوف عند سياسة الحكومة المنتهجة في مجال تطبيق مبادئ الحوكمة لترشيد نفقاتها العامة -التعرف

على واقع تسيير المال العام في الجزائر وذلك بهدف تقييم جهد الدولة في توجيه إنفاقها العام ؛

-الإثبات أن الفساد هو العائق الأكبر أمام ترشيد الإنفاق العام ؛

-محاولة تسليط الضوء على مختلف القوانين و التشريعات الخاصة و كذا الهيئات التي أنشأتها

الجزائر في سبيل مكافحة الفساد؛

-التعرف على مدى تطبيق الإجراءات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية في إطار ترشيد الإنفاق العام

-محاولة تقييم واقع تطبيق الجزائر لمبادئ الحوكمة ؛

-تقديم اقتراحات في مجال ترشيد الإنفاق العام ؛

-ضرورة اعتماد مبادئ الحوكمة في تسيير النفقات العامة باعتبارها النمط الصحيح المعمول به في

الكثير من الدول المتقدمة ؛

-تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع ترشيد الإنفاق العام في الجزائر و تبيان أهمية إرساء

مبادئ الحوكمة باعتبارها المحرك الأساسي لتحقيق الكفاءة في تسيير المال العام ؛

منهجية الدراسة:

لقد انتهجنا في معالجتنا لهذا البحث المنهج الوصفي من خلال التطرق الى اهم المفاهيم المتعلقة بالإنفاق العام و سبل ترشده بالإضافة الى التعريف بالحوكمة و مختلف مبادئها ، كما وظفنا الادوات الخاصة بالتحليل الاقتصادي المتمثلة في الإحصائيات المتعلقة بالإنفاق العام ، ترتيب الجزائر في مؤشرات الحوكمة العالمية ، ظاهرة الفساد ، بالإضافة إلى أهم التقارير الإحصائية الخاصة ببنك الجزائر و الجريدة الرسمية و القوانين و التشريعات و مواقع الانترنت .

حدود الدراسة:

لقد ركزنا في دراستنا هذه على اظهار اهمية و دور ارساء مبادئ الحوكمة كآلية لتجسيد الرشادة في الإنفاق العام و اخترنا الجزائر كحالة للدراسة ، أما فترة الدراسة فحددناها من سنة 2000 لأنها السنة التي انطلقت فيها مبادرة النيباد إلى غاية سنة 2017 .

صعوبات الدراسة :

واجهتنا عدت صعوبات خلال هذه الدراسة من بينها :

-قلة الدراسات الأكاديمية المتعلقة بدور الحوكمة في تسيير المال العام في الجزائر ؛

-تباين المعطيات حول حجم الإنفاق العام في الجزائر و عدم الدقة في تقديمها ؛

-صعوبة الحصول على المعلومات و الإحصائيات المتعلقة بالفساد في القطاع العام؛

-صعوبة استخراج المعطيات الإحصائية الخاصة بالوضع المالي في الجزائر خاصة ما تعلق بحجم

الأموال الموجودة في صندوق ضبط الإيرادات و كيفية استعمالها ؛

■ الدراسات السابقة :

هناك عدت دراسات تطرقت لنفس موضوع دراستنا نذكر منها :

-دراسة للطالب شعبان فرج وهي أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3
2011-2012 بعنوان " الحكم الراشد كمدخل لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر دراسة حالة
الجزائر 2000-2010" و قد تطرق فيها الى التعريف بالآليات التي يمكن أن يساهم بها إرساء مبادئ
الحكم الراشد في حسن استغلال و إدارة الموارد المتاحة و ترشيد النفقات العامة حتى تستفيد منها الطبقات
الفقيرة ؛

-دراسة للطالبة كردودي صبرينة و هي أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة
محمد خيضر بسكرة 2013-2014 بعنوان " ترشيد الإنفاق العام و دوره في علاج عجز الموازنة
العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي" و عالجت هذه الدراسة موضوع ترشيد الإنفاق العام و دوره في
علاج الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي ، مع إبراز الزيادة المستمرة للإنفاق العام لمواجهة الزيادة
الطبيعية في حاجيات السكان لتوفير مختلف الخدمات مما استوجب ترشيد هذه النفقات كضرورة مالية لا
بد من تحقيقها ؛

-دراسة للطالبة نريمان رقوب و هي أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد جامعة فرحات
عباس سطيف 1 2017-2018 بعنوان "دور حوكمة الإنفاق العمومي في تحقيق التوازنات النقدية و
المالية -دراسة مقارنة بين الجزائر و المملكة العربية السعودية و الإمارات العربية المتحدة -" وقد
تناولت فيها الطالبة مقارنة مدى التقدم الذي بلغته كل من الجزائر ، المملكة العربية السعودية و الإمارات
العربية المتحدة بعد الإصلاحات التي طبقتها لضبط أوضاع مالياتها العامة و الوقوف على حجم التحديات
التي تواجه هاته الدول عند تصحيح مسار سياستها الإنفاقية ؛

- دراسة للطالب عوالي بلال و هي أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد جامعة لونيبي علي البلدية 2 2016-2017 تحت عنوان "حوكمة الجماعات المحلية كالية لتفعيل الرقابة المالية القبلية على النفقات العمومية" و قد تطرق فيها الى مدى مساهمة حوكمة البلديات الجزائرية بمختلف مبادئها في تعزيز و تفعيل الرقابة المالية القبلية على نفقاتها و في مقدمتها رقابة المراقب المالي اذ تعد رقابته تجسيدا لمبدأ المسائلة ، فبها يتم التأكد من مدى تحقيق الميزانية للأهداف المسطرة لها و حصر التجاوزات التي تسير عمليات الانفاق كونها تتدخل قبل صرف النفقة و بالتالي تمنح فرصة حقيقية لتصحيح الأخطاء و مراجعتها مع إبداء الاهمية لمبدأ المشاركة في التسيير باعتباره اهم مؤشرات الحوكمة المحلية ؛

- دراسة للطالب بن عزة محمد وهي مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2009-2010 بعنوان " ترشيد الانفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف - دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر - إذ تناولت ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف و الذي يعتبر خطوة مهمة نحو توضيح معالم السياسة الإنفاقية النموذجية التي يتوجب على الدولة إتباعها من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية و الاجتماعية.

و من خلال هذه الدراسات يتبين الاهتمام الكبير الذي يوليه الباحثون في مجال الحوكمة لإبراز دورها في ترشيد الإنفاق العام ، إلا أن دراستنا تميزت عن هذه الدراسات كوننا تطرقنا فيها إلى دراسة واقع ترشيد الإنفاق العام في الجزائر من خلال عرض ترتيب الجزائر في مؤشرات الحوكمة العالمية ، إذ لا سبيل لتحقيق الرشادة في الانفاق العام إلا بتطبيق مبادئ الحوكمة و على رأسها محاربة الفساد .

■ هيكل الدراسة:

لقد قسمنا دراستنا إلى أربعة فصول

الفصل الأول خصص لدراسة الإنفاق العام باعتباره أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدولة للتأثير على الاقتصاد الوطني و قد تطرقنا فيه إلى مفهوم الإنفاق العام ، تقسيماته و الآثار الاقتصادية المترتبة عنه ، كما تم التطرق بشيء من التفصيل لظاهرة تزايد الإنفاق العام من خلال التعريف بها ، ذكر مختلف أسبابها و طرق علاجها ، ثم تناولنا مفهوم ترشيد الإنفاق العام و متطلبات نجاحه باعتباره السبيل الأمثل لمواجهة التزايد المستمر للإنفاق العام ؛

الفصل الثاني حاولنا في هذا الفصل الوقوف على مرتكزات الحوكمة ، انطلاقا من التطرق الى نشأتها مفهومها و مكوناتها ، ليتيم بعدها التعريف بالفساد ، أسبابه و عرض لمختلف أشكاله ، لنقف في الأخير عند دور الحوكمة في الكشف و الحد من ظاهرة الفساد بغية حماية الإنفاق العام ؛

الفصل الثالث و جاء هذا الفصل للتعريف بمبادرة النيباد باعتبارها إطار جديد لإرساء مبادئ الحكم الرشيد في الدول الافريقية بهدف تحقيق التنمية المستدامة ، إذ تطرقنا فيه إلى البحث في نشأة و مفهوم مبادرة النيباد و دور الجزائر فيها ، كما وقفنا عند آلية مراجعة النظراء باعتبارها أداة انبثقت عن مبادرة النيباد لتعزيز الحوكمة في الدول الافريقية ، كما تناولنا تعريف التنمية المستدامة أهدافها و أبعادها؛

الفصل الرابع في هذا الفصل تطرقنا لتحليل تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة محاولين التعرف على أسباب زيادته كما وقفنا عند واقع الحوكمة في الجزائر من خلال المؤشرات الدولية و في الأخير عرضنا واقع ترشيد الإنفاق العام في الجزائر من خلال إظهار حجم الفساد المتنامي في الجزائر كعائق أمام ترشيده ، باعتباره حجر عثرة في طريق ترشيد الإنفاق العام كما تعرفنا أيضا على الجهود المبذولة من طرف الجزائر في سبيل ترشيد إنفاقها العام .

الفصل الاول :

الانفاق العام أسس و مفاهيم

تمهيد: تشكل دراسة النفقات العامة ركنا أساسيا في الدراسات المالية المعاصرة حيث يتطور البحث فيها مع تطور الفكر المالي, وتكمن أهمية النفقات العامة باعتبارها من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في الميادين المختلفة أي أن النفقات العامة ترسم حدود نشاط الدولة الاقتصادي والاجتماعي, لذلك فهي تتسع عندما يزداد دور الدولة في النشاط الاقتصادي و تضيق عندما ينحصر هذا الدور.

وقد أخذت نظرية النفقات العامة في تاريخ تطورها مسارا مشابها لمسار تطور الدولة اتجاه أهدافها فمن خلال تخصيص النفقات العامة يمكن إدراك توجهات الدولة فيما إذا كانت توسعية أو انكماشية لهذا خصصنا هذا الفصل لدراسة الإنفاق العام باعتباره أداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الاقتصاد و ذلك من خلال المباحث الثلاثة التالية:

- المبحث الأول : مدخل لدراسة الإنفاق العام

- المبحث الثاني : ظاهرة تزايد الانفاق العام مفهومها، أسبابها و طرق علاجها

- المبحث الثالث: ترشيد الانفاق العام

المبحث الأول: مدخل لدراسة الإنفاق العام

لقد أدى تطور الدولة من دولة حارس إلى دولة متدخلة وصولاً للدولة المنتجة إلى تطور المفاهيم المتعلقة بالإنفاق العام باعتباره أحد أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدولة للتأثير على الواقع الاقتصادي و الاجتماعي , فظهرت مفاهيم جديدة للإنفاق العام و اتسعت مجالاته لتشمل معظم القطاعات كما أصبح الإنفاق العام معياراً يستخدم لقياس حجم ودور الحكومة في التأثير على النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة

تعتبر النفقات العامة أداة أساسية يتم إستخدامها في إطار المالية العامة و هذا من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية , وبحكم أن النفقة العامة تعنى بالنشاط الاقتصادي و الاجتماعي على حد سواء فقد تعددت التعاريف المتعلقة بها وتعددت أركانها.

أولاً: تعريف النفقات العامة

هناك العديد من التعاريف التي قدمت للنفقات العامة نذكر منها:

التعريف الأول: "تعتبر النفقة العامة مبلغاً نقدياً يخرج من خزانة الدولة بقصد إشباع حاجة عامة"¹.

يبين هذا التعريف أن النفقات العامة هي كل ما تنفقه الدولة من خزائنها بهدف إشباع الحاجيات العامة.

التعريف الثاني: "النفقات العامة هي حجم التدخل الحكومي و التكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل

الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية وهي أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة"².

¹ محمد طاقة ، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،الاردن ، 2010 ، ص

² وليد عبد الحميد عايب ، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي ، مكتبة حسين العصرية ، لبنان ، 2010 ، ص101.

و هي أيضا تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية بقصد تحقيق منفعة عامة ¹

جاء هذا التعريف ليبين أن النفقات العامة تعبر عن حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

التعريف الثالث : " هي مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير

سلع و خدمات عامة ، و تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية" ²

يبين هذا التعريف أن النفقات العامة مبالغ نقدية لا يتم إنفاقها إلا بعد إقرارها من قبل السلطة التشريعية

التعريف الرابع : " الإنفاق العام هو تلك المبالغ المالية التي يتم صرفها من قبل الدولة أو من يمثلها قصد

تحقيق المنفعة العامة بطريقة رشيدة" ³.

تميز هذا التعريف عن التعاريف السابقة بتطرقه للترشيد في الإنفاق العام.

و من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرّف النفقات العامة على أنها "تلك المبالغ النقدية التي يتم

إقرارها من قبل السلطة التشريعية لإنفاقها من طرف الدولة أو أحد هيئاتها بطريقة رشيدة بهدف تلبية

الحاجات العامة".

ثانيا: عناصر النفقات العامة

تتمثل أركان النفقات العامة في:

1- **النفقة العامة مبلغ نقدي:** يرى الكثير من الاقتصاديون ان الحالات التي يأخذ فيها الإنفاق

الحكومي شكل غير نقدي كان مرتبطا بمرحلة زمنية تم تجاوزها مع التطور الفكري الاجتماعي و

الانساني ⁴ ، إذ أن طبيعة تدخل الدولة للقيام بواجباتها في الإنفاق العام باستخدام مبلغ من النقود ثمنا

¹ محرز محمد عباس ، إقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2008، ص 55

² علي خليل سليمان، أحمد اللوزي ، المالية العامة ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، 2000 ، ص 89

³ كمال قويدري ، السياسة المالية و أثرها على الاستثمار، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سعد دحلب البلدية ، الجزائر ، 2006 ، ص 44.

⁴ عاصف و ليم أندراوس، الاقتصاد المالي في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة ، دار الفكر الجامعي ، 2010، ص 101

للسلع وخدمات من أجل تسيير المرافق العامة و ثمننا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشاريع الاستثمارية التي تتولاها¹

ويعتبر الإنفاق النقدي من بين أفضل طرق الإنفاق العام وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها: ²

أ-التطور الاقتصادي الذي أدى إلى الانتقال من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي القائم على استخدام النقود كوسيلة للمبادلات والمعاملات.

ب-إن الإنفاق العيني يثير العديد من الإشكالات الإدارية التنظيمية كعدم الدقة في تقديرها.

ج-إن استخدام الدولة للنقود في الإنفاق يسهل ما يقتضيه النظام المالي الحديث من تقرير مبدأ الرقابة بصورها المتعددة على الإنفاق العام ضمانا لحسن استخدامها بناء على الضوابط و القواعد التي تحقق مصالح الأفراد العامة ³

2- النفقة العامة يقوم بها شخص عام: العنصر الثاني من أركان المحددة للنفقة العامة هو صدورها من الذمة المالية للدولة أي شخص معنوي ⁴، لكي تكون النفقة عامة يجب أن تصدر من شخص معنوي عام، والأشخاص المعنوية هي الدولة، الولاية، البلدية و الهيئات و المؤسسات التابعة لها، وتبعا لذلك لا يعتبر المال الذي يخرج من ذمة شخص طبيعي نفقة عامة حتى وإن كان الهدف منه تحقيق مصلحة عامة، فلا بد إذن لإبقاء النفقة عامة أن تخرج من ذمة شخص معنوي عام.

وقد إستند الاقتصاديون في سبيل تحديد طبيعة هذه النفقات على المعايير التالية: ⁵

¹ سوزي عدلي ناشد ،المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية ،لبنان ، 2003 ، ص 27

² محمد عباس محرز ، اقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص 65 .

³ سوزي عدلي ناشد ، مرجع سابق ، ص 28

⁴ المرسي السيد حجازي ،مبادئ المالية العامة ، الدار الجامعية ، لبنان ، 2002،ص 389

⁵ عادل العلي ، المالية العامة و القانون المالي و الضريبي ، إسرائ للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2009 ، ص 73 .

أ- معيار قانوني: والذي يركز على الطبيعة القانونية للشخص المنفق, أي إذا كان الإنفاق من أشخاص القانون العام فإن النفقة تعد نفقة عامة, أما إذا كانت من أشخاص القانون الخاص فتعتبر نفقة خاصة. و يعتمد هذا المعيار على الطبيعة القانونية للجهة التي تقوم بالإنفاق و التي تحدد طبيعة النفقة و ما إذا كانت عامة ام خاصة , فالنفقات العامة المحلية هي تلك النفقات التي يقوم بها شخص معنوي من اشخاص القانون العام كالهيئات المحلية و تعتبر نفقات خاصة تلك التي يقوم بها الافراد و المؤسسات او اشخاص القانون الخاص , و يستند أصحاب هذا الرأي الى اختلاف طبيعة نشاط القانون العام عن طبيعة نشاط الشخص المعنوي الخاص , اي ان نشاط اشخاص القانون العام يهدف في هذه الحالة الى تحقيق المصلحة الجماعية العامة المحلية , و يعتمد في ذلك على القوانين و القرارات الادارية ,بينما يهدف الشخص المعنوي الخاص الى تحقيق المصلحة الفردية الخاصة التي تعتمد على التعاقد و مبدأ المساواة بين المتعاقدين¹

ب- معيار ملكية الأموال المنفقة: إذا كانت الأموال المنفقة مملوكة للدولة أو هيئاتها أو إداراتها فهي نفقات عامة. بمعنى أنه يجب أن تصدر النفقة العامة عن الذمة المالية للدولة أو اي شخص معنوي عام خاضع للقانون العام أو أي هيئة عمومية²

ج- معيار وظيفي: والذي يعتمد على طبيعة الوظيفة التي يصدر عنها الإنفاق, وعليه تعد النفقة عامة إذا كانت تدفعها الدولة بصفة السيادية.

3- هدف النفقة العامة: يجب أن يكون الهدف من النفقات العامة إشباع حاجيات أفراد المجتمع ومن ثم تحقيق المنفعة أو المصلحة العامة³, و يجد هذا العنصر مبرره في:⁴

¹ Maurice Duverger , **Institutions financières** , paris 1971 , P.U.E.P 50

² محمد الصغير بعلي , يسري ابو العلا,المالية العامة ,دار العلوم للنشر و التوزيع , الجزائر ,2003,ص 24

³ محمد عباس محرز , مرجع سابق , ص 73 .

⁴ إبراهيم بن داود, الرقابة المالية على النفقات العامة , دار الكتاب الحديث, مصر, 2009, ص ص 54,55

أ-المساواة بين المواطنين في المنفعة كنتيجة للمساواة بينهم في تحمل الأعباء العامة (الضريبة).

ب-إن المبرر الوحيد للنفقة العامة هو وجود حاجة عامة تتولى الدولة إشباعها نيابة عن الأفراد.

كما للنفقة العامة ثلاث وظائف رئيسية و هي :¹

-تدعيم تخصيص الموارد في الاقتصاد

-إعادة توزيع الدخل

-تدعيم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي

ثالثا : معايير الإنفاق العام:

تخضع النفقات العامة إلى العديد من المعايير التي يجب مراعاتها عند القيام بها ، و التي تمثل

مبادئ يتم الاستناد إليها في الانفاق و من بينها ما يلي :²

1-**المنفعة** : و التي تعني العمل على تحقيق أقصى منفعة من خلال الاستخدام الأمثل للإنفاق العام.

2-**الاقتصاد في الإنفاق العام** : الاقتصاد في الإنفاق العام لا يعني تخفيضه و التقليل منه و تحديده

بالشكل الذي لا يحقق الأهداف المرجوة و إنما يعني تسييره بالشكل الذي يضمن حسن و كفاءة استخدام

الموارد بحيث يتم تفادي حصول أي هدر او تبديد في الإنفاق العام.

3-**اليقين** : و الذي يعني ضرورة التحديد في الإنفاق العام بحيث يتاح من خلال هذا التحديد توفير الدقة

التي تمنع إمكانية التصرف غير المناسب في الإنفاق العام و بالشكل الذي يجعله يتحقق و بصورة قطعية

¹ Francois Escalle , **maitriser lzs finances publiques : pourquoi,comment ?** Edition economica , 2005 ,p205

² فليح حسن خلف ،**المالية العامة** ،جدار للكتاب العالمي للنشر و التوزيع، الأردن،2008 ، ص ص 116 ، 117

مع ما تم تحديده، بحيث يحقق نتيجة لذلك الأهداف التي يراد الوصول إليها دون أن يتيح ذلك حصول تلاعب أو تبديد فيه و من ثم يتحقق من خلال ذلك الالتزام التام بما هو محدد من الإنفاق العام.

4-المرونة : و التي يجب أن تتوفر عند القيام بالإنفاق العام ، بحيث يتم استخدامه في الأوجه المحددة له مع الاخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تحصل خلال عملية الانفاق و ما تفرزه من احتياجات جديدة وما يمكن أن ينجم عن التغيرات هذه من إمكانية تحصيل الإيرادات التي تغطي هذا الإنفاق.

5-الإنتاجية : و التي تعني ضرورة إسهام الإنفاق العام في تشجيع و تطوير النشاطات الاقتصادية و خاصة المنتجة منها بما يحقق زيادة في الإنتاجية و ذلك من خلال التوسع في الإنفاق العام الذي يضمن تحقيق التطور الاقتصادي .

6-العدالة : أي العدالة في توزيع الأعباء الضريبية التي يتم تحصيلها لتمويل هذا الإنفاق العام وكذلك تتحقق العدالة في توزيعه في شكل خدمات و منافع عامة بحيث لا تنتج الى فئات اجتماعية دون غيرها و لكن في إطار توجيه الانفاق العام الى الفئات الاجتماعية الأقل دخلا بدرجة أكبر من خلال الإعانات.

المطلب الثاني : تقسيم الإنفاق العام

هناك العديد من التقسيمات التي قدمت للإنفاق العام حيث تعددت و تنوعت وفقا لمجموعة من المعايير فنجد من قسم النفقات العامة حسب الوظائف الأساسية التي تقوم بها الدولة ، و منهم من قسمها الى نفقات جارية و استثمارية كما قسمها البعض الى نفقات عادية و نفقات غير عادية

أولا : تقسيم النفقات العامة حسب الوظائف الأساسية التي تقوم بها الدولة : يقوم هذا المعيار على تقسيم النفقات العامة حسب الهدف المسطر لها او كما اعتاد تسميتها بالتقسيم الوظيفي تبعا لاختلاف

وظائف الدولة و التي تنقسم إلى ثلاث نفقات أساسية ،هي :النفقات الادارية ،النفقات الاجتماعية و النفقات الاقتصادية.

1-**النفقات الادارية** : وهي النفقات المتعلقة بتسيير المرافق العامة و اللازمة لقيام الدولة ،و هي تشمل على نفقات الادارة العامة و الدفاع و الامن و العدالة و التمثيل الدبلوماسي و المتعلق بتسيير المرافق العامة و اللازمة لقيام الدولة ¹. كما تعتبر النفقات الادارية نفقات مخصصة للحاجات العامة و هي ضرورية لحماية الافراد داخليا و خارجيا و إحلال العدالة.

2-**النفقات الاجتماعية** : و هي النفقات التي تتعلق بالأهداف و الاغراض الاجتماعية للدولة و المتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين ، وهذا عن طريق توفير إمكانيات التعليم و الصحة لهم او مساعدة الفئات التي تعيش ظروف صعبة و تشمل هذه النفقات على مبالغ مالية موجهة نحو قطاعات التعليم ،الصحة ،النقل و السكن ،و تعتبر النفقات على قطاع التعليم أهم بنود النفقات الاجتماعية فهي المرآة العاكسة لتقدم المجتمع لذلك تخصص الدول عادة الجزء الأكبر من النفقات العامة لهذا القطاع ²

3-**النفقات الاقتصادية** : و هي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات عامة تحقيقا لبعض الأهداف كالاستثمارات التي تهدف الى تزويد الاقتصاد الوطني بخدمات أساسية كالنقل و المواصلات ،و محطات توليد الطاقة الكهربائية الى جانب تقديم الاعانات الاقتصادية للمشاريع العامة و الخاصة ³

¹ سمير الشاعر ،المالية العامة و النظام المالي الاسلامي ، الدار العربية للعلوم ناشرون ،لبنان،2011،ص 84

² محرز محمد عباس ،مرجع سابق ،ص 70

³ سمير الشاعر ،مرجع سابق ،ص 84

ويكتسي هذا النوع من النفقات أهمية كبيرة في الدول النامية و يرجع ذلك الى أن الدولة تقوم بنفسها بعمليات إنشاء رؤوس الاموال نظرا لكونها تحتاج الى نفقات كبيرة من جهة و لأنها لا تحقق عائدا مباشرا من جهة اخرى لذلك فان القطاع الخاص لا يقوى عليها و لا يرغب في القيام بها مثل الطرقات ،الجسور و السدود ...الخ وهي تمثل مرافق البنية التحتية الاساسية و الدولة هي وحدها التي تقوى على القيام بمثل هذه المشاريع عن طريق الاستثمار العام¹

ثانيا :التقسيم المالى للنفقات العامة :

و فقا لهذا المعيار نجد ان النفقات العامة تنقسم الى الاعباء النهائية ، الأعباء المؤقتة و عمليات الخزينة العامة و الأعباء التقديرية و الضمانات.

1-الأعباء النهائية :إن الأعباء النهائية تشكل الحق العام لعمليات توزيع مالية الدولة فنجد انه كقاعدة عندما تخرج الأموال من الخزينة العامة فإنها تخرج بشكل نهائي ، لذلك نجد ان المدفوعات الجارية الخاصة بمرتبات الموظفين و العاملين و النفقات الضرورية للأشغال العامة و التعويضات تكون بمثابة أعباء نهائية للدولة تترجم في صور انفاق عام لا ينتج عنه أي مقابل نقدي للخزينة²

2-الأعباء المؤقتة و عمليات الخزينة العامة : إن جزء من الأرصدة التي تخرج من الخزينة العامة لا تكون لها إلا صفة مؤقتة كما ان خروج مثل هذه الارصدة يكون لآجال طويلة الاستحقاق، هذه العمليات المؤقتة تتبع الخزينة العامة و غالبا ما تعرف باسم عمليات الخزينة ،و في الواقع و بسبب طبيعتها المالية

¹ محرزى محمد عباس ،مرجع سبق ذكره ،ص 71

² محمد عبد المنعم عفر ، احمد فريد مصطفى ،الاقتصاد المالى الوضعى و الاسلامى بين النظرية و التطبيق ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 1999، ص 59

الخاصة فان هذه العمليات تكون متطابقة خارج الميزانية العامة و مرسومة أساسا في إطار الحسابات الخاصة للخرينة كما أنها تمول أساسا عن طريق استرداد القروض

3-الأعباء التقديرية و الضمانات: و هي عملية الانفاق او القروض التي تتعهد الدولة بمنحها إذا تحققت ظروف معينة ومن هنا فإن العبء لا يعتبر وجوده إلا مجرد اقتراض شرطي بحيث إن لم تظهر متغيرات فان القرض لا يمكن ان يتحقق بصورة فعلية¹

ثالثا : النفقات العادية والنفقات غير العادية

و فقا لهذا المعيار نجد نوعين من النفقات :النفقات العادية و النفقات غير العادية

1-النفقات العادية: وهي تلك النفقات التي تتكرر بانتظام بشكل سنوي كرواتب موظفي الدولة والنفقات اللازمة لتسيير الأمور الإدارية للدولة.² و ليس المقصود بالتكرار هنا ثبات المبلغ المنفق كل عام ،فقد تتغير قيمة النفقة العادية كل سنة بالتزايد او النقصان فالموازنة العامة لأي دولة و لأي سنة لا تكاد تخلو من النفقات العادية³

2-النفقات غير العادية: هي تلك النفقات التي لا تتكرر كل سنة بل تحدث على فترات متباعدة، و يمكن إدراج تحت هذه النفقات المبالغ المصروفة لإعادة تهيئة المناطق التي تعرضت إلى كوارث طبيعية.⁴

¹ نفس المرجع السابق ، ص 61

² محمد طاقة و هدى العزاوي ، مرجع سابق ،ص 70 .

³ جهاد سعيد خصاونة ،علم المالية العامة و التشريع الضريبي ،دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن،2010،ص46

⁴ حسين مصطفى حسين ، المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1995، ص 16.

وهناك عدة معايير للتفرقة بين النفقات العادية وغير العادية نذكر منها:¹

أ- **الانتظام والدورية**: إذا كانت النفقات دورية ومنتظمة فتعتبر عادية مثل الأجور ، وإن لم تكن كذلك فهي غير عادية مثل تمويل الحروب و مواجهة الكوارث.

ب- **طول فترة الإنفاق** : إذا كانت النفقات تغطي سنة واحدة فإنها تعتبر نفقة عادية ، اما إذا امتدت لأكثر من سنة فتكون غير عادية.

3- **معيار توليد الدخل** : إذا كانت النفقات لا تولد دخلا ، فتعتبر نفقات عادية ، اما إذا كانت النفقات تعطي دخلا فتعتبر نفقة غير عادية مثل اللجوء إلى الاقتراض للقيام بالمشاريع العامة التي تعطي دخلا يغطي فوائد هذه القروض.

4- **معيار الإنتاجية** : إذا كانت النفقات غير منتجة او ما يسمى بالنفقات الاستهلاكية اي لا تؤدي الى زيادة الانتاج الوطني فهي نفقة عادية ، اما إذا كانت منتجة تؤدي الى زيادة الانتاج الوطني فهي نفقة غير عادية مثل النفقات المخصصة لإنشاء المدارس و المستشفيات.

5- **معيار المساهمة في تكوين رأس المال العيني** : تكون النفقة عادية طبقا لهذا المعيار إذا كانت لا تساهم في تكوين رأس المال كذلك الأمر بالنسبة للنفقة التي تخص تسيير المرافق العامة و تسمى بالجرارية أو ما يعرف أيضا بالنفقات الإدارية ، أما إذا كانت تساهم في تكوين رؤوس الأموال العينية كالنفقات الاستثمارية فهي نفقة غير عادية.

¹ نجم الدين حسن صوفي عبد القادر ، السياسة المالية و أدواتها في الاقتصاد الاسلامي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الأولى ، لبنان ، 2015، ص ص 241، 242.

رابعاً : النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية:

وفقا لهذا المعيار نميز بين النفقات الجارية و النفقات الاستثمارية

1-النفقات الجارية: والتي تسمى أيضا بنفقات التشغيل وتكون نفقات غير منتجة لأنها ضرورية لحياة أفراد المجتمع دون أن تضيف إلى ذمتهم المالية شيئا¹ ، و تتصف هذه النفقات بالدورية و الانتظام فهي تتكرر بصورة معتادة في الموازنة العامة لكل سنة و تعمل الحكومة جاهدة لتغطية هذه النفقات بواسطة الإيرادات الجارية كالضرائب و الرسوم²

2-النفقات الاستثمارية: وهي نفقات تزيد من رأس مال الشخص الذي يقوم بها أي أنها لا تؤدي إلى استهلاك الجزء من الثروة الوطنية بل تمهد لنشوء أنواع جديدة من الثروة بإنشاء سد مثلا يترتب عليه توليد تيار كهربائي في غاية الأهمية بالنسبة للصنيع³، فهي تمثل كل ما تم إنفاقه على مشاريع البنية التحتية⁴

المطلب الثاني:تقسيم النفقات العامة في الجزائر

لقد إرتبط الإنفاق العام إرتباطا وثيقا بالحياة الاقتصادية في عصرنا الحالي و هذا بالنظر إلى توسع دور الدولة في النشاط الاقتصادي و التي وجدت في الإنفاق العام أحد الأدوات الأكثر فعالية التي تمكنها من التأثير على الوضع الاقتصادي الوطني و هنا تجدر الإشارة إلى أن لكل دولة خصوصيتها و قدرتها

¹ أحمد عبد الوهاب الغندور ، اقتصاديات المالية العامة ، مركز جامعة القاهرة ،مصر ، 1998 ، ص 46 .

² جهاد سعيد خصاونة ، مرجع سابق ، ص 48

³ أحمد عبد الوهاب الغندور ، مرجع سبق ذكره ، ص 64

⁴ القانون رقم 84-17 المؤرخ في 8 شوال 1404 الموافق لـ 7 يوليو 1984 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد

28 ، الصادرة بتاريخ 11 شوال 1404 الموافق لـ 10 يوليو 1984

المالية تحدد طريقة توزيع النفقات، وحسب المادة 23 من القانون رقم 84-17¹ تقسم النفقات العامة في الجزائر إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز

1- نفقات التسيير

وهي النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية، وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل أداء المصالح العمومية و الإدارية، أي أن مهمتها تتضمن إستمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية وتغطية نفقات المستخدمين، وحسب المادة 24 من القانون رقم 84-17 تقسم النفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي:²

أ- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات :

يشمل هذا الباب الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات، ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء:

- دين قابل للاستهلاك (إقراض الدولة)

- الدين الداخلي (فوائد سندات الخزينة)

- الدين الخارجي .

- ضمانات (من أجل القروض و التسيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية)

- نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتوجات مختلفة)

ب- تخصيصات السلطة العمومية :

¹ القانون رقم 84-17 المؤرخ في 8 شوال 1404 الموافق 7 يوليو 1984، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 11 شوال 1404 الموافق 10 يوليو 1984

² مسعود دراوسي، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سعد دحلب البليدة ، 2005 ، ص 154

تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري... الخ، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

ج- النفقات الخاصة بوسائل المصالح :

وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح ووسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات وتضم ما يلي:

- المستخدمين :مرتبات العمال، المنح والمعاشات، النفقات الاجتماعية.
- معدات تسيير المصالح.
- أشغال الصيانة.
- إعانات التسيير .
- نفقات مختلفة.

د- التدخلات العمومية :

تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم:

- التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية).
- النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية)
- النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية)
- النشاط الاقتصادي (إعانات إقتصادية)
- إسهامات إقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية)

- النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن)

- إسهامات إجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات...الخ)

ثانيا: نفقات التجهيز

هي تلك النفقات التي لها طابع إستثماري والذي يتولد عنه إزدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي إزدياد ثروة البلاد حيث أن هذه النفقات توزع على شكل مشاريع إقتصادية على كافة القطاعات ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي ويتم تمويلها من قبل الخزينة العمومية للدولة و يتم تدوين نفقات العامة في الجرائر وفقا لما يلي:

1-العناوين:

حسب المادة 35 من القانون رقم 84-17 تقسم النفقات التجهيز إلى ثلاثة أبواب هي:

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى الهيئات العمومية.

- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

- النفقات الأخرى بالرأسمال.

2- القطاعات:

تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (عشرة قطاعات) هي: المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية مع الإشارة إلى أن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

3- الفصول والموارد:

تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث تكون أكثر وضوحا ودقة وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، حيث أن كل عملية تكون مركبة من قطاع، وقطاع فرعي، وفصل ومادة.¹

المطلب الثالث : الآثار الاقتصادية للإنفاق العام

يعد الإنفاق العام أحد الأدوات السياسية المالية التي تعتمد عليها الدولة لتدخل في الحياة الاقتصادية و تؤثر فيها بصفة مباشرة و غير مباشرة .

أولا :الآثار الاقتصادية المباشرة للإنفاق العام

يؤثر الإنفاق العام على الاقتصاد بشكل مباشر على النحو التالي :

1-أثار النفقات العامة على الانتاج الوطني : تؤدي بعض النفقات العامة المباشرة الى زيادة الإنتاج الوطني مثل النفقات الاستثمارية والإعانات الاقتصادية التي تدفعها الدولة لبعض المشروعات الانتاجية ،و من النفقات الاستثمارية تكاليف معدات الإنتاج و تكاليف إقامة المصالح و غير ذلك مما يجعل الدولة تضطر لإنفاقه ،ونجد من النفقات العامة التي يترتب عليها زيادة الانتاج الوطني الاعانات الاقتصادية التي تقدمها الدولة للمشاريع الخاصة و العامة لتحقيق أغراض معينة من أبرزها الاغراض الاقتصادية و تسعى الدولة من خلال هذه المساعدات إلى محاربة التضخم و تخفيض الائتمان كما تهدف هذه الدولة من وراء تقديم هذه المساعدات إلى زيادة الإنتاج الوطني إما عن طريق مساعدة المشروعات الصناعية

¹ مسعود دراوسي ، مرجع سابق ، ص 352.

الضرورية للتنمية الاقتصادية التي لا يمكنها الاستمرار بدون مساعدات حكومية ،أو عن طريق سد العجز في بعض المشروعات ذات النفع العام ضمانا لاستمرار الخدمة و نموها.

كما يترتب عن النفقات الاجتماعية أثر على زيادة الإنتاج الوطني فالإنفاق على الصحة و التعليم و الإعانات النقدية للبطالين و العجزة يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الامر الذي ينتج عنه أثر على الإنتاج¹

2-أثار النفقات العامة على مستوى الاسعار : إن للإنفاق العام أثار إقتصادية و إجتماعية مثيرة، من أحد أهم هذه الآثار الاقتصادية هو التأثيرات المتعلقة بالأسعار و مستوياتها حيث تقوم الادارات العامة بالتأثير على حجم الطلب نتيجة لدعم أسعار بعض السلع الاستهلاكية الضرورية (الزيت ، السكر ، الحليب ... الخ) حيث تخفض الاسعار لمصلحة المستهلك ،كذلك تقوم الإدارات العامة بدعم أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي (الجرارات ،البذور ، الاسمدة و المبيدات ... الخ) فتتخفص نفقات الانتاج و بالتالي أسعار البيع بالنسبة للمستهلك الاخير و فرق الاسعار تتحملة خزينة الدولة²

3-أثر النفقات العامة على توزيع الدخل : إن إعادة توزيع الدخل عن طريق النفقات العامة يستوجب فيه ملاحظة ما يلي :³

أ- إن وراء فكرة إعادة توزيع المداخل فكرة تعادل المداخل و المساواة في مستوى المعيشة إلا أن تحقق ذلك بصورة كاملة غير ممكن حتى في الأنظمة الاشتراكية و إن كان هناك نوع من التقارب في المداخل

¹ علي زغود ،المالية العامة ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الرابعة ، الجزائر، 2011، ص ص 59،58

² هيثم صاحب عجام ،علي محمد سعود ، المالية العامة بين النظرية و التطبيق ،دار البداية ،الطبعة الاولى ، الاردن ، 2017 ، ص337

³ حسن عواضة و عبد الرؤوف قطيش ،المالية العامة ،دار الخلود،الطبعة الاول ،لبنان،1995،ص334

في مثل هذه الانظمة، أما في الدول غير الاشتراكية فالاتجاه سائر نحو تخصيص مبالغ كبيرة لغايات اقتصادية و اجتماعية تستهدف التخفيف من الفوارق بين الطبقات و بصورة خاصة زيادة القدرة الشرائية لدى الفئات الفقيرة.

ب- قد تتم إعادة توزيع الدخل عن طريق مناهج تعتمد الدولة و تستند الى دراسات وإحصاءات مختلفة وتحدد الدولة في مثل هذه الحالة الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي تتوخاها من هذه المناهج، كما ترصد لها مبالغ تقطعها من المداخل الكبيرة و هذه السياسة تتبعها أكثر البلدان الرأسمالية .

و منه نجد أن قضية إعادة توزيع المداخل عن طريق النفقات العامة تتوقف على النظام الاقتصادي الذي يتبعه كل بلد.

4-أثر النفقات العامة في مكافحة البطالة : يقتضي قيام الدولة بالإنفاق العام تعيين موظفين و عمال ، أو دفع مبالغ نقدية إلى الموردين ثمنا لشراء بعض السلع و المهمات او الى المقاولين مقابل قيامهم بتنفيذ بعض الاشغال العامة ، و يقوم هؤلاء الموردون و المقاولون بتشغيل عدد من المستخدمين و العمال لديهم لإنجاز ما تعاقدوا عليه مع الدولة ، غير أن أثر الإنفاق العام في التخفيض من حدة البطالة لا يقف عند هذا الاثر المباشر ، و إنما له اثر مضاعف في هذا الميدان ، فتوزيع دخل جديد على بعض المواطنين كنتيجة مباشرة للنفقات العامة ، تترتب عليه زيادة نسبة الاستهلاك ، وهو ما يؤدي الى تشغيل عمال جدد في المشروعات المنتجة للسلع الاستهلاكية نتيجة الزيادة في إنتاج هذه السلع لمواجهة الزيادة في الاقبال على استهلاكها ، كما أن الزيادة في انتاج هذه السلع يؤدي الى زيادة الطلب على السلع الرأسمالية اللازمة لإنتاجها من آلات و معدات مما يفتح مجالات جديدة لتشغيل الايدي العاملة العاطلة.

ومن هنا تظهر ضرورة تدخل الدولة عن طريق الإنفاق على مشروعات و أشغال عامة جديدة عندما تظهر بوادر أزمة اقتصادية إذ أن هذه الزيادة في الإنفاق العام تؤدي الى تنشيط الانتاج و دفع عجلة النشاط الاقتصادي¹

5- أثر النفقات العامة على الاستهلاك القومي : يقصد بالآثار المباشرة للنفقات العامة على الاستهلاك القومي ، تلك الزيادة في الطلب الاستهلاكي التي تترتب عن النفقات العامة أي التي لا تتم خلال دورة الدخل، و تباشر النفقات العامة أثارها في الاستهلاك القومي عن طريق شراء الدول لبعض السلع و الخدمات الاستهلاكية أو قيام الدولة بتوزيع دخول تخصص جزئياً أو كلياً للاستهلاك و بناء على ذلك فإن أثر النفقات العامة في الاستهلاك يتوقف على طبيعة هذه النفقات أي على الغرض الذي تخصص له تلك النفقات .

أ- النفقات العامة التي تشكل طلباً مباشراً على السلع و الخدمات الاستهلاكية:²

تشكل النفقات العامة التي تقوم بها الدولة طلباً على بعض السلع و الخدمات الاستهلاكية مما يؤثر في الاستهلاك القومي ، على النحو التالي :

- تقوم الدولة بشراء بعض الخدمات الاستهلاكية مثل الخدمات العلمية و الطبية و الثقافية و الصحية ... الخ ، وهو ما يطلق عليه الاستهلاك الحكومي او العام ، و تعتبر النفقات العامة على مثل هذه الخدمات نفقات استهلاكية.

- كما تقوم الدولة بشراء بعض السلع الاستهلاكية ، مثل الملابس و المواد الغذائية و الطبية لإشباع حاجة بعض العمال و الموظفين و كل ذلك من شأنه ان يؤدي الى تحويل الاستهلاك من الافراد الى الدولة و يؤثر مباشرة في الاستهلاك القومي.

¹ محمد حلمي مراد ، مالية الدولة ، تحميل من موقع www.kotobarabia.com تاريخ الاطلاع : 2017/12/03

² محمد خالد المهاني ، محاضرات في المالية العامة ، ص 32

ب- توزيع الدولة لدخول تخصص جزئيا او كليا للاستهلاك: تؤثر النفقات العامة بشكل مباشر على نمط توزيع الدخل الوطني عندما تكون موجهة لزيادة القوة الشرائية أو القوة الانتاجية لطبقة معينة¹ ، كما تقوم الدولة بتوزيع دخول نقدية على الأفراد بمقابل أو دون مقابل ، تخصص هذه الدخول جزئيا أو كليا للاستهلاك وذلك حسب التفصيل التالي :²

- تتعدد و تتنوع النفقات العامة التي تمنحها الدولة لأفرادها : فإما أن تكون هذه النفقات على شكل رواتب للعمال أو تكون على شكل فوائد تمنحها لمقرضيها ، و تعتبر هذه الدخول نفقات منتجة لأنها تؤدي مباشرة إلى زيادة الناتج القومي حيث يقوم هؤلاء الأفراد نظرا لارتفاع ميلهم للاستهلاك بإنفاق غالبية هذه الدخول أو جمعها لشراء السلع و الخدمات الاستهلاكية .

- بالإضافة الى ذلك تقوم الدولة بتوزيع بعض الاعانات الاجتماعية و الاقتصادية دون مقابل على بعض الفئات الاجتماعية و منتجي بعض السلع مثل إعانات البطالين و العجزة و الاعانات التي تمنح لمنتجي بعض السلع بهدف تخفيض الأسعار من أجل زيادة استهلاكها ، ومن الواضح أن هذه الاعانات الاجتماعية و الاقتصادية توجه بطبيعتها إلى شراء السلع و الخدمات الاستهلاكية و بالتالي تزيد الاستهلاك القومي.

ثانيا: آثار النفقات العامة غير المباشرة

للنفقات العامة آثار غير مباشرة على النشاط الاقتصادي و هي تتمثل في الاثر المضاعف و الاثر المعجل

¹ علي كنعان ، إقتصاديات المال و السياسات المالية و النقدية ، دار الشباب ، سورية ، دون سنة نشر ، ص 10

1- أثار المضاعف: إن نظرية الأثر المضاعف تهدف إلى قياس العلاقة بين الإنفاق الأولي

(أجور, مرتبات....) وزيادة الدخل النهائي المترتب عنه¹, ويقصد بالمضاعف في التحليل الاقتصادي المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل القومي المتولد عن الزيادة في الإنفاق الحكومي.² ويكتب بالعلاقة التالية:

$$\frac{1}{\text{المضاعف}} = \frac{\text{الميل الحدي للدخار}}{\text{الميل الحدي للاستهلاك}}$$

ومن العلاقة نجد أن المضاعف يرتبط ارتباطاً طردياً بالميل الحدي للاستهلاك (*) وارتباطاً عكسياً بالميل الحدي للدخار فهو يزداد بازدياد الميل الحدي للاستهلاك وينخفض بانخفاضه, بينما نجد العكس فيما يتعلق بعلاقته بالميل الحدي للدخار وتجدر الإشارة إلى أن تأثير المضاعف لا يتحقق إلا إذا طبق على الاقتصاد و يمكن أن يقابل زيادة الطلب زيادة في الإنتاج أي تأثيره يكون ضعيفاً على الاقتصاد إذ لا يستجيب فيه العرض للزيادة في الطلب بسهولة لعدم وجود الجهاز الإنتاجي الكافي أو لعدم استجابة النشاط الإنتاجي للحوافز النقدية وهذا ما نجده في الدول المتخلفة³.

¹ أحمد عبد الوهاب الغندور , مرجع سابق , ص 76.

² وليد عبد الحميد عايب , مرجع سابق , ص 15 .

³ زينب حسين عوض الله , مبادئ المالية العامة , الفتح للطباعة و النشر, مصر , 2003 , ص 77.

(*) الميل الحدي للاستهلاك هو مقدار التغير في الاستهلاك نتيجة التغير الحاصل في الدخل و عادة ما يرتفع هذا الدخل عند تدني مستويات إشباع الفرد و هذا موافق لتدني مستوى الدخل لذلك زيادة الدخل سوف توجه نحو الاستهلاك لدى الطبقات غير المشبعة و هذا يعمل على تحفيز الطلب.

2- أثر المعجل: يترتب على الاستثمار المبدئي سلسلة من الإنفاقات الاستهلاكية والاستثمارية والتي

تحدد في مجموعها الأثر الكلي للتغير في الدخل القومي خلال فترة زمنية معينة، وحينما يتضاعف تأثير

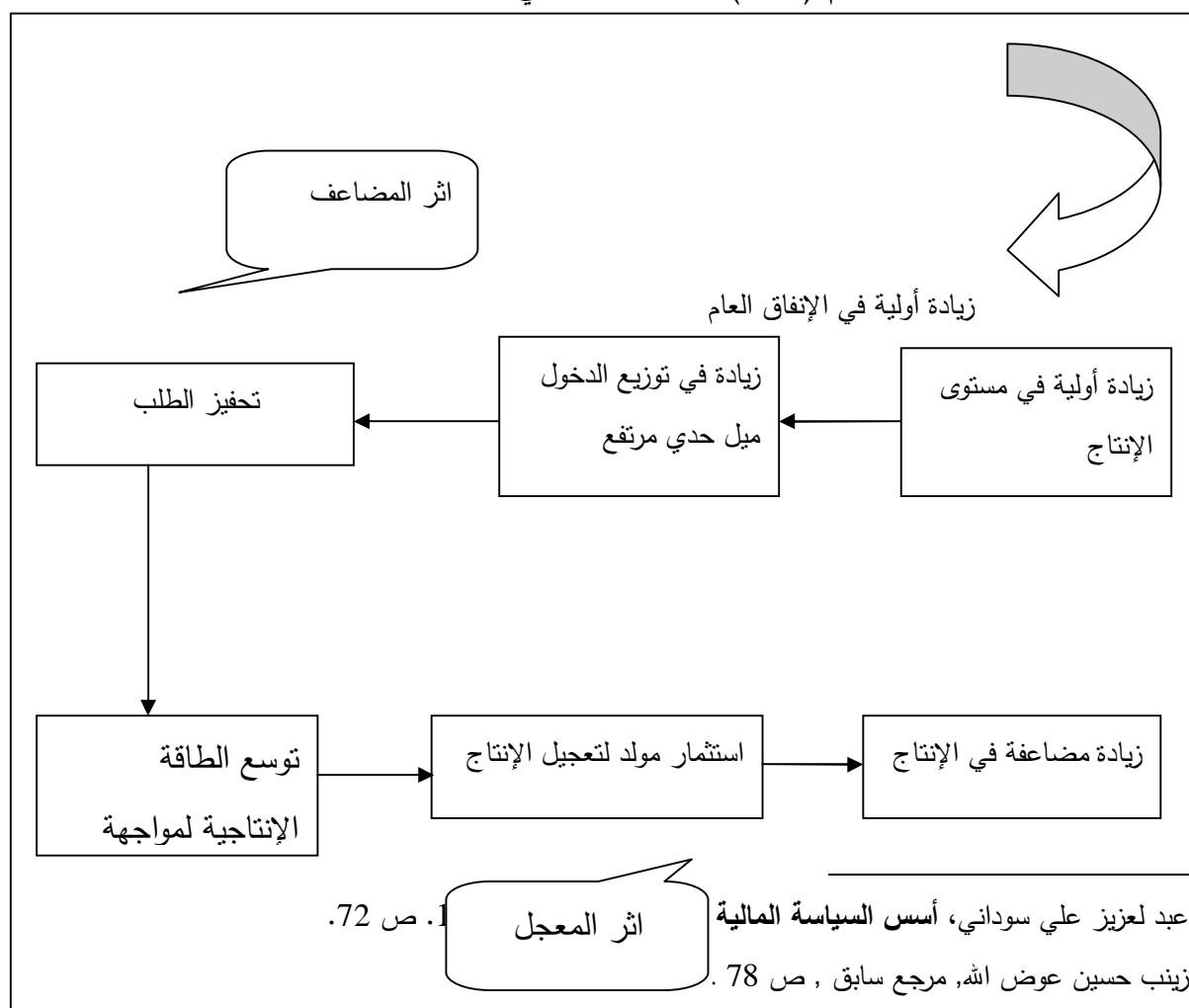
مضاعف الاستثمار مع مضاعف الاستهلاك ينشأ المضاعف المزدوج أو ما يطلق عليه المعجل¹.

ويمكن حساب معدل التعجيل على أساس النسبة بين التغير في مقدار الاستثمار و بين التغير في

مقدار الإنفاق².

$$\frac{\text{التغير في الاستثمار}}{\text{التغير في الاستهلاك}} = \text{المعجل}$$

الشكل رقم (1-1): مخطط توضيحي لأثر المضاعف و المعجل



المصدر: وليد عبد الحميد عايب , مرجع سابق , ص149.

المبحث الثاني : ظاهرة تزايد الانفاق العام مفهومها، أسبابها و طرق علاجه

إن تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي أدى إلى تطور حجم الانفاق العام فيها حيث عرف الانفاق العام تزايد كبيرا و هذا لتلبية احتياجات الافراد التي تزايدت بفعل التقدم التكنولوجي و التقني اضافة الى تزايد نمو الديموغرافي و ما يترتب عنه من ضرورة التكفل بمختلف احتياجات الافراد .

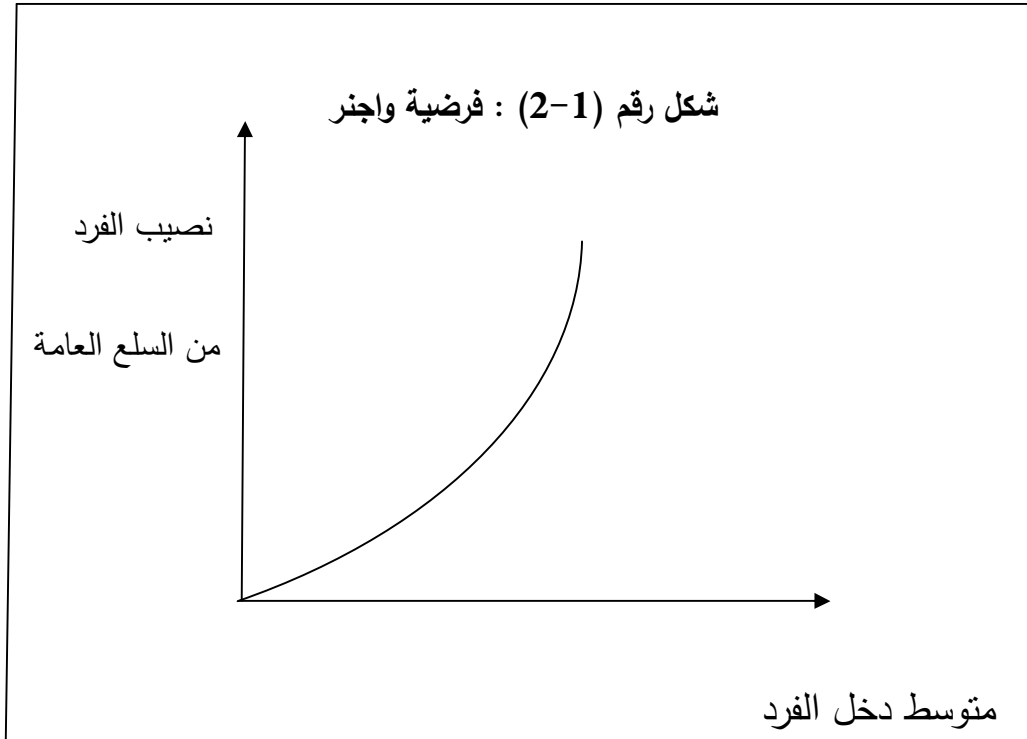
المطلب الأول : ظاهرة تزايد الانفاق العام

لقد تعددت الدراسات و التفسيرات الخاصة بظاهرة تزايد الانفاق العام ، و من أهم هذه الدراسات فرضية واجنر و فرضية بيكوك-وايزمان

أولا:فرضية واجنر

قدم الاقتصادي الالماني ادلوف واجنر في سنة 1883 القانون المعروف باسم "قانون تزايد نشاط الدولة " وقد أكد واجنر على أن تطور المجتمعات الصناعية يؤدي إلى بروز ضغوط سياسية متزايدة من أجل إحداث تطورات اجتماعية ،وهذا يتطلب المزيد من الانفاق العام ، وينص القانون على أنه كلما تزايد متوسط دخل الفرد في البلدان الصناعية كلما أصبح من الضروري نمو القطاع العام كنسبة من النشاط الاقتصادي الكلي ، و بالمفهوم الحديث نجد أن هذا يعني أن نمو متوسط الدخل الحقيقي للفرد بات من الضروري أن يتناسب مع نمو النفقات العامة كنسبة من الدخل القومي ،و وفقا لواجنر ان معدل نمو

متوسط نصيب الفرد من السلع العامة سيكون أكبر من معدل متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي و فيما يلي توضيحا بيانيا لهذه الفرضية¹



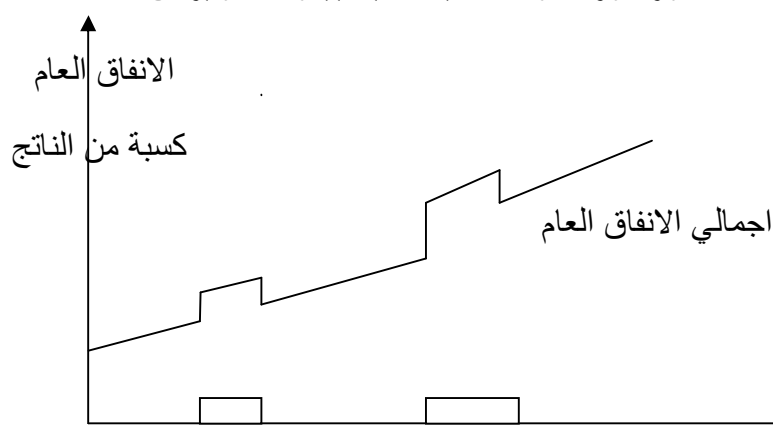
يمثل المحور الافقي متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي بينما يمثل المحور العمودي متوسط نصيب الفرد من السلع العامة ،و يعبر المنحنى عن قانون واجنر الذي بموجبه تزايد الموارد المخصصة لإنتاج السلع و الخدمات العامة بصورة طردية و بمعدلات أكبر من معدلات النمو في الدخل و التي تتحقق عبر الزمن .و من هنا ركز واجنر على أن الإنفاق العام ما هو إلا انعكاس لوضع تاريخي محدد ،مدعم بحقائق اقتصادية و اجتماعية و من هنا فإن أي تطور للنفقات العامة ما هو إلا نتاج للتغيرات

¹ سليمان احمد اللوزي ،علي خليل ، مرجع سابق ،ص 122

الاقتصادية التي تبينها وقائع التاريخ الاجتماعي و الاقتصادي كالحاجة الى تقسيم العمل و التخصص به ، و الحاجة الى الآلات و المواصلات و الاتصالات ... الخ¹

ثانيا : فرضية بيكوك-وايزمان حاول هذان الاقتصاديان تفسير ظاهرة تزايد الإنفاق العام من خلال تفسير زيادة حجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية حيث أن هذا الدور يتأثر بالأحداث الاستثنائية خاصة الحربين العالميتين حيث قادتا الى زيادة الانفاق العام ، و يفترض الاقتصاديان أن القرارات التي تتخذها الحكومة بخصوص الانفاق العام تعتمد على عوامل كثيرة اهمها ردود افعال الناخبين على معدلات و انواع الضرائب اللازمة لتمويل الانفاق العام ، و بذلك يفترض التحليل بأن هناك مستوى معين من الضرائب يشكل قيذا على نمو الإنفاق العام و على هذا فإن حجم الانفاق الحكومي يزداد بصورة متناسبة مع زيادة الانفاق العام في الاوقات العادية ، إلا أن هذا النمو المتزن في الإنفاق العام سوف يختل في الاوقات التي يتعرض لها المجتمع الى ازمات طارئة نتيجة زيادة الإنفاق العام اللازم لمواجهة مثل هذه الظروف ، و يتقبل الناس رفع معدلات الضرائب أو فرض ضرائب جديدة لتمويل الانفاق الاستثنائي ، إلا انه يصبح من الصعب على الحكومة أن تجري تقليصا في الموازنة في الفترة الموالية ، و قد أطلق على انتقال مستوى الانفاق و الإيراد الحكومي إلى مستوى أعلى اسم " أثر الاستبدال " و الشكل التالي يوضح ما سبق ذكره

الشكل رقم (1-3) : تطور دور الدولة حسب تحليل بيكوك - وايزمان



إن نقطة الضعف الأساسية في تحليل بيكوك و ايزمان كانت في اتخاذه صفة التعميم و إهماله خصوصية و امكانية الدولة التي تقوم بالإنفاق

المطلب الثاني : أسباب تزايد الإنفاق العام

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تزايد الإنفاق العام منها أسباب حقيقية و أخرى ظاهرية

أولا : الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة

1- الأسباب الاقتصادية : تتعدد الأسباب الاقتصادية لزيادة النفقات العامة، ولكن تأتي في مقدمة هذه الأسباب :

أ-زيادة الدخل القومي : إنه من الطبيعي أن يصاحب النمو الاقتصادي في أي مجتمع ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي و بالتالي يترتب على ذلك زيادة في الطلب على السلع و الخدمات الاستهلاكية ، و السلع و الخدمات العامة ما هي إلا مجموعة من ضمن تلك السلع و الخدمات التي يزداد طلب أفراد المجتمع عليها حين يرتفع مستوى دخلهم ، فمرونة الطلب على السلع و الخدمات تعتبر مرونة عالية و بالتالي ازدياد بسيط في دخل الأفراد يجعلهم يطالبون بمزيد من السلع و الخدمات العامة أو يطالبون

بمستوى جيد منها مثل مستوى جيد من الصحة، التعليم او شبكة الطرق،و هذا يؤدي الى نمو الانفاق

العام من اجل إشباع مثل هذه الحاجات العامة¹

ب-إنتشار المشاريع العامة :إن زيادة المشاريع العامة الاقتصادية يؤدي الى زيادة النفقات العامة و

الغرض من القيام بها إما الحصول على موارد للخرينة العامة او التنمية الاقتصادية او محاربة الاحتكار

و بصفة عامة توجيه النشاط الاقتصادي و جهة معينة بحسب السياسة السائدة في الدولة.²

ويرجع اتساع نطاق المشاريع العامة إلى أسباب متعددة أهمها :³

-الرغبة في الحصول على موارد للخرينة العامة إذ تلجأ الدولة في كثير من الأحيان إلى القيام ببعض

المشاريع الصناعية و التجارية بقصد الحصول على أرباح تمكنها من موازنة ميزانيتها.

-مقاومة الاحتكارات الخاصة و خصوصا في حالة قيام الخواص برفع الأثمان للحصول على أرباح أكبر

الأمر الذي يؤدي إلى إثارة المستهلكين و يدفعهم الى مطالبة الحكومة و الضغط عليها لتأمين هذه

المشاريع ، فتحل الدولة محل أصحاب المشاريع الخاصة لتديرها بما فيه مصلحة المستهلكين.

ج-الأخذ بسياسة التوجيه الاقتصادي : إن انتشار سياسة التوجه الاقتصادي تؤدي بالدول الى تأمين

الكثير من المشاريع و بصفة خاصة المشاريع الصناعية الاساسية التي تؤثر في سير النشاط الاقتصادي

للدولة بأسرها .

¹ محمود حسين الوادي و زكريا احمد عزام ،المالية العامة و النظام المالي في الاسلام ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و

الطباعة ،الطبعة الاولى ،الاردن ،2000،ص 100

² سوزي عدلي ناشد ، مرجع سابق، ص 22

³ محمد حامي مراد ، مرجع سابق ، ص 97

د-المنافسة الاقتصادية بين الدول :أدى التنافس الاقتصادي بين الدول في الاسواق الخارجية الكثير من الدول على مساعدة المنتجين و المصدرين الوطنيين بوسائل شتى من بينها ترتيب الاعانات لبعض المشروعات مما أدى الى زيادة في النفقات العامة.

هـ-توالي الدورات الاقتصادية :إن تعاقب فترات الرخاء و الأزمات تحدث أثرها على النفقات العامة و الملاحظ أن النفقات العامة تميل إلى الازدياد في الكثير من الدول ، في كل من فترتي الرخاء و الأزمة على السواء ، ففي فترة الرخاء تزداد حصيلة الضرائب نتيجة ارتفاع الأسعار و تحسن الدخل و يسهل على الدولة فرض ضرائب جديدة او رفع معدل الضرائب الموجودة دون ان تخشى مقاومة دافعي الضرائب، وهذه الحالة تشجع الحكومة على زيادة الانفاق بالتوسع في الوظائف العامة و الاكثار من المشاريع العامة ، اما إذا جاءت فترة الازمة بعد ذلك يصعب انقاص النفقات العامة انقاصا جوهريا بحيث تعود الى مستواها قبل فترة الرخاء و في نفس الوقت نرى الدولة نفسها مضطرة الى مد يدها بمنح الاعانات للعاطلين و القيام ببعض الاعمال العامة لإعادة النشاط الى الحياة الاقتصادية فترتفع النفقات العامة مرة اخرى الى مستوى أعلى.

2-الأسباب السياسية : يمكن تقسيم هذه الأسباب المؤدية لتزايد الانفاق العام الى :¹

- الشعور المتزايد من قبل الحكومة بالمسؤولية نحو المجتمع في توفير الحد الأدنى من الخدمات العامة ، مثل التعليم ، الصحة الخ ادى الى زيادة الانفاق العام لصالح افراد المجتمع ،وخاصة الطبقات الفقيرة من اجل رفع مستوى معيشتهم .

¹ محمود حسين الوادي و زكريا احمد عزم ، مرجع سابق ،ص 102

- تعدد الاحزاب السياسية وانتشارها حيث تسعى هذه الاحزاب الى كسب رضا أفراد المجتمع من أجل الحصول على اصواتهم الانتخابية و من اجل ذلك تلجأ الى زيادة الانفاق العام لتتوسع نطاق برامج الخدمات العامة المقدمة إليهم، وعند وصولها الى السلطة تلتزم بما وعدت به من توسع في تقديم الخدمات العامة و من ثم التوسع في الإنفاق العام.

- أخلاق المسؤولين في الحكومة يؤثر بدوره في الإنفاق العام فكلما انتشر الانحلال الأخلاقي في أوساط رجال الحكم و موظفي الدولة كالرشوة و الاختلاس و التزوير ازدادت تكاليف الخدمات العامة مما يزيد من حجم الإنفاق العام.

- أدى انتشار المبادئ الديمقراطية إلى اهتمام الدولة بأحوال الطبقات المحدودة الدخل و القيام بالكثير من الخدمات الضرورية لها ، و كثيرا ما يدفع النظام الحاكم للإكثار من المشروعات الاجتماعية و الى الافراط في تعيين الموظفين بقصد ارضاء الناخبين و ينجم عن هذا بطبيعة الحال تزايد في النفقات العامة.

- أن اتساع نطاق التمثيل الدبلوماسي و ظهور منظمات دولية و منظمات إقليمية متعددة قد أدى الى زيادة الانفاق العام على هذه المرافق الحيوية¹

- توسع الدول في تقديم الاعانات و المساعدات و القروض للدول الاخرى من اجل تدعيم العلاقات الدولية، فكثير من الدول المتقدمة تستخدم المساعدات الخارجية كأداة من أدوات السياسة الخارجية ، مما زاد من حجم الانفاق العام لهذه الدول²

¹ محمد خالد المهني، مرجع سابق ، ص 27

² محمود حسين الوادي و زكريا أحمد عزام ، مرجع سابق ، ص 104

3-التطور الفني و التكنولوجي: حيث يؤدي التطور الفني و التكنولوجي الى نشوء حاجات جديدة لم تكن موجودة من قبل فاختراع الالة البخارية و تطبيقها في مجال السكك الحديدية ادى الى نشأة الطلب على خدمة النقل ،و كذلك ظهور التقنيات الحديثة و مما تطلبه من إنفاق واسع و أموال طائلة يعجز الأفراد عن تلبيتها و يتطلب من الحكومة اشباعها مما يؤدي الى زيادة النفقات العامة،

كما يؤدي أيضا التطور العلمي و التكنولوجي الى زيادة الإنفاق العام وفق ما يلي:¹

أ-تترتب على التطور التكنولوجي توسع النطاق التخصيصي و تقسيم العمل و بالتالي زيادة عدد الوزارات لتوسع مهامها.

ب-الحاجة الى ادوات الانتاج التي تستخدمها الحكومة لتأكيد وظائفها خاصة بعد تعدد الوظائف و تشعبها.

4- الأسباب الاجتماعية: إن الانتقال من دور الدولة الحارسة إلى دور الدولة المتدخلة و المنتجة ادى الى إحلال سياسة اقتصادية و اجتماعية جديدة مكان السياسة الاقتصادية و الاجتماعية القديمة و من ثم أصبحت الدولة مسؤولة عن تحقيق التوازن الاجتماعي إضافة الى التوازن الاقتصادي ،وساعد على ذلك تقدم الوعي الاجتماعي و انتشار الافكار الاشتراكية ، إذ لم يعد هدف الدولة تحقيق الزيادة في الانتاج و رفع مستوى الدخل بل تحسين توزيع الدخل ، و إقامة العدالة الاجتماعية و توفير الخدمات لجميع الفئات الاجتماعية في الميادين المختلفة كدعم الاعانات الاجتماعية و المعاشات و رعاية الاطفال و الإعانات المقدمة لفئة المرضى و العجزة...إلخ و من اهم النفقات العامة الاجتماعية في الدول النامية ما يطلق عليه الهيكل الاساسي ذو الطابع الاجتماعي و التي تتضمن الصحة و التعليم و الاسكان و نفقات الضمان الاجتماعي و التي تحاول الدول أن يستفيد منها جميع الافراد .

¹ محمد طاقة و هدى العزاوي ،مرجع سابق ،ص 46

ولا شك ان هذه النفقات الاجتماعية و برامجها لها فائدتها الاجتماعية و الاقتصادية أيضا ،وذلك بزيادة القدرة الشرائية للطبقات ذات الميل الحدي المرتفع الاستهلاك ،فتزيد من الطلب الفعلي و تساهم في زيادة التشغيل¹

ثانيا : الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة

المقصود بالأسباب الظاهرة هي تلك الاسباب التي تؤدي الى زيادة الانفاق العام عدديا فقط دون ان يصاحبه زيادة حقيقية في حجم الخدمات المقدمة² و يمكن ارجاعها ثلاثة عوامل رئيسة :

-تدهور قيمة النقود

-إختلاف طرق المحاسبة المالية

-زيادة مساحة إقليم الدولة و عدد سكانها

1-تدهور قيمة النقود : و يقصد بتدهور قيمة النقود انخفاض قدرتها الشرائية مما يؤدي الى نقص مقدار

السلع و الخدمات التي يمكن الحصول عليها بذات العدد من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل و هي الظاهرة التي يمكن ان تفسر ارتفاع اثمان السلع و الخدمات

و يترتب على تدهور قيمة النقود زيادة في النفقات العامة لمواجهة هذا التدهور فالدولة تدفع عددا من وحدات النقد اكثر مما كانت تدفعه من قبل للحصول على نفس المقدار من السلع و الخدمات فالزيادة هنا

¹ خالد شحادة الخطيب و احمد زهير شامية،المالية العامة،دار وائل للنشر،الطبعة الثانية ،الاردن،2005، ص 63

² ANAS BENSSALAH ZERMIRANI,les finances publique maroc, politique financiere et droit budg étatre ,l'Harmattan , Paris ,1998,p17

في رقم النفقات العامة زيادة ظاهرية إذ لا يترتب عليها اي زيادة المنفعة الحقيقية و يعد تدهور قيمة النقود السبب الاساسي للزيادة الظاهرية في النفقات العامة في العصر الحديث¹

2- الاختلاف في طرق المحاسبة: ان الاختلاف في طرق المحاسبة يؤدي في بعض الاحيان الى ظهور زيادة كبيرة في النفقات العامة إذا ما قورنت النفقات العامة الواردة في الميزانية الحديثة و النفقات العامة الواردة في الميزانية القديمة حيث يرجع جانب من هذه الزيادة الى الاختلاف في طريقة قيد الحسابات و من ذلك ان القاعدة المالية التي كانت متبعة في الماضي كانت تسمح لبعض الادارات و المصالح ان تقوم بتغطية نفقاتها مما تتحصل عليه من إيرادات بحيث لا يظهر في الميزانية إلا صافي النفقات العامة التي لا تبدو في الميزانية بتفاصيلها نتيجة لعدم الاخذ بقاعدة عمومية الميزانية و الاخذ بتخصيص الإيرادات العامة لنفقات معينة ، فلما تغير هذا الاسلوب و ظهرت قاعدة عمومية الميزانية الذي يعني ان تظهر جميع إيرادات الدولة و جميع نفقاتها في ميزانيتها ظهر في ميزانيات بعض الدول زيادة ضخمة في النفقات العامة نتيجة للأخذ بهذا الاسلوب و هذه الزيادة ظاهرية لا تمثل الحقيقة و إنما يرجع ذلك الى الاخذ بقاعدة عمومية الميزانية².

3- إتساع المساحة الجغرافية للدولة: إن كل زيادة في المساحة الجغرافية لبلدها لا بد أن يؤدي إلى زيادة في النفقات العامة، لكن هذه الزيادة تبقى ظاهرية أي زيادة رقمية فحسب لكونها لا تنتج بسبب التوسع في أنواع الخدمات و إنما لمواجهة الطلب الإضافي لسكان الأقاليم الجديدة³.

المطلب الثالث :العوامل المحددة لحجم الانفاق العام

¹ سوزي عدلي ناشد ،مرجع سابق ص 23

² علي زغدود ،مرجع سابق ، ص 42،43

³ فوزي فرحات ، المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، 2001، ص 296.

ان الإنفاق العام في جوهره ما هو إلا مبالغ نقدية تقتطعها الدولة من الدخل القومي لتقوم هي بإنفاقه إشباعا للحاجات العامة ،و هنا يجب البحث عما إذا كانت هناك نسبة معينة من الدخل القومي الذي لا يصح للدولة تجاوزه وهي بصدد تحديد النفقات العامة،و هو الامر الذي يمكن ان يضع حدودا لهذه النفقات و لا يجوز لها أن تتجاوزه ،و الواقع ان تحديد حجم الإنفاق العام انما يتوقف على مجموعة من العوامل لعل اهمها ما يتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي السائد وهنا يخضع تحديد ما يعتبر حاجة عامة ،و من ثم تقوم الدولة بإشباعها عن طريق الإنفاق العام و ذلك حسب النظام الاقتصادي ¹:

1- في ظل الدولة الحارسة : في ظل هذه الدولة كان حجم الإنفاق العام يتحدد بالنسبة الى الدخل القومي بالقدر الضروري لقيام الدولة بوظائفها التقليدية

2-في ظل الدولة المتدخلة :في ظل هذه الدولة اتسع حجم النفقات العامة و تعددت أنواعها و أهدافها و التأثيرات التي يمكن ان تحدثها فلم تعد النفقات العامة مقتصرة على تحقيق الوظائف الاساسية التقليدية للدولة بل تعدتها الى تحقيق وظائف و أهداف اخرى اقتصادية و اجتماعية ² على رأسها استغلال بعض المشاريع الإنتاجية ، و محاربة الآثار الضارة للدورات الاقتصادية و العمل على ثبات قيمة النقود و تنمية الاقتصاد القومي و تقديم الخدمات المجانية و غير ذلك من الاجراءات التي تهدف الى تخفيف الفوارق بين الطبقات و هنا نجد ان حجم الإنفاق العام لا يكف عن التزايد لمواجهة النمو المستمر في دور الدولة الامر الذي يترتب عليه ان يزداد حجم النفقات العامة و نسبتها الى الدخل من جهة و ان يزداد تنوعها من جهة اخرى .

3-في ظل الدولة المنتجة : ازدادت أهمية الإنفاق العام في ظل هذه الدولة إلى أقصى حد ،وذلك لأن قيام الدولة بعملية الانتاج و التوزيع يستوجب اعتبار كل النفقات الاقتصادية على اختلاف أنواعها ضمن

¹ عادل احمد حشيش،أساسيات المالية العامة ،دار النهضة ،مصر،1992،ص86، 87

² سليمان أحمد اللوزي و علي خليل ،مرجع سابق، ص97

النفقات العامة ، هذا بالإضافة الى النفقات الاجتماعية التي تهدف من خلالها الدولة إلى توفير بعض الحاجات الأساسية لكافة افراد المجتمع بأسعار تقل بكثير عن تكلفتها الحقيقية

المبحث الثالث : ترشيد الانفاق العام

إن التزايد الكبير في الإنفاق العام أدى بالدول الى التفكير بطريقة لعقلنة إنفاقها ، و هذا من اجل توفير متطلبات الأفراد دون الإسراف أو الوقوع في تبذير المال العام إذ ان حجم الانفاق العام يتوقف على حجم الإيرادات التي تحصلها الدولة ، فالنفقات بطبيعتها تتزايد عبر الزمن بينما الإيرادات تكون عادة متذبذبة خاصة لدى الدول الريعية لذلك كان ترشيد الانفاق العام ضرورة وجب العمل عليها من اجل تلبية متطلبات الافراد من جهة و تحقيق التنمية المستدامة من جهة اخرى

المطلب الاول : مفهوم ترشيد الانفاق العام

يعد ترشيد الانفاق العام السبيل الأمثل لمواجهة ظاهرة تزايد الإنفاق العام و هنا لا يقصد بترشيد الإنفاق التقليص من الأغلفة المالية الموجهة للاستثمارات العمومية و إنما توجيهها في إطار تحقيق أقصى منفعة منها

أولا : تعريف ترشيد الانفاق العام

التعريف الاول : ان ترشيد الانفاق العام يعني التزام الفعالية في تخصيص الموارد و الكفاءات في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع¹

¹ بن موسى ام كلثوم ، عيسى نبوية ، ترشيد النفقات العمومية (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة

1980 الى سنة 2013) ، مجلة إدارة الاعمال و الدراسات الاقتصادية ، العدد الرابع ، الجزائر ، ص 190

التعريف الثاني : يقصد بترشيد الإنفاق العام التزام "الفعالية" و اختيار أفضل برامج الإنفاق في تخصيص الموارد و "الكفاءة" في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع¹.

التعريف الثالث : هي مجموعة من اجراءات و القوانين و النظم و القرارات ، التي تضمن كل من الانضباط ، الشفافية و العدالة ، بهدف تحقيق الجودة و التميز في الاداء عن طريق ترشيد تصرفات الحكومة في الاستغلال الموارد المتاحة ، بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الاطراف²

التعريف الرابع : " هو العمل على زيادة فعالية الانفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تمويل و مواجهة التزاماته الداخلية و الخارجية مع القضاء على مصدر التبدد و الاسراف الى ادنى حد ممكن ، لذا فان ترشيد الانفاق العام لا يقصد به ضغطه و لكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق " ³

ثانيا: أهداف ترشيد الانفاق العام

تتمثل أهداف ترشيد الإنفاق العام فيما يلي ⁴:

-الاستخدام الأفضل للموارد العامة ، و هذا ما توصلت إليه بعض المؤسسات التي اعتمدت هذه الطريقة قبل تبني ذلك من قبل بعض الحكومات

-الحد من التبذير ،بسبب الاستخدام المزدوج او قلة الفعالية او بسبب التعارض في الاهداف
-من أجل الوصول الى هدف الاستخدام الفعال للموارد المالية ، يجب على الادارة ان تكون مؤهلة في اتخاذ أفضل القرارات المالية ،وهذا ما يتوجب تطبيق مبدأ الفعالية ، ولتحقيق ذلك يجب ان تتوفر مايلي :

*يجب أن يكون هناك تطابق بين الإدارة و محيطها الاقتصادي و الاجتماعي.

¹ محمد عمر ابو دوح، ترشيد الانفاق العام و عجز ميزانية الدولة ، دار الجامعية، مصر، 2006، ص 450.

² عبد الوهاب ابو دوح ، ترشيد الانفاق العام و عجز ميزانية الدولة ، دار الجامعة ، مصر ، 2006 ، ص 450

³ محمد عبد المنعم غفر و احمد فريد مصطفى ، الاقتصاد المالي الوضعي و الاسلامي بين النظرية و التطبيق ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 1999 ، ص 72

⁴ بن موسى ام كلثوم ، عيسى نبوية ، مرجع سبق ذكره ، ص 191

*ان تقدم الادارة لوسطها كل الخدمات الجماعية الضرورية اللازمة لتطوير و تقدم الاقتصاد.

*توفير تركيب هيكلي للإدارة يساعد على نجاح عملية التسيير الداخلي الأفضل لهذه الإدارة ، و أحيانا

يسهل احتواء كل التغيرات المستقبلية

*ضرورة تساوي المنفعة المترتبة على النفقة مع عبء الضريبة الذي يتحمله المكلف ، فان للنفقات ثلاث

وظائف يجب مراعاتها حتى يكون هناك احسن توظيف لهذه النفقات ، وهذه الوظائف تتمثل في

تخصيص أمثل للموارد و إعادة توزيع الدخل وضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي¹

المطلب الثاني : مراحل و معيقات ترشيد الانفاق العام

إن بلوغ أي دولة للرشادة في الانفاق العام يتطلب المرور ببعض المراحل ، و للانتقال من مرحلة الى

أخرى يجب تخطي مجموعة من المعوقات التي تأثر سالب على كفاءة الانفاق العام و نحول دون بلوغه

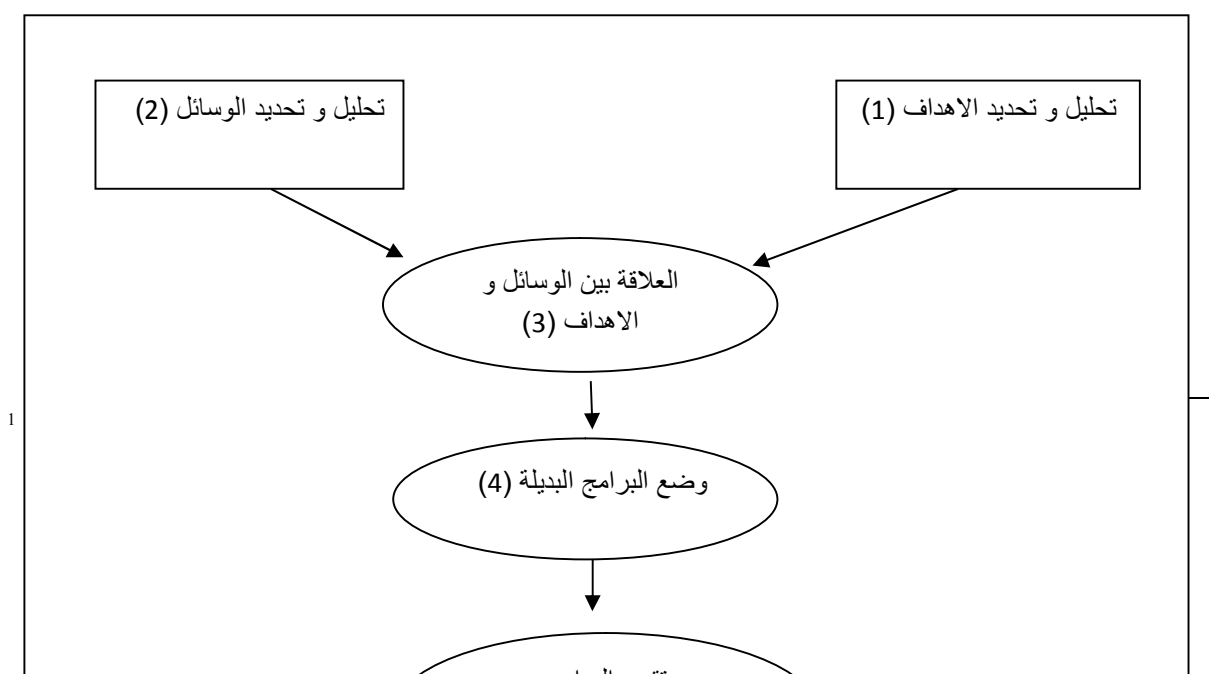
الوجهة المسطرة

أولا : مراحل ترشيد الانفاق العام : لقد بات ترشيد الانفاق العام ضرورة تسعى مختلف الدول لبلوغها نظرا

لتزايد المستمر للنفقات العامة مقابل محدودية الإيرادات التي تمثل مصدر لتمويل هذه النفقات ، و لبلوغ

الرشادة في الانفاق العام وجب المرور بمراحل معينة يمكن تلخيصها في الشكل التالي :

الشكل رقم (1-4) : مراحل ترشيد الانفاق العام



المصدر : محمد عبد المنعم عفر ، الاقتصاد المالي الوضعي و الاسلامي بين النظرية و التطبيق ، مرجع سابق، ص

25

و تبعا لما يبين الرسم التوضيحي السابق ، يمكن ان نميز سبعة مراحل لعملية ترشيد الانفاق العام ، وهي كالآتي :

1-المرحلة الاولى : و هي مرحلة تحليل و تحديد الاهداف و فيها يتم تصنيف و ترتيب الاهداف

المختلفة المراد الوصول اليها حسب الاولوية ، و تقوم عملية تحديد الاولويات على مجموعة من المبادئ

الاساسية : ¹

¹ عثمان محمد غنيم ، التخطيط اسس و مبادئ عامة ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، الاردن ، 2004 ،

-مدى خطورة المشكلة التنموية القائمة و انعكاساتها على افراد المجتمع و جوانب الحياة المختلفة فيها ،

له دور كبير عند تحديد الاولويات

-عامل الزمن ، فالزمن المطلوب لحل مشكلة معينة يلعب دورا كبيرا في تحديد الاولويات بين البرامج و

المشاريع ، فكلما كان الوقت المطلوب لانجاز برنامج معين اقصر كان ذلك مبررا مقنعا لاختيار هذا

البرنامج

-درجة اهتمام المواطنين بالمشكلة القائمة ' فكلما زاد الاهتمام الشعبي بالمشكلة زاد التفضيل لها و منحت

الاولوية لحلها قبل غيرها من المشاكل

- عامل الخبرة فكلما كانت الحلول المطروحة لحل مشكلة معينة مجربة و مضمونة النجاح كلما كان ذلك

دافعا لمنحها الاولوية في الانجاز

2-المرحلة الثانية : وهي مرحلة تحليل و تحديد الوسائل ،وتتم بالموازاة مع المرحلة السابقة و تقتضي أن

يتم طرح و ضبط الوسائل المتوفرة (مالية ، تقنية ، بشرية) للقيام بتحقيق الاهداف المختلفة

3-المرحلة الثالثة : وهي مرحلة التي يتم تحديد فيها مدى قدرة الوسائل الموفرة على تحقيق و الاهداف

المسطرة

4- المرحلة الرابعة: وهي المرحلة التي توضع فيها البرامج البديلة ، فيتم ترجمة الاهداف المرسومة الى

برامج واضحة المعالم و التفاصيل

5-المرحلة الخامسة : و يتم فيها تقويم البرامج و تحليل التكاليف و العوائد ، وعند هذا المستوى تكون

البرامج واضحة ،و تتميز هذه المرحلة بالاستخدام المكثف للتقنيات الحديثة و ذلك من اجل التقويم الفعلي

للبرامج المختلفة عن طريق معرفة التكاليف التي يتطلبها كل برنامج و العوائد المنتظرة منه ، ويتضح أن

هذه المرحلة تعتبر مهمة جدا لأن النتائج المستخلصة منها ستكون منطلق القرارات اللاحقة .

6-المرحلة السادسة: وهي مرحلة اتخاذ القرار وهي تعني انه تم اختيار أنسب و أنجع البرامج لتحقيق

الاهداف المسطرة ، و يتم ترجمة هذه القرارات الى اعتمادات على صعيد الميزانية

7-المرحلة السابعة : و هي مرحلة التنفيذ و الرقابة وهي اخر و اهم مرحلة ، حيث ان تنفيذ البرامج و

الرقابة عليها يمثل الترجمة الفعلية للبرامج المختارة و ضمان سيرها بالشكل المرغوب فيه

ثانيا : معيقات كفاءة الانفاق العام

هناك العديد من الاسباب التي من شأنها ان تحد من كفاءة و فعالية الانفاق العام و من ابرزها نجد :¹

1-ضعف البنية التحتية : و ذلك لوجود عديد المعوقات التي تحول دون استفادة الطبقات الدنيا في

المجتمع من مخصصات الانفاق العام ، خصوصا في المناطق الريفية و المعزولة ،و التي من شأنها ان

تمنع الفقراء من الوصول الى هذه الخدمات ، و نخص بالذكر التعليم الابتدائي المجاني و الرعاية الصحية

2-نقص المهارات و الخبرات : و يتعلق الامر هنا بالاستخدام الامثل للنفقة ، حيث ان ضعف

المهارات و الخبرة من جهة ، و عدم وجود رقابة كافية و قادرة على سد الثغرات التي تحصل عند تنفيذ

النفقات يؤثر سلبا على كفاءة النفقة

3-التصادم بين احتياجات السكان و فعالية النفقة العامة : يقصد بها عدم الاخذ بعين الاعتبار

إحتياجات السكان ، ما يؤثر سلبا على فعالية الانفاق العام ، باعتبارها لم تؤدي الغرض الذي أنشئت من

أجله

¹ نريمان رقوب ، دور حوكمة الانفاق العمومي في تحقيق التوازنات النقدية و المالية - دراسة مقارنة بين الجزائر و المملكة العربية السعودية و الامارات العربية المتحدة ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية و بنوك و تأمينات ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1 ، الجزائر ، 2018 ، ص

4-نسبية الاستقرار الاقتصادي : إن فعالية الإنفاق العام متوقفة على مدى قدرته على مواجهة التقلبات

الدورية ، و عادة ما يكون ذلك صعبا ، خصوصا في البلدان النامية المحدودة الموارد ، فالاستقرار

الاقتصادي مهم جدا لتكريس مبدأ كفاءة النفقة

5-سوء تخصيص النفقات الاجتماعية : بمعنى زيادة المدفوعات التحويلية لتمويل الخدمات الاجتماعية

و مشروعات الضمان الاجتماعي ، ما يتطلب إعادة النظر في توجيه هذه الأخيرة نحو مستحقيها من

خلال تخفيض الإنفاق الجاري للخدمات الاجتماعية لتفادي حدوث اختلالات الميزانية

6-تسريب مخصصات النفقات العامة : عادة ما تتحرف بعض او كل مخصصات الإنفاق الفعلية عن

مسارها الموجهة اليه نتاج لبغش و التدليس و الاسراف و التبذير ، و هذا ما يستدعي المتابعة الرقابية

للمبالغ المرصودة لعملية الإنفاق ، فقد أظهرت الدراسات ان نسبة كبيرة من نفقات الدولة لم تصل الى

وجهتها .

المطلب الثالث : عوامل نجاح ترشيد الإنفاق العام

للاوصول الى ترشيد الإنفاق العام يجب توفير مجموعة من العوامل و اتباع عدد من الاليات التي سنتطرق

اليها في هذا المطلب

أولا : عوامل نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام

يتوقف نجاح عملية ترشيد النفقات العامة على العديد من العوامل نذكر منها ما يلي :¹

1-تحديد الاهداف بدقة :يتم تقرير و تحديد الاهداف طويلة و متوسطة الاجل من خلال حصر

الاختصاصات الرئيسية التي من أجلها تطلب الاموال كما ان طبيعة الاهداف تحدد طبيعة و حجم

الوظيفة او الوظائف المتعددة التي تنفذها من اجل تحقيق الاهداف سواء المتعلقة بالمجتمع ككل او

¹ بلعاطل عياش و نوري سميحة ،اليات ترشيد الإنفاق العام من اجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر

2001-2014 ، مداخلة مقدمة ضمن مؤتمر الدولي بعنوان تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على

التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 1001-2014 ،جامعة سطيف ،2013، ص 5

بالوحدات التنظيمية ،ومن الضروري عدم تعارض أهداف الوحدات التنظيمية مع أهداف المجتمع المحددة سلفا في خطط تنمية طويلة و متوسطة الاجل .

يعتقد Harey من جهة أن من أهم المشاكل التي تواجه إعداد الميزانية و فقا لمتطلبات الادارة هي مشكلة تقرير و تحديد أهداف دقيقة وواضحة للبرامج الحكومية ، الامر الذي يستدعي مراجعة شاملة لاختصاصات وحدات الجهاز الاداري حتى لا تكون الأهداف المحددة غامضة و غير واضحة ،ومن جهة أخرى يرى Steiner أن صعوبة تحديد الأهداف الرئيسية (طويلة الأجل) تنعكس على صعوبة تحديد الأهداف الفرعية (متوسطة الأجل) بدقة و التي تقررها الوحدات الحكومية لأن تحديد الأهداف يؤثر على صياغة البرامج¹

2-القياس الدوري لبرامج الانفاق العام : يقصد بقياس أداء برامج الانفاق العام تقييم مدى كفاءة و فعالية أداء الوحدات و الاجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ الخدمات و البرامج المختلفة الموكلة إليها ، و ذلك أن الوحدات الحكومية يجب أن تخضع للمساءلة عن الاستخدام الامثل للموارد العامة عند تقديم الخدمات و البرامج للمواطنين ، كما أن الحكم على فعالية وكفاءة اي برنامج او سياسة او مهمة ذات طابع عمومي يأتي بعد دراسة حول اثارها الواقعية و الحقيقة بالنظر الى الاهداف المحددة مسبقا.

و بالتالي تقييم هذا الاداء يرتكز على ثلاث محاور هي :

أ-الفعالية الاجتماعية و الاقتصادية (وجهة نظر المواطنين) و ذلك ما يسمح بنتمين النتائج المتوصل إليها و أثرها على المحيط الاجتماعي و الاقتصادي، وذلك من خلال مدى رضا المواطنين، و بالتالي يسمح هذا المحور بتقييم مدى ملاءمة السياسة المنتهجة .

ب - نوعية الخدمات المقدمة (وجهة نظر المستفيدين) و ذلك من خلال تحسين الخدمة العمومية المقدمة و الموازنة بين التكلفة و النوعية

¹ بن غزة محمد، ن عزة محمد ، ترشيد سياسة الانفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالاهداف -دراسة تقييمية لسياسة الانفاق العام في الجزائر خلال فترة 1990/2009 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير

المالية العامة ،جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر ، 2010 ، ص 53

ج-فعالية تسيير المرافق العامة (وجهة نظر المكلفين) و التي تقود إلى الاستغلال الأمثل للموارد الموظفة

3-عدالة الإنفاق العام و مدى تأثيره على مصلحة الفئات الأضعف : تهدف دراسة عدالة الإنفاق العام إلى تبيان مدى ملاءمة حاجات الفئات الأكثر فقرا في المجتمع (كتوزيع هبات لا علاقة لها بالحاجة الفعلية للمستفيدين) ،و مراعاة حصة كل فئة من الإنفاق العام و مدى استخدامها للخدمة العمومية .

و بالتالي يتوجب على الدولة ان تراعي العدالة في توزيع المنافع و الخدمات التي تنتج عن النفقات العامة ، فلا تحابي طبقة أو فئة على حساب الطبقات و الفئات الأخرى ،و لا يقصد من ذلك ان يتساوى نصيب كل الطبقات بل هناك طبقة الفقراء هي في حاجة ماسة لخدمات الدولة يستوجب زيادة النفقات عليها لأجل النهوض بها.

و تظهر الدراسات أن الفئات ذات المداخل الأعلى غالبا ما تتلقى القسم الأكبر من الخدمات العامة ، وهذا ما يوجب معرفة الوضعية الاجتماعية لفئات المجتمع المختلفة و التي على اساسها يتم إعادة توزيع الدخل ،ودراسة عدالة توزيع الإنفاق العام على الفئات الاجتماعية لا تقتصر على الجانب المالي ، بل تتعداه إلى تمكين هذه الفئات الفقيرة من الاستفادة من الخدمات العامة بصورة مجانية كالتعليم و الخدمات الصحية¹

4-تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة : من أجل التأكد من بلوغ النتائج المرجوة من النفقات العامة وفقا للخطط التي تم وضعها.

5- تحديد الأولويات : في ظل محدودية الموارد ، يتعين على منظومة التخطيط العمومية تحديد المشاريع و البرامج و فق سلم الأولويات حسب درجة إشباعها لحاجات الافراد الأكثر إلحاحا، و

¹ بن عزة محمد ، مرجع سابق ، ص 61

تقوم عملية تحديد الاولويات على مجموعة من المبادئ الأساسية هي :¹

أ- مدى خطورة المشكلة التنموية القائمة و انعكاساتها السلبية على أفراد المجتمع و جوانب الحياة المختلفة فيها ، له دور كبير عند تحديد الاولويات

ب- عامل الزمن ، فالزمن يلعب دورا كبيرا في حل أي مشكلة من خلال تحديد الأولويات بين البرامج و المشاريع ، فكلما كان الوقت المطلوب لانجاز برنامج معين أقصر كان ذلك مبررا مقنعا لاختيار هذا البرنامج.

ج- درجة اهتمام المواطنين بالمشاكل القائمة ، كما زاد الاهتمام الشعبي بالمشكلة زاد التفضيل لها و منحت الاولوية لحلها قبل غيرها من المشاكل

د- عامل الخبرة ، فكلما كانت الحلول المطروحة لحل مشكلة معينة مجربة و مضمونة النجاح كلما كان ذلك دافعا لمنحها الاولوية في الانجاز

هـ- القياس الدوري لأداء برامج الانفاق العام ، و يقصد به تقييم مدى كفاءة و فعالية أداء الأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ الخدمات و البرامج المختلفة الموكلة إليها ، و ذلك ان الوحدات الحكومية يجب ان تخضع للمساءلة عن الاستخدام الامثل للموارد العامة عند تقديم الخدمات و البرامج للمواطنين .
و- عدالة الانفاق العام و مدى تأثيره على مصلحة الفئات الاضعف ، و تهدف الى تبيان مدى ملاءمته لحاجات الفئات الأكثر فقرا في المجتمع (كتوزيع هبات لا علاقة لها بالحاجة الفعلية للمستفيدين) ، و مراعاة حصة كل فئة من الانفاق العام و مدى استخداماتها للخدمة العمومية .

6-توفر نظم محاسبية و رقابية فعالة : فمن خلالها تستطيع الحكومة التعرف بوضوح و شفافية على

كل ما ينفق في مختلف المجالات و وجود هذه النظم و التزام الدولة الصريح بنشر نتائجها هو اكبر تحدي امام جدية الحكومات فيما تزعم القيام به و تحقيقه و بقدر نجاح الدولة في ذلك بقدر ما تتمكن من

نجاحها في ترشيد الانفاق العام ²

¹ يوسف قروج و فتيحة قصاص ، عقود النجاعة كآلية لتفعيل الحوكمة و دورها في ترشيد النفقات في المؤسسات العمومية - دراسى حالى المؤسسات التربوية في الجزائر ، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الادارية ، العدد السادس ، 2016، ص 181 ،

² شرقي احمد دنيا ، النظام المالي الاسلامي و ترشيد الانفاق العام، 1996، ص 272

ثانيا : الآليات المعتمدة لترشيد النفقات العامة :

تعبر هذه الآليات عن اقتراحات من طرف صندوق النقد الدولي الصادرة في سنة 2007 في "دليل شفافية المالية العامة " و الذي يحتوي على ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة و يشمل أربعة نقاط أساسية تتمثل في :¹

1-وضوح الادوات و المسؤوليات : يجب التمييز بين القطاع العام و باقي القطاعات الاقتصادية ، و ينبغي ان تكون أدوار السياسات و الادارات داخل القطاع العام واضحة و معلنة للجمهور ، كذلك ينبغي وضع إطار قانوني و تنظيمي و إداري واضح و معلن لإدارة المالية العامة

2-علانية عملية الموازنة : ينبغي أن تتقيد عملية إعدادا الموازنة بجدول زمني ثابت و ان تسترشد بالأهداف المحددة في المجال الاقتصادي الكلي و سياسة المالية العامة ، و ينبغي توفير إجراءات واضحة لتنفيذ الموازنة و متابعتها و الإبلاغ عن نتائجها.

3- إتاحة المعلومات للإطلاع العام : ينبغي تزويد الجمهور بمعلومات شاملة عن الأنشطة المالية العامة السابقة و الحالية و المقبلة،و عن أهم المخاطر فيما يتصل بالمالية العامة ، كما ينبغي توفير معلومات عن المالية العامة بشكل يتيسر معه تحليل السياسات و يعزز المساءلة و يجب التعهد بنشر معلومات في الوقت المناسب .

4- ضمانات الموضوعية : يجب أن تستوفي بيانات المالية العامة معايير جودة البيانات المتعارف عليها ، و ينبغي إخضاع أنشطة المالية العامة للرقابة الداخلية الفعالة و ان تتوفر لها الضمانات الوقائية و إخضاع معلومات المالية العامة للفحص الخارجي.

¹ يوسف قروج و فتيحة قصاص ، مرجع سابق ،ص 183

خلاصة :

من خلال ما تطرقنا له في هذا الفصل نستخلص ما يلي:

- لقد تطورت المفاهيم المتعلقة بالإنفاق العام وذلك مع التطور الذي عرفه دور الدولة في الحياة الاقتصادية فبعد ما كان الإنفاق العام محدودا في ظل الدولة الحارسة إتسع ليشمل كل جوانب الحياة الاقتصادية في ظل الدولة المتدخلة التي تعمل من خلال انفاقها العام على لتلبية حاجيات الأفراد من جهة و تحسين الوضع الاقتصادي العام من جهة أخرى؛
- ينتج عن الانفاق العام العديد من الاثار الاقتصادية منها ما هي اثار مباشرة مثل اثار النفقات العامة على مستوى الأسعار ، أثرها على مستوى البطالة ، أثرها على توزيع الدخل و اثرها على الاستهلاك القومي ، و منها ما هي أثار غير مباشرة تتجلى في الأثر المضاعف و المعجل؛
- إن التطور الذي شهده دور الدولة أدى إلى تطور و تزايد حجم الانفاق العام ، و تعددت الأسباب المؤدية إلى ذلك منها أسباب ظاهرية و أخرى حقيقية ؛
- لقد نتج عن تزايد حجم الانفاق العام ضرورة التفكير في ترشيده و عقلنته، وليس المقصود هنا بترشيد الإنفاق تقليصه بل يعني حسن تسييره و انفاقه بالشكل الذي يحقق أقصى منفعة؛
- يعد ترشيد الانفاق العام الوسيلة الامثل للاستفادة من المال العام بأقصى كفاءة ممكنة .

الفصل الثاني :

الحوكمة كآلية لحماية المال العام من الفساد

تمهيد :

إن سعي الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية الحقيقية و الرفاهية لأفراد مجتمعها يفرض عليها التسيير المحكم و الجيد لمواردها المادية و المالية من خلال تبني مفهوم الحوكمة في تسيير مختلف شؤونها و تكريس مبادئها لضمان الاستغلال الامثل لإيرادات الدولة و التي يتم توزيعها على مختلف القطاعات في شكل إنفاق عام ، كما تسعى الدول من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة إلى الحد من تفشي ظاهرة الفساد التي تعد العائق الاكبر امام تحقيق الهدف من تخصيص و توجيه النفقات العامة ، و بناء على ذلك يأتي هذا الفصل للتفصيل في هذا الجانب حيث قسمناه الى ثلاث مباحث على النحو التالي :

المبحث الاول : مدخل لدراسة الحوكمة

المبحث الثاني : الفساد ، مفاهيم و أسباب .

المبحث الثالث : الفساد كمستهدف من الحوكمة لحماية الإنفاق العام.

المبحث الاول : مدخل لدراسة الحوكمة

لقد شاع استخدام مصطلح الحوكمة بشكل واسع مع بداية عقد التسعينات من قبل المنظمات الدولية و قد بدأ استخدامها كمنهج لتحقيق التنمية في الدول النامية نتيجة لقصور الادارات الحكومية عن تحقيق ذلك بالفاعلية و الكفاءة اللازمتين مما أدى إلى تطور مصطلح الحوكمة ليصاحب التطورات والتغيرات الاقتصادية و هذا ما جعل من مصطلح الحوكمة مصدر إهتمام العديد من الباحثين فتعددت و اختلفت تعريفها و مبادئها و هذا ما سنتطرق له من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول : مفهوم الحوكمة

إن الاهتمام بمصطلح الحوكمة إزداد في السنوات الاخيرة و هذا نظرا لازدياد الحاجة الى إعتماها كآلية لضمان السير الحسن و العقلاني لمختلف موارد الدولة .

أولا :نشأة الحوكمة

بالرغم من التباينات الشاسعة في تحديد المعلم الزمني لظهور و تطور مفهوم "الحوكمة" ، يمكن القول بأن بدايتها كانت في بدايات العقد الاخير من القرن الماضي ، ضمن منشورات البنك العالمي و من منظمات التيار الموالي للفكر الليبرالي ، في إطار التغيرات التي فرضتها تلك المنظمات على اقتصاديات بلدان المدينة بعد ازمة المديونية الدولية لعام 1982 ، و تتزايد أهمية الحوكمة نتيجة إتجاه كثير من دول العالم إلى التحول الى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة و متواصلة النمو الاقتصادي ،وقد ادى اتساع حجم تلك المشروعات الى انفصال الملكية عن الإدارة .¹

¹ مركز أبوظبي للحوكمة ، أساسيات الحوكمة : مصطلحات و مفاهيم ،الإمارات العربية المتحدة ، ص 6 المتاحة على الموقع <https://fr.scribd.com/document/pdf> تاريخ الاطلاع : 2018/3/24.

ثانيا :تعريف الحوكمة

الحوكمة كمصطلح يتضمن العديد من التعاريف غير المحددة كونه يتداخل في العديد من الجوانب الادارية و الاقتصادية و الاجتماعية و القانونية ، فمصطلح الحوكمة هو مصطلح قديم لكن ما حدث هو إعادة تفعيل هذا المفهوم ،خاصة بعد أن ظهرت الحاجة إليه في العديد من الاقتصاديات خلال العقود القليلة الماضية لا سيما أثناء الانهيارات الاقتصادية و الازمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا و امريكا اللاتينية و روسيا في عقد التسعينيات من القرن العشرين ،و ما شهدته الاقتصاد الامريكي مؤخرا من ازمات مالية خلال عام 2002 ،و تزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه العديد من دول العالم إلى التحول الى النظم الاقتصادية الرأسمالية¹ ، هذا النظام القائم على حرية الخواص في تملك و إنحصار دور الدولة في النشاط الاقتصادي فسرعان ما تتالت الازمات الاقتصادية الناتجة عن غياب أو محدودية الرقابة الأمر الذي دفع بالعديد من دول العالم إلى الاهتمام أكثر بالحوكمة .

ومن بين التعاريف المقدمة للحوكمة نجد:

1-تعريف البنك الدولي : و الذي ركز في أول طرح له لهذا المفهوم على أهمية توافر بعدين رئيسيين و هما البعد الإداري و البعد الإقتصادي ،دون الإكتراث للبعد السياسي حيث عرفه للمرة الأولى سنة 1989 م و ذلك في دراسة له عن الازمة الاقتصادية في إفريقيا ،على أنه " ممارسة السلطة لإدارة شؤون الدولة "

¹ تمجدين نور الدين ، خامرة السعيد ،الادارة الرشيدة خيار للإصلاح الإداري و المالي ، الملتقى الوطني حول : سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير جامعة سكيكدة ،يومي 9-10 ديسمبر ، الجزائر ، 2007 ، ص 2.

¹ثم مالبت أن أعطي البعد السياسي للمفهوم أهمية مع بداية التسعينات فقد حاول خبراء البنك الدولي إعطاء تعريفات أخرى أكثر دقة فقد عرف في التقرير الصادر عن البنك سنة 1992م على أنه " أسلوب ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية و الإجتماعية للدولة من أجل التنمية ".²

2- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية : عرفت الحوكمة على أنها " إستخدام السلطة السياسية و ممارسة الرقابة في المجتمع بهدف إدارة الموارد من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية و الإجتماعية بمشاركة الأطراف المجتمعية الأخرى " و يتضمن مصطلح الحوكمة التفاعلات ضمن الهياكل و العمليات و التقاليد التي تحدد ممارسة السلطة وكيفية إتخاذ القرارات و كيفية تعبير المواطنين لذا فهي تتعلق بالعلاقات الإجتماعية و المساءلة و الرقابة و الديمقراطية ، إذ لها الدور الاساسي في الربط بين القطاعات و نقل المعلومات بينها ، و الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية قيم تضبط ممارسة السلطة السياسية باتجاه تنموي يلتزم :³

أ-تحديد الحد الأدنى لمستوى معيشة كافة المواطنين و تحقيق حياة كريمة لهم.

ب-تطوير موارد الدولة و تنميتها.

ج-تنمية طويلة الامد على اجيال متعددة (تنمية مستدامة).

د-احترام المصلحة العامة.

¹ عوالي بلال ، حوكمة الجماعات المحلية كآلية لتفعيل الرقابة المالية القبلية على النفقات العمومية دراسة حالة المراقبة المالية لاقطاب بعض ولايات الوسط ،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية و بنوك ، جامعة لونيبي علي ، الجزائر ، 2017.

² World Bank, Governance And Development(Washington World Bank Publication, 1992) p1

³ سايح بوزيد ، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص إقتصاد التنمية ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2013 ، ص 132.

3-تعريف الحوكمة حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية (Arab Human Development

(Report, 2002) : إن الحكم الرشيد موضوع إنساني و"هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاهية الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب"¹.

4-تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي :حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعرف الحكم الرشيد على

أنه ممارسة السلطة الاقتصادية و السياسة والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات،ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل اختلافاتهم.²

5-تعريف معهد المدققين الداخليين الأمريكي : عرف المعهد "حوكمة القطاع العام" على أنها السياسات

و الاجراءات المستخدمة لتوجيه أنشطة المنظمة الحكومية، والتأكد من تحقيق أهدافها، وانجاز العمليات بأسلوب أخلاقي و مسؤول، وتقييم الحوكمة في القطاع العام عن مدى انجاز وتحقيق الاهداف المرجوة من خلال القيام بالأنشطة التي تضمن مصداقية الحوكمة، والعدالة في توفير الخدمات، وضمان السلوك المناسب و الاخلاقي للمسؤولين الحكوميين للحد من مخاطر الفساد المالي و الاداري. فالحوكمة اذا هي "نظام و اسلوب ادارة وهذا النظام هو الذي يحكم العلاقات بين الاطراف الاساسية التي تؤثر في الاداء

¹ محمد محمود العجلوني ، اثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية ،المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد و التمويل الاسلامي حول النمو و العدالة و الاستقرار من منظور إسلامي ، يومي 9-11-سبتمبر 2013 ، تركيا ، ص 4.

² جون د.سوليفان ، الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والإقتصادي ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، القاهرة ، ص 36.

داخل أي منظمة، ويشمل المقومات الإدارية الأساسية لنجاح المنظمة وتقويتها على المدى البعيد وتحديد المسؤوليات داخلها مع ضمان حقوق جميع الاطراف التي لها علاقة بالمنظمة والعدالة¹.

كما قدم العديد من الباحثين و الاقتصاديين تعاريف مختلفة للحوكمة نذكر منها :

أ- "أن الحوكمة هي فن إدارة الحكومة و تسيير أمورها بسلاسة و فعالية و تحقيق أهدافها الاجتماعية على نحو يحقق رضا المواطن"² .

ب- تعرف الحوكمة³ ايضا بأنها سلطة اقتصادية ،سياسية و إدارية تسيير مختلف شؤون و أعمال المختلفة مع الاخذ بعين الاعتبار ميكانيزمات و سيرورة هياكلها و كل الجهات التي من خلالها يعبر الاشخاص عن مصالحهم حسب حقوقهم و واجباتهم .

ج- "الحوكمة هي تعبير واسع يتضمن القواعد و الممارسات التي تحدد كيفية اتخاذ هيئة ما لقراراتها ، بناء على مجموعة من المعايير الاخلاقية (الثقة ، الشفافية ،...) التي تحكم عملية اتخاذ هذه القرارات ،ومدى المساءلة التي يتعرض لها المسؤولين عن هذه القرارات".

د- يمكن تعريف الحوكمة "بأنها أسلوب ممارسة السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية و الاجتماعية بهدف تحقيق التنمية . والدول ذات الحكم الرشيد تُمارس السلطة بموجب قوانين ، من الممكن توقعها من قبل العامة ، من خلال مؤسسات الدولة ومنظمتها الخاضعة للمحاسبة والمساءلة ، بكل شفافية ، وبمشاركة الناس في عملية التنمية وإعداد السياسات"⁴.

¹ خلف عبد الله الوردات ، مقال بعنوان الحوكمة في القطاع العام ، منشور على موقع <https://mqgal.com/author/dr-khalaf-al-wardat/page/2/> ، تاريخ الاطلاع : 2018/04/27

² مدحت محمد ،الحوكمة الرشيدة ،المجموعة العربية للتدريب و النشر ،الطبعة الاولى ،مصر ،2015،ص44

³ Olivier Dubighson ,Mettre EnPratique le Developpement Durable,(Paris ,2005)p48.

⁴ محمد محمود العجلوني ، مرجع سابق ، ص 4.

بتعدد التعاريف تعددت الخصائص المقدمة للحوكمة و التي يمكن تحددتها فيما يلي :¹

- 1- الشرعية المؤسساتية
- 2- الانتخابات الديمقراطية
- 3- احترام حقوق الانسان
- 4- الانفتاح السياسي
- 5- سيادة القانون
- 6- الشفافية
- 7- الكفاءة الاداري
- 8- حيادة الادارة
- 9 - العدالة
- 10- المشاركة الشعبية
- 11- الانفاق العام لأغراض عامة
- 12- استقلال القضاء
- 13- إعلام مستقل ، حلا و نشيط
- 14- غياب الفساد
- 15- المساءلة و المسؤولية

ثالثا : أهمية الحوكمة

تكمن أهمية الحوكمة في تحقيق ما يلي :²

1. جذب الاستثمارات المحلية و الاجنبية و تخفيض تكاليف التمويل.
2. الحد من هروب رؤوس الاموال المحلية الى الخارج و هجرتها .

¹ Tim plumper ,Jhon Graham , " Governance and good governance : inteenationl and aboriginal perspectives " institute on governance december 1993 ,p11

² فيصل محمد الشواورة ، قواعد الحوكمة و تقييم دورها في مكافحة ظاهري الفساد ، مقال منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 25 ، العدد الثاني ، سوري ، 2009 ، ص 17.

3. مكافحة الفساد المالي و الاداري و ما يترتب عليه من فقر و بطالة .

4. ضمان حصول المستثمر على عائد مقابل استثماره.

5. ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين .

6. التأكد من كفاءة تطبيق البرامج و الاستخدام الامثل لحصيلتها المالية .

7. تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية و مالية و تجنب حدوث الانهيارات المصرفية

8. تنمي الثقة في المنشآت التي تطبق الحوكمة مما يساعد على جذب الاستثمارات سواء الاجنبية أو

المحلية ، كما يساعد في الحد من هروب رؤوس الاموال المحلية.¹

رابعا : أسباب ظهور الحوكمة

بدأت نشأة الحوكمة منذ التطور الطبيعي لسيادة الضمير و تفعيل الادارة السلمية ، وقد شاع استخدام الحوكمة في الأونة الأخيرة خاصة مع ظهور بعض الأزمات المالية العالمية ، و الحوكمة تعتبر أحد مكونات نظام المناعة في المؤسسة فهي تعمل على محاربة الفساد و تحقيق السلامة المالية و المحاسبية للمؤسسات ، و من ثم تعددت اسباب ظهورها و تطورها من اسباب سياسية و اقتصادية ، إدارية و أسباب أخرى .

¹ العمري علي ، خبيرة انفال حدة ، دور الحوكمة في عملية إعداد الميزانية العامة للدولة ، الملتقى الوطني الثاني حول : متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في ادارة الميزانية العامة للدولة ، جامعة البويرة يومي 30-31 اكتوبر، 2012 ، ص 5.

1- الأسباب السياسية : يمكن حصر الأسباب السياسية التي ساهمت في ظهور الحوكمة و تطورها في

النقاط التالية : ¹

أ- غياب دولة المواطن و مفهوم المواطنة ،حيث أن طبيعة الدولة و شرعيتها لا تقوم على تعاقد بين الحاكم و المحكوم ، وهذا ما يؤدي الى غياب الحقوق الاساسية للمواطن ،وقيام الدولة على أساس العصبية و الطائفية و الجهوية و غيرها مما يسبب أزمة الشرعية للأنظمة.

ب-النمو الكبير لأجهزة البيروقراطية و الادارة العامة ، و تقادم الادارة ، مع ارتفاع المديونية و انخفاض الانتاجية .

ج-عدم الاستقرار السياسي حيث تعاني معظم دول العالم الثالث من شدة ووطأة الصراعات الداخلية.

د-تعثر عمليات التحول الديمقراطي في الدول النامية و خاصة الوطن العربي حيث لم تشهد هذه الاخيرة نقلات نوعية اتجاه تعزيز الديمقراطية بل تشهد عدد من الانتكاسات.

هـ-عدم الاستقرار السياسي فمعظم دول العلم الثالث تعاني من شدة وطأة الصراعات الداخلية حيث تنتج هذه الصراعات عن ازيمات اقتصادية ، و تدهور الوضعية الاجتماعية...الخ إلا أن العامل الأساسي الذي أثر على استقرار الدول هو عدم فسح الانظمة الحاكمة المجال لمجتمعاتها المدنية من اجل المشاركة في الحكم و اختيار من يمثلهم داخل المجالس الشعبية ،وكذلك انتهاكات حقوق الانسان ، و عرقلة تطوير منظومة القيم الديمقراطية (المشاركة ، الانتخابات ، التداول السلمي على السلطة ..)²

¹ العمري علي ، خبيرة انفال حدة ،نفس المرجع السابق ، ص 5.

² أزروال يوسف ، الحكم الراشد بين الاسس النظرية و اليات التطبيق -دراسة في واقع التجربة الجزائرية ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة العقيد الحاج لخضر -باتنة، الجزائر ، 2009 ، ص 19.

و- فشل الدولة : يتضح ذلك من خلال عجز الدولة عن تلبية إحتياجات مواطنيها ، وفشلها في الوفاء بوعودها خاصة البلدان النامية أين نجدها عاجزة على أن تكون المحرك الرئيسي للتنمية ، كما فشلت في تحقيق السلم و الأمن و الحفاظ على النظام العام و حماية الممتلكات العمومية ، هذا ما أدى الى ظهور عامل إنعدام الثقة إتجاه المؤسسات الوطنية .

2- الأسباب الاقتصادية: من بين الأسباب الاقتصادية التي ساهمت في ظهور الحوكمة نجد :¹

أ- الأزمات المالية التي واجهت الدول و عجزها عن تلبية إحتياجات المواطنين ، وهذا ما أدى الى ضرورة إشراك القطاع الخاص ، و المجتمع المدني في عمليات التنمية للقضاء على الفقر و الأمراض خاصة في الدول النامية ، فمختلف هذه التطورات ادت الى تغير الدور التقليدي للدولة كفاعل رئيسي في صنع السياسات العامة في مختلف الحكومات .

ب- فشل سياسات الإصلاح الاقتصادي و التكيف الهيكلي في الدول الافريقية خاصة جنوب الصحراء التي فشلت في تنفيذ هذه السياسات و تحقيق الشرط الرئيسي للوصول الى التنمية بالإضافة الى الحوكمة التي تجمع بين المضمون السياسي و المؤسساتي و الاقتصادي.²

ج- العديد من التحولات الجذرية التي شهدتها العالم نحو اقتصاديات السوق ادت الى الاعتماد على القطاع الخاص في ظل بيئة عالمية عالية التنافسية تتميز بالتقدم التكنولوجي الهائل الذي ادى الى تحقيق عالمية السوق ، وهذا ما يتطلب انتهاج سياسات محكمة تعظم الاستفادة من قوى السوق³

¹ بلخير أسيا ، إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الاداء التنموي -بين النظرية و التطبيق ،مذكرة ماجستير في العلوم

السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر ، 2009 ، ص 28

² عبد النور ناجي ، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر ،مجلة المفكر ،العدد الثالث

الجزائر ، ص 109

³ ازروال يوسف ، مرجع سابق ، ص 4.

3-الأسباب الاجتماعية : هناك العديد من العوامل الاجتماعية التي سارعت في ظهور الحوكمة و من بينها نجد :

أ-ضعف مستوى التنمية البشرية و زيادة معدلات الفقر و البطالة لاسيما في دول العالم الثالث ، التي يمثل ظهور مفهوم الحوكمة فيها أحد اهم الاليات التي ساعدتها على مسايرة التطورات الحاصلة على مستوى الدولة ،وكذا العمل على تحسين الأداء و الفعالية في القطاع العمومي ، بإعتبار أن الحوكمة تمثل مخططا سياسيا ، إجتماعيا ، تنمويا ، ناتج عن سلوكيات الفاعلين في الدولة وليس كنمط لرقابة هذه الاخيرة على باقي اجزاء المجتمع¹ .

ب-العمل على مكافحة الفساد المالي و الاداري ،حيث أصبحت هذه الظاهرة تتصدر قائمة المشاكل التي تعاني منها الدول النامية جراء غياب المساءلة و الشفافية في تسيير أموال الدولة و شؤون المجتمع.

4- الأسباب الإدارية : تعد الأسباب الادارية أحد العوامل التي أدت الى ظهور الحوكمة و التي يمكن ذكرها على النحو التالي :²

أ-ترجع بعض الدراسات الاسباب التي كانت وراء تطور مفهوم الحوكمة الى التغير الذي حدث في دور الدولة من فاعل رئيسي في صنع السياسات العامة ، و وضع الخطط و متابعة تنفيذ المشاريع(و هي مسؤولة عن إدارتها و عن اعادة توزيع الدخل و تقديم الخدمات و عدالة توزيعها مكانيا بين الفئات المختلفة)الى مجرد كونها الشريك الاول من بين شركاء متعددين في إدارة شؤون الدولة و المجتمع ،و

¹ رايس وفاء ، بن عيسى ليلي ،الحكم الراشد كآلية لمعالجة الفساد في الادارة العمومية الجزائرية ، الملتقى العلمي الدولي حول : اليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة جامعة ورقلة ،الجزائر ،25-26 نوفمبر ،2013 ، ص 7.

² سويسبي طه عبد الرحمان ، بلواضح عبد العزيز ، أسباب ظهور الحوكمة و مفهومها و الاطراف الفاعلة في عملياتها، جامعة العقيد اكلي امحمد اولحاج بالبويرة ، يومي 30 و 31 اكتوبر 2012 ، ص 4.

من هنا لم تعد الحوكمة في الإقتصاديات الحديثة بكل ظروفها ومعطياتها قادرة على أن تكون مسؤولة بمفردها عن الوفاء بمتطلبات التنمية الشاملة فأعباء التنمية في المجتمع الحديث أصبحت في تطور و تنامي مستمر ، و بالشكل الذي يتطلب تضافر الجهود و أستغلال الطاقات المتاحة في كل القطاعات المجتمعية .

ب- إن تغير بيئة الاعمال الدولية نتيجة لعولمة الأنشطة و المعاملات الاقتصادية و التحرير المالي بشكل عام ، و ما ترتب عليها من اتساع حجم المشاريع و فصل الادارة عن الملكية و ظهور الشركات العابرة للقارات و ما تقوم به من ممارسات الاستحواذ و الاندماج بين الشركات من اجل السيطرة على الاسواق الدولية، كل هذا أدى إلى إحداث تأثير قوي على بلورة و ظهور مفهوم الحوكمة و انتشار تطبيقاتها على مستوى الشركات و المصارف و اسواق المال على وجه الخصوص.

ج- ظهور الإدارة العامة الجديدة و ذلك من خلال تغيير دور الدولة من فاعل رئيسي لصنع القرار و ممثل مدني في تقرير السياسات و وضع الخطط الى مجرد شريك من بين الشركاء متعددين في إدارة شؤون الدولة و المجتمع.¹

5- العولمة و انتشار ظاهرة الفساد : ان ظاهرة العولمة و الفساد من العوامل التي ساهمت هي الاخرى في بروز و ظهور الحوكمة و يمكن حصر ذلك فيما يلي :

أ- تصاعد قضايا الفساد في أكبر الشركات الامريكية مثل " انرون" و غيرها ، حيث ان القوائم المالية لهذه الشركات كانت لا تعبر عن الواقع الفعلي لها ، وذلك بالتواطؤ مع كبرى الشركات العالمية الخاصة

¹ Mohammed Salih ,gouvernance ,information et domaine publicui,Addis Abeba :commission économique l' Afrique ,p10

بالمراجعة و المحاسبة ، الأمر الذي جعل منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية تصدر مجموعة من الارشادات في شأن حوكمة الشركات بشكل عام.¹

ب- غياب المحاسبة و المساءلة أو عدم فعاليتها سواء من طرف المجالس المنتخبة أو مؤسسات المجتمع المدني أو من قبل اجهزة الرقابة الرسمية بالإضافة الى غياب منظومة اخلاقية ترتكز على نظام المحاسبة و الرقابة الأمر الذي ادى الى اثار وخيمة على كافة المجالات مما انعكس سلبا على حياة المواطنين خاصة ضعيفي الدخل و التشكيك في مصداقية و فعالية المؤسسات.

ج-العولمة كمسار كان لها اثار عميقة سواء على الصعيد السياسي او الاقتصادي و في إعادة تشكيل خريطة موازين القوى في النظام العالمي ، وكذا في مفهوم السيادة الوطنية و هو ما ادى الى انتقال مفهوم الحوكمة من المستوى المحلي و الوطني الى المستوى العالمي ².

المطلب الثاني: مكونات و أهداف الحوكمة

تتكون الحوكمة من ثلاث أطراف أساسية تتمثل في الحكومة ، القطاع الخاص و المجتمع المدني و يعتبر تعزيز التفاعل البناء بين هذه الاطراف هو الهدف الاستراتيجي للحوكمة.

أولا : مكونات الحوكمة

تتكون الحوكمة من ثلاث اطراف هي الحكومة التي تمثل البيئة الاساسية و القانونية ، و القطاع الخاص الذي يعمل على توفير فرص العمل و تحقيق الدخل لأفراد المجتمع ، و المجتمع المدني الذي يعمل

¹ مواعي بحرية ،نمر ربيحة ، متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة على ميزانية الدولة ،الملتقى الوطني حول متطلبات ارساء مبادئ الحوكمة في ادارة الميزانية العامة للدولة ، جامع العقيد اكلي مند اولحج -البويرة ، يومي 30-31 اكتوبر ، 2012 ، ص 7.

² بلخير اسيا ، مرجع سابق ،ص ص 29،31.

على التفاعل السياسي و الاجتماعي و ذلك بتوفير الجماعات المشاركة في الأنشطة السياسية ،
الاجتماعية و الاقتصادية .

1-الحكومة:و في هذا الإطار المطلوب من الدولة كطرف من أطراف الحوكمة أن توفر الاطار التشريعي الملائم الذي يسمح بالمشاركة في القوانين التي تشكل المنظمات غير الحكومية ،و إعطاء صلاحيات إدارية و مالية مناسبة لهيئات الحكم المحلي لتقوم بوظائفها ،و الى خلق الأطر الحوارية بين جميع هذه الاطراف و المؤسسات الرسمية مثل الاجتماعات حول السياسات العامة ،وقبل الشروع في هذه الخطوات لابد من احترام الحريات العامة و احترام حقوق الانسان ،و سن التشريعات التي تضمن حرية الاعلام و تطبيق مبدأ حكم القانون ،وإصدار تشريعات و قوانين تهدف الى تشجيع المشاركة السياسية ¹.

2-القطاع الخاص: تشكل الدولة أكبر قوة لتحقيق التنمية ،إلا أنها ليست الوحيدة في هذا المجال فهناك تحول في معظم دول العالم نحو الاعتماد على القطاع الخاص و اقتصاديات السوق و تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي من قبل العديد من الدول النامية الذي يعمل على تحرير الانظمة المالية و النقدية و التجارية و التي تعتمد على أهمية القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية و من ثم الاجتماعية ، و في معظم الدول النامية هناك ضرورة لتأهيل المشاريع الخاصة و تشجيعها لتصبح أكثر شفافية و تنافسية على مستوى الاسواق الدولية في ظل العولمة ،ومن المعروف أن العدالة في النمو و المحافظة على البيئة و إتساع نطاق القطاع الخاص و المشاركة الفعالة و المسؤولية في التجارة الدولية لا يمكن

¹ ليلي لعال ، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة منتوري -قسنطينة - ، الجزائر ،2010، ص 51.

تحقيقها من خلال نظام السوق فقط¹ ، فالحوكمة تستطيع بدورها تقوية و تطوير القطاع الخاص و هذا من خلال² :

- فرض سيادة القانون .
- تقديم الحوافز لتنمية الموارد البشرية.
- حماية البيئة و الموارد البشرية .
- خلق بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي.
- الحفاظ على الاسواق التنافسية .
- ضمان حصول الفقراء على القروض بسهولة.
- رعاية المشاريع التي تولد أكبر قدر من الوظائف و الفرص.
- اجتذاب الاستثمارات و المساعدة في نقل المعرفة و التكنولوجيا.

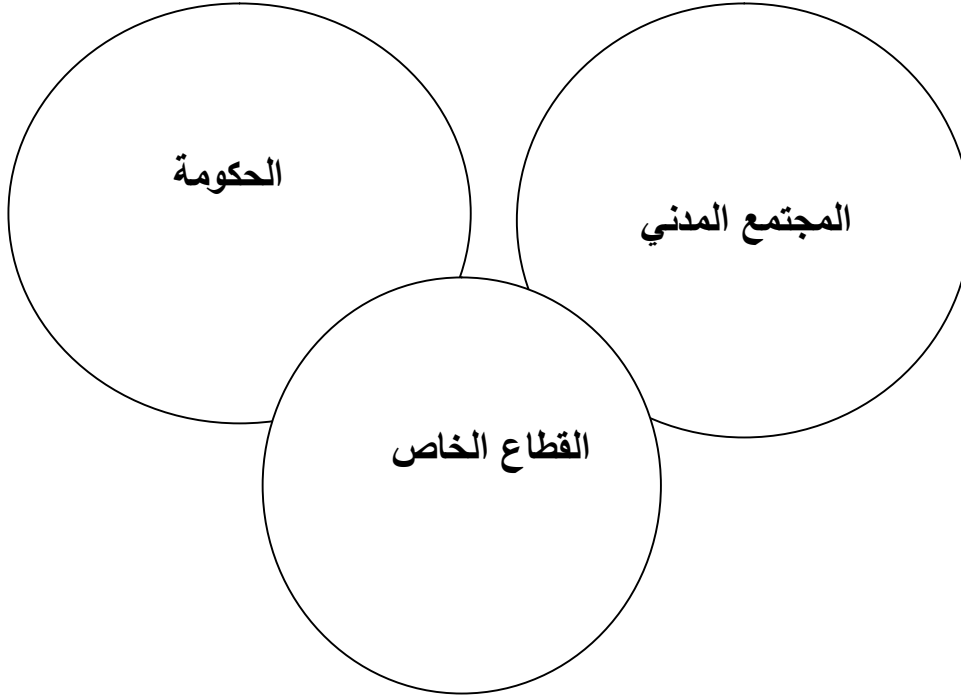
3- المجتمع المدني : يعيد المجتمع المدني الإطار العام الذي يربط بين الأفراد و الدولة ، والذي يشكل قنوات اتصال و يسمح بمشاركة فردية و جماعية في رسم السياسات العامة ، و تسيير الموارد بكل شفافية لتحقيق التنمية على جميع الاصعدة ، فالنظام الديمقراطي الذي يستند الى فلسفة الحوكمة التي تحدد و تنظم عملية المشاركة في رسم السياسات و وضع القرارات و تحديد البرامج من خلال الشفافية و تحديد

¹ بريش عبد القادر ، خولف عقيلة ، دور الحوكمة في دعم الرقابة الفعلية للبرلمان ، الملتقى الوطني الثاني حول : متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة ، جامعة البويرة ، يومي : 30 و 31 أكتوبر ، 2012 ، ص 3

² يوسف زدام ، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الانسانية في الوطن العربي ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر - يوسف بن خدة - ، الجزائر ، 2007 ، ص 31.

المسؤولية و احترام القانون، و تطوير قنوات الاتصال و توفير المعلومات وكذا تحديد الأولويات كلها تؤدي الى إضفاء طابع المشروعية للممارسات السياسية و تحقيق إجماع داخل المجتمع¹.

الشكل رقم (2-1) : عناصر الحوكمة



المصدر : زكرياء بله باسي ، تحليل العلاقة بين مفهوم الحوكمة و الموازنة العامة للدولة ، الملتقى الوطني الثاني حول : متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الموازنة العامة للدولة ، جامعة البويرة ، يومي :30 و31 أكتوبر 2012 ، ص 7.

يبين الشكل أعلاه مدى الترابط و التداخل بين عناصر الحوكمة ، فالحوكمة لا يمكن أن تتحقق على أرض الواقع إلا بتعاون كل من المجتمع المدني و الحكومة و القطاع الخاص

¹ خيرة بن عبد العزيز ، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد أنموذج المنطقة العربية ،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر -يوسف بن خدة - 2007 ، ص 46.

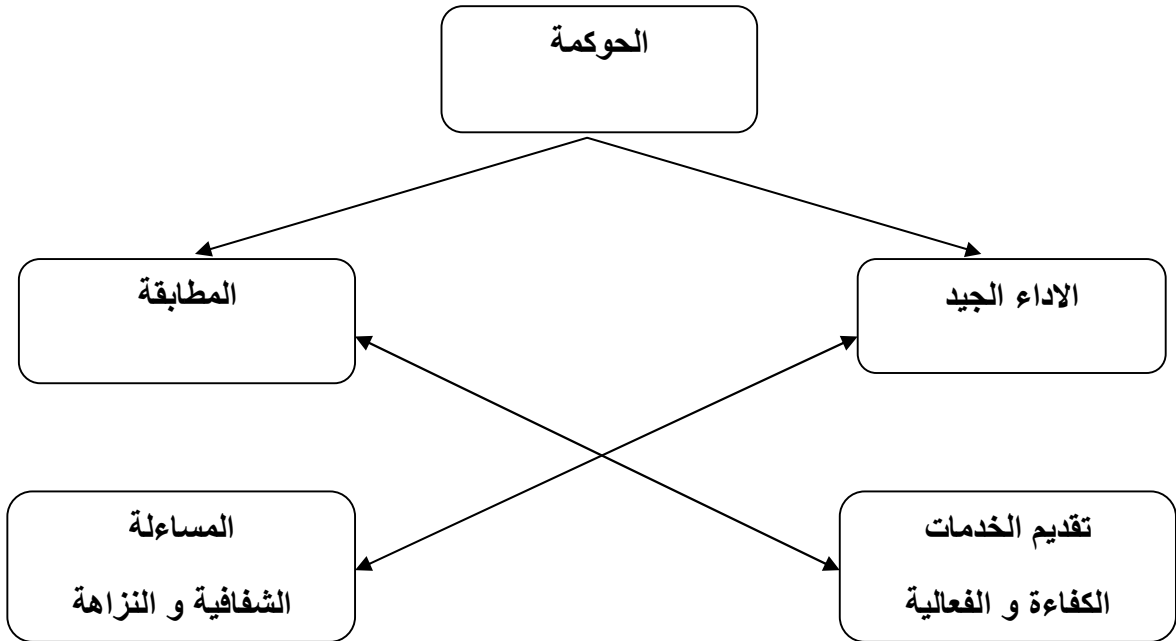
ثانيا : أهداف الحوكمة

تعتبر الدائرة الحكومية ممارسة للحوكمة إذا امتلكت الأطر التشريعية و التنظيمية و الاجرائية (التشريعات ، الهياكل التنظيمية ، العمليات ، الانظمة ،...) التي تمكنها من :

الأداء الجيد : إدارة البرامج و تقديم الخدمات بكفاءة و فعالية .

المطابقة : اتخاذ القرارات و الاجراءات الادارية وفقا للتشريعات النافذة بحيث تلبية توقعات الأطراف ذات العلاقة من الشفافية و النزاهة و المساءلة .

الشكل رقم (2-2): أهداف الحوكمة



المصدر : وزارة تطوير القطاع العام ، دليل ممارسات الحوكمة في القطاع العام ، 2014 ، الادرن ، ص 2.

من خلال الشكل (2-2) يتبين أن هدف الحوكمة في القطاع العام هي تعزيز ثقة المواطنين بالدولة و

مؤسساتها من خلال تحقيق الاهداف التالية :¹

1-زيادة نسبة رضا المواطن عن الخدمات التي يقدمها القطاع العام.

2-تحقيق مبدأ المحاسبة للدوائر الحكومية و موظفيها و الالتزام بالقوانين و الأنظمة .

3-تحقيق مبدأ النزاهة و العدل و الشفافية في استخدام السلطة و إدارة المال العام و موارد الدولة ،والحد

من استغلال السلطة العامة لأغراض خاصة .

4-تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين.

5-تحقيق الحكاية اللازمة للملكية العامة و مراعاة مصالح الأطراف ذات العلاقة .

6-العمل على تحقيق الأهداف الوطنية الإستراتيجية و تحقيق الاستقرار المالي للدوائر الحكومية .

7-رفع مستوى قدرات الدوائر الحكومية من خلال تعزيز و تطوير الأداء المؤسسي عن طريق المتابعة و التقييم بشكل مستمر .

8-إنشاء أنظمة فعالة لإدارة العمل المؤسسي و تحقيق آثار المخاطر و الأزمات المالية .

9-تحقيق الانسجام و العدالة الاجتماعية وذلك بتحديد الحد الأدنى لمستوى معيشة كافية للمواطنين و تحقيق مستوى من الحياة الكريمة لهم.²

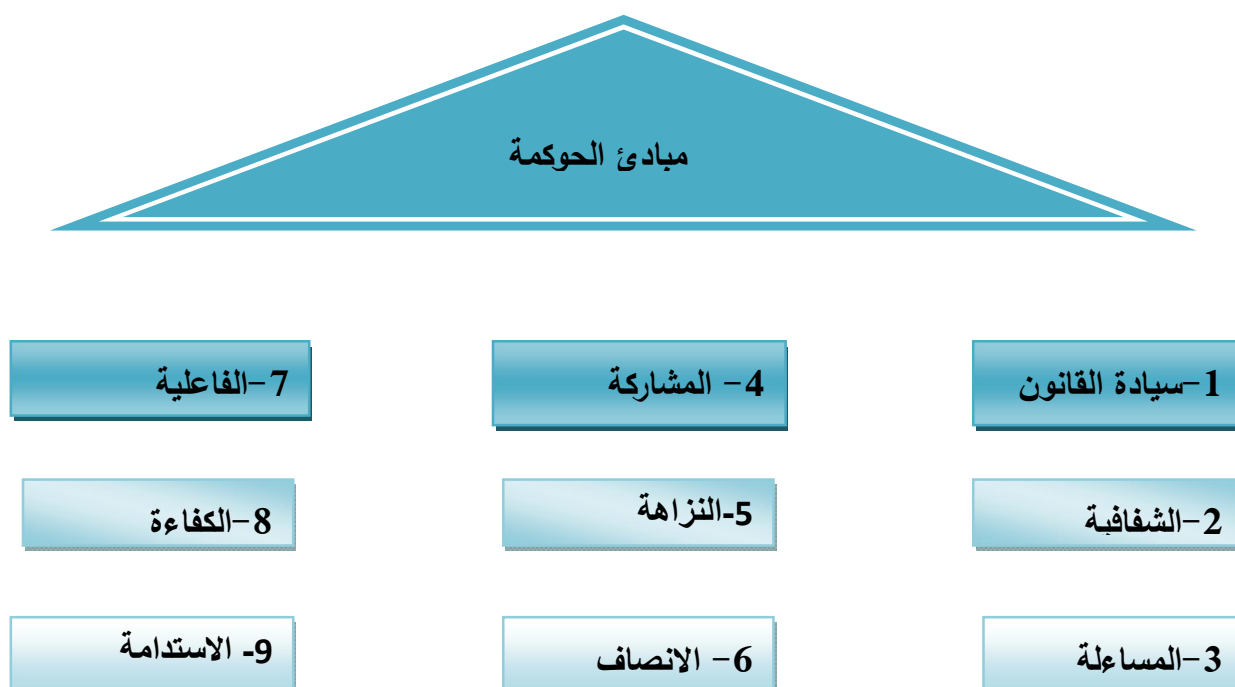
¹ وزارة تطوير القطاع العام ، مرجع سابق ، ص3.

² بوزيدة حميد ،يحياوي احمد،الحوكمة العامة و اثرها هلى الميزانية العامة للدولة ،المؤتمر الوطنى لثاني حول:متطلبات ارساء مبادئ الحوكمة في ادارة الميزانية العامة للدولة ،يومي 28-28-فيفري 2013 جامعة البويرة ،ص4.

المطلب الثالث : مبادئ الحوكمة

قام الباحثون بوضع العديد من المبادئ للحوكمة و على راس هذه المبادئ نجد المشاركة ، سيادة القانون ، الشفافية و غيرها من المبادئ التي يمكن تلخيصها في الشكل رقم (2-3)

شكل رقم (2-3): مبادئ الحوكمة



أولا: سيادة القانون

و هو ما قد يقتضي وضع ترتيبات قانونية و قضائية واضحة فيما يتصل بممارسة الافراد و الجماعات و السلطة الحاكمة لصلاحياتهم في كل المجالات ، مع كفالة المساواة امام القانون للجميع ، سواء في التمتع بفرص الحماية القانونية لحقوقهم ، او في التعرض للعقاب بمقتضى القوانين السارية ، ويتمثل مبدأ حكم القانون في خلق بيئة قانونية ، عن طريق سلطة قضائية مستقلة و موضوعية و الذي يعتبر عامل

ضروري لإرساء الحكم الرشيد ، كما ان حماية الانسان تتطلب نظام قانوني قادر على تحقيق المتطلبات الأساسية .

و يمكن حصر العناصر الأساسية لبلورة فكرة سيادة القانون في العناصر التالية ¹:

1-الدستور : و هو يشكل القانون الاساسي و الأسمى بالنسبة للنظام القانوني للدولة ، وهو عادة ما يتضمن القواعد و المبادئ الاساسية التي تحكم المجتمع و مختلف نواحي الحياة ، فهو يتربع على قائمة لهرم القانوني و يصدر عن سلطة خاصة مختصة بوضعه و هي السلطة التشريعية .

2-القضاء : و هو يمثل أحد مفاتيح الحكم الرشيد حيث يستمد هذا الاخير شرعيته من استقلاله و حياته رسميا حسب ما نص عليه الدستور ، فاستقلالته تعكس سيادة القانون السائد في الدولة ، و خضوع هيكلها و مصالحها و مجتمعها للقانون الذي يحمي الجميع .

3-حقوق الانسان : يمثل دعم و احترام حقوق الانسان المعترف بها دوليا معيارا رئيسيا من معايير الحكم الرشيد كما ان احترام حقوق الانسان متطلب اساسي من متطلبات تحقيق التنمية المستدامة ، و عليه يجب إبقاء الحكومات و المواطنين على اطلاع على التزامات دولهم تجاه حقوق الانسان و معرفة اداء دولهم على مدى تنفيذ هذه الحقوق .

4-يجب على الحكومة كطرف من الأطراف الاساسية في الحكم الرشيد ممارسة سلطاتها بموجب القانون و ذلك بوجود نظام قانوني مستقل .

¹ دندن جمال الدين ، الحكم الرشيد كأداة لتدعيم إصلاح مالية الجماعات المحلية ، الملتقى الوطني : تسيير الجماعات المحلية و دورها في تحقيق التنمية ، بجامعة البليدة ، الجزائر ، ص 8 .

5-دسترة الحقوق : بمعنى أنه على النظام السياسي و المتمثل في الحكومة و مؤسساتها دسترة الحقوق كاملة لضمانها و حمايتها .

6-المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون مهما كان مركزهم الاجتماعي .

ثانيا:الشفافية

يعد مبدأ الشفافية من اهم المبادئ اللازمة لتحقيق او تطبيق نظام حوكمة مؤسسات الدولة من خلال ضرورة توفر جميع المعلومات بدقة ووضوح و عدم إخفاء أي معلومات و إظهارها للجمهور في الوقت المناسب و الإفصاح عن كافة البيانات المالية و المعلومات الاخرى و تقارير الاداء و الملكية و أسلوب استخدام الصلاحيات ، و تعرف هيئة الأمم المتحدة الشفافية بأنها " حرية تدفق المعلومات و المعرفة بأوسع مفاهيمها " ، أي توفير المعلومات و العمل بطريقة مفتوحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم و اتخاذ القرارات المناسبة ، و اكتشاف الاخطاء .¹

و تبني الشفافية على حرية تدفق المعلومات حيث يمكن الوصول إليها من طرف المعنيين لها شريطة أن تكون المعلومات كافية و سهلة الفهم ، و إفصاح المجال امام جميع المواطنين للاطلاع على المعلومات التي من المفترض أن تكون موثوقة ، و يساعد هذا الإفصاح في ترشيد القرارات و صلاحها في مجال السياسات العامة و ذلك كله يقود الى محاصرة الفساد و بناء حالة من الثقة و المصادقية .²

¹ العمري علي ، خبيرة أنفال حدة ، مرجع سابق، ص 4.

² حوشين كمال ،بوسبعين تسعديت ،تحليل العلاقة الترابطية بين مفهوم الحوكمة و الموازنة العامة للدولة مع الإشارة الى حالة الجزائر ،الملتقى الدولي الثامن حول : دور الحوكمة في تفعيل و أداء المؤسسات و الاقتصاديات ،يومي 12،13 ماي 2004 ،جامعة شلف ، الجزائر، ص 3 .

ثالثا: المساءلة

تعتبر المساءلة من أهم المعايير التي تقاس عليها الحكومة في اي دولة و التي تعني ضرورة قيام المسؤولين بالوظائف الرسمية سواء كانوا منتخبين او معينين في ان يقدموا تقارير دورية عن أعمالهم، وكذلك هذا يعني مبدأ حق المواطنين في الحصول على التقارير و المعلومات اللازمة ،وهناك عدة تصنيفات لآلية المساءلة تتمثل في :¹

- 1-المساءلة التنفيذية : اي عمل الجهاز الحكومي التنفيذي على محاسبة نفسه بنفسه عبر سبل إدارية و وسائل تضبط العمل الاداري و تضمن سلامة الجهاز التنفيذي.
- 2-المساءلة التشريعية : من خلال الدور الذي يلعبه البرلمان في تنفيذ الحكومة و الرقابة عليها ، و معارضتها في احيان كثيرة لضمان استقامة سير العمل الحكومي.
- 3-المساءلة القضائية : تقوم بضبط جهاز العمل الحكومي ، من خلال تطبيق القوانين من قبل القضاء في المنازعات و الدعاوي المعروضة عليها ،و بالاستقلالية التامة عن تدخل السلطتين التشريعية و التنفيذية في أعمالها.

رابعا:المشاركة

هي حق الجميع في المشاركة في اتخاذ القرار ، إما مباشرة أو بواسطة مؤسسات شرعية تمثل مصالحهم ، و تركز المشاركة على حرية التجمع و حرية الحديث و على توفر القدرات للمشاركة البناءة² ، و ذلك من

¹ عماد الشيخ داود ، الشفافية و مراقبة الفساد ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2004 ، ص 153.

² زهير عبد الكريم الكايد ، الحكمانية قضايا و تطبيقاتها ، الطبعة الاولى ، المنظمة العربية للإدارة ، لبنان ، 2003 ، ص 14.

خلال قنوات مؤسسية تمكن الشعب من التعبير عن رأيه في صنع القرار لتصحيح الاخطاء التي توجه في تصميم السياسة و تنفيذها ، و لتعزيز التلاحم الاجتماعي ، وكذلك تؤدي المشاركة من خلال المؤسسات مثل المشاركة في جلسات الاستماع مع اللجان التشريعية و الهيئات التنظيمية و القانونية و ايجاد قنوات لتسوية من اجل تقليل التضارب بين المصالح و ذلك من اجل إضفاء الصفة الشرعية لتصبح السياسات اكثر استقرارا و استدامة.

كما تعني المشاركة أن يكون للناس دور فعال في إدارة مجتمعهم ، و هو ما يقضي أن تتاح لكل الناس فرص كافية و متساوية لعرض قضاياهم ، و التعبير عن مصالحهم و إعلان رأيهم في النتائج المتوقعة من قرارات معينة ، كما تتاح لهم فرص حقيقة للتأثير في عملية صنع القرارات ¹.

خامسا: النزاهة :

و يتبين هذا المبدأ من خلال:

1- قيام الدوائر الحكومية بالتعامل مع كافة الأفراد و المواطنين و المؤسسات و غيرهم من الفئات بعدالة من خلال التجنب بأي شكل من الأشكال التمييز او التحيز أو المفاضلة ، مع الاعتراف و احترام حقوق الآخرين .

2- قيام الدوائر الحكومية من خلال وضع أو اتباع مدونة سلوك وظيفية بالعمل على وضع إجراءات مؤسسية داخلية تضمن قيام كافة قادة و موظفي الدوائر بالتعامل مع الجميع من مختلف الفئات بمهنية و

¹ إبراهيم العيسوي ، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها ، الطبعة الاولى ، دار الشروق ، مصر ، ص 37.

موضوعية و أخلاقية ،و عدم استغلال المنصب لأي فائدة غير مشروعة او استغلال المعلومات لمصالح شخصية.

3-وضع التشريعات و الاجراءات و الآليات التي تضمن محاربة الفساد ، و عدم قبول الوساطة و المحسوبية بأي شكل من الاشكال ، مع توفير اليات آمنة للمواطنين و الموظفين للإبلاغ عن السلوكيات الخاطئة ضمن الادارة العامة ، مما سيساعد على رفع ثقة الأفراد بالحكومة و عملها و موظفيها.

سادسا:الإنصاف

و يتمحور في النقاط التالية :¹

1- المساواة في المعاملة بين جميع فئات المجتمع ، و حقهم من الإنفاق العام للدولة ، و كذلك تسيير و مراقبة الميزانية العامة للدولة بما لا يسمح بتركيز الثروات و السلطات في أيدي فئة الأقلية التي تمتلك المال و السلطة على حساب فئة عامة الشعب.

2-قيام الحكومة بتنظيم و تقديم خدماتها العامة لكافة الفئات المستهدفة من أصحاب العلاقة (الموظفين ، المواطنين ،... الخ) ضمن مختلف مستوياتهم و احتياجاتهم و أوضاعهم ، بشكل يؤدي الى تحقيق الاهداف الموضوعية وفقا للعدالة الاجتماعية ، و بحيث يتم منح الجميع فرصا متساوية للحصول على الخدمات و الوظائف العامة .

¹ عبد العالي محمدي ، عمر شريف ، دور حوكمة الميزانية العامة للدولة في الحد من الفساد المالي و الاداري -حالة الجزائر -، الملتقى الوطني الثاني حول متطلبات ارساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة يومي 30-31 اكتوبر 2012، ص 8

3- اعتماد و تطبيق القواعد و الاجراءات الموضوعية ضمن التشريعات و الاجراءات و الخدمات التي تهدف الى تعزيز الانصاف من خلال المساواة في معاملة كافة متلقي الخدمة المتمثلين في الاحتياجات و الاوضاع ، لضمان حصولهم على الخدمات العامة المتاحة لهم بنفس الطريقة و الكلفة و الاجراءات¹.

سابعاً: الفعالية

يمكن تبين اهمية ودور هذا المبدأ فيما يلي: ²

1-فعالية إدارة مؤسسات الدولة و مدى كفاءتها في توظيف الموارد الوطنية بطريقة سليمة و واضحة تخدم المجتمع و قدرة الدولة على العمل على خدمة الصالح العام.

2-ضمان فاعلية الادارات و الموظفين على المستوى الفردي ، من خلال إجراء التخطيط الشامل للموارد البشرية ، و الوظائف مما يؤدي الى رفع نسبة الانجاز و نقل المعرفة و التعلم المستمر لدى الحكومة و إدارتها المختلفة و موظفيها ضمن مختلف الفئات .

3-وضع استراتيجيات تحتوي أهدافا واضحة و محددة يمكن قياسها ، تراعي احتياجات متلقي الخدمة المقدمة ، بحيث يتم تخصيص الموارد المالية و البشرية اللازمة للتطبيق الفاعل ، وضبط عمليات التخطيط المالية بما في ذلك تلك الموازنات و المشتريات ،على ان يتم العمل على تقليل المعوقات التي قد تؤثر على تنفيذ الاعمال بطريقة فاعلة .

¹ وزارة تطوير القطاع العام ، مديرية دعم الابداع و التميز الحكومي ، دليل تقييم و تحسين ممارسات الحوكمة في القطاع العام ، الاصدار الثاني ، الاردن ، 2017 ، ص 10.

² بكطاش فتيحة ،كرمية نسرين ، الحوكمة الجيدة و معضلة التنمية المستدامة بالاسقاط على الجزائر، مجلة بحوث ، العدد 11 -الجزء الثالث ، الجزائر ،2017،ص 15.

ثامنا: الكفاءة

و يتجلى هذا المبدأ من خلال :¹

1- قدرة الحكومة على تحقيق الأهداف المرجوة باستخدام الحد الأدنى الممكن من الموارد من خلال القيام بإجراء الدراسات و اختيار البدائل التنظيمية التي تحقق أعلى المنافع للحكومة و كذلك أصحاب العلاقة.

2-ضمان الموازنة بين طبيعة عمل الحكومة من جهة ، و استراتيجيتها و الموارد المطلوبة لتنفيذها من جهة اخرى و العمل على تحديد المؤشرات لضمان كفاءة العمليات و الاجراءات و مشاريع الانفاق ، وكذلك وضع المؤشرات لزيادة كفاءة عمل الموظفين ضمن مختلف المستويات .

3-تصميم الاجراءات المالية و الادارية و الفنية المختلفة المرتبطة بعمل الحكومة ، و العمل على تبني و استخدام افضل الادوات و الأنظمة و منهجيات العمل المتطورة ، من اجل ضمان سهولتها و تحقيق قيمة مضافة الى متلقي الخدمة ، و العمل ايضا على تطوير و تسهيل الاجراءات الحكومية المختلفة لتصبح أكثر كفاءة و ذات كلفة مقبولة.

4-تقديم الخدمات و تطبيق السياسات العامة بأقل تكلفة و في اقل وقت ، وفقا لمعايير الكفاءة.²

تاسعا: الإستدامة

يتجلى هذا المبدأ من خلال ما يلي :³

1-قدرة الدائرة الحكومية على التكيف مع التغيرات في الظروف الإجتماعية و الإقتصادية و البيئية ، و ذلك من خلال محاولة الوصول الى التوازن بين الأهداف المختلفة و المصالح القصيرة و المتوسطة

¹ وزارة تطوير القطاع العام ، مرجع سبق، ص 11.

² ياسمين خضري ، دليل تقييم الحوكمة الرشيدة في القطاعات الخدمية ، 2014، مصر الموقع

<http://www.socialcontract.gov.eg> تاريخ الاطلاع 2018/04/12.

³ وزارة تطوير القطاع العام ، مرجع سابق ، ص 11.

و الطويلة الأجل بهدف ضمان استدامة الموارد المالية و البشرية ، و تحقيق التنمية الاجتماعية ، و المحافظة على البيئة.

2- القيام بالتخطيط الشمولي و المستقبلي من اجل ضمان استدامة الاستراتيجية و الخطط التنفيذية الخاصة بها ، و استدامة الموارد البشرية و القوى العاملة ، بالإضافة الى استدامة عمليات الإدارة المالية اللازمة لإدارة مستدامة للاستثمارات.

3- تبني و تطبيق المفاهيم و الإجراءات و الآليات و الحوافز اللازمة لتشجيع الابتكار في كافة المجالات ، و العمل على تطوير الخدمات من أجل التكيف مع الاحتياجات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية الجديدة و المتزايدة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للفساد

يعد الفساد أحد الإختلالات الاقتصادية التي تمثل هاجس يؤرق الحكومات بإعتباره أحد أكبر العراقيل أمام تحقيق التنمية ، ولقد تزايد الاهتمام بموضوع الفساد منذ ثمانينات القرن الماضي نظرا لآثاره الوخيمة و المدمرة على الاقتصاد و قد إجتهد الباحثون في تقديم تعاريف مختلفة له و إيجاد الأسباب التي أدت إلى إنتشاره إضافة إلى تقديم مختلف أشكاله و هذا ما سنتطرق اليه في هذا المبحث

المطلب الاول : مفهوم الفساد

إن الفساد كمصطلح عرف تطورا مع تطور النشاط الاقتصادي فتعددت التعريفات الخاصة به في أدبيات العلوم الاقتصادية وهذا من أجل فهم هذا الظاهرة بشكل أكثر .

أولاً: تعريف الفساد : تعددت التعاريف المقدمة للفساد و من بينها نجد :

1- لغة : الفساد في معاجم اللغة هو من "فسد" ضد صلح و "الفساد" لغة البطلان ، فيقال فسد الشيء اي بطل و اضمحل ، هذا و للفساد معان عدة تختلف بحسب مواضعه و موقعة في العبارات المستخدم بها ،فهو "الجذب او القحط " كما في قوله تعالى " ظهر الفساد في البر و البحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون " سورة الروم الاية 41 ، و هو (الطغيان و التجبر) كما جاء في قوله تعالى "للذين لا يريدون علوا في الارض و لا فسادا " سورة القصص الاية 83 ، فيتبين مما سبق تشديد القران الكريم في تجريم الفساد على نحو كلي و بالتالي يمكن القول ان الفساد لغة يعني التلف و العطب و الاضطراب ، فهو يشير الى التلف و خروج الشيء عن الاعتدال.¹

2-تعريف الفساد وفق منظمات وهيئات دولية :

قامت العديد من المنظمات الدولية بتقديم تعريف لظاهرة الفساد و هذا بالنظر لخطورتها على اقتصاديات الدول المتقدمة و المتخلفة على حد سواء و من بين هذه التعاريف نجد :

أ-تعريف منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد:عرفت هذه المنظمة الفساد بأنه "كل عمل يتضمن سوء إستخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته"².

عرفه البنك الدولي بـ : "سوء إستخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة "

ويعكس هذا التعريف آليتين للفساد هما :

¹ بروش زين الدين ،دهيمي جابر،دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي و الاداري ، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الاداري ، جامعة محمد خيضر -بسكرة- يومي 07/06 ماي 2012، ص 8 .

² نزيه عبد المقصو محمد مبروك ،الفساد الاقتصادي أسبابه ،أشكاله ،اثاره ،اليات مكافحته ،دار الفكر الجامعي ،مصر 2013، ص 35.

الفصل الثاني : الحوكمة كآلية لحماية الانفاق العام من الفساد

-آلية الاستغلال السيئ من قبل مسؤولي الدولة لمراكزهم ،بوضع اليد على المال العام أو انتهاك القوانين و الأنظمة النافذة لتعظيم مكاسبهم على حساب المصلحة العامة.

-آلية دفع الرشوى للمسؤولين أو الموظفين في القطاعين العام و الخاص من أجل الحصول على مكاسب غير مشروعة لتسهيل تنفيذ إجراءات أو إرساء ممارسات معينة¹.

ب-عرفته إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بأنه : ²

- رشوة بجميع وجوهها .
- إختلاسات في القطاعين العام و الخاص .
- المتاجرة بالنفوذ .
- إساءة استغلال الوظيفة و الإثراء غير المشروع .
- غسل العائدات الإجرامية .
- إخفاء الممتلكات المتأتية من جرائم الفساد.
- إعاقه سير العدالة .
- زيادة على أفعال المشاركة و الشروع بكل ما سبق ذكره .

¹ فضيل خان ،شعيب محمد توفيق ، الفساد الاداري و المالي -المفهوم و الاسباب و الاثار وسبل العلاج- ،مجلة الحقوق و الحريات ، العدد الثاني ،جامعة بسكرة ،الجزائر ، 2016 ، ص 395.

² مرجع سبق ذكره ، ص 395.

3-تعاريف أخرى للفساد: هناك العديد من التعاريف الأخرى للفساد نذكر منها :

أ-عرف روبرت تيلمان الفساد بأنه :تلك الظاهرة التي تسود في بيئة تكون فيها السياسة العامة للحكومة ذات نظام بيروقراطي و تتم اعظم المعاملات فيه بسرية نسبية ، و لا تقرض عليها جزاءات رسمية كالرشوة و توظيف الاقارب من غير ذوي المؤهلات والخبرات و ما الى ذلك.¹

ب- الفساد هو: استغلال الوظيفة العامة و المصادر العامة لتحقيق منافع شخصية او جماعية بشكل مناف للشرع و الانظمة الرسمية ،سواء اكان هذا الاستغلال بدافع شخصي من الموظف ذاته ام نتيجة للضغوط التي تمارس عليه.²

ج-الفساد"هو فعل غير قانوني او صور من الافعال غير القانونية التي تم ارتكابها بأساليب غير مادية و من خلال أساليب سرية تتسم بالخداع القانوني و الاجتماعي ،و ذلك للحصول على اموال او ممتلكات او تحقيق مزايا شخصية"³.

د-عرف الفساد أيضا بأنه " مجمل الانحرافات المالية و مخالفة القواعد و الاحكام المالية التي تنظم سير العمل الاداري و المالي في الدولة و مؤسساتها و التي تؤدي بالنتيجة الى المساس بالمال العام "⁴.

¹ حسينة شرون ، العلاقة بين الفساد و الجريمة المنظمة ، مجلة الاجتهاد القضائي العدد الخامس ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص 52.

² خالد عيادة ، الفساد اسبابه اشكاله و طرق مكافحته في الاردن -دراسة ميدانية-،المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية العدد2 الجزائر ،2014،ص204.

³ ميلود بورحلة ،سليمة لفضل ،دراسة تحليلية لتأثير الفساد و النوعية المؤسساتية عاى النمو الاقتصادي في الجزائر ،مجلة جديد الاقتصاد،عدد رقم 12، الجزائر ،ص 167.

⁴ جريو سارة ، بوفليخ نبيل ،دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي و الاداري ، مجلة الاقتصاد و المالية ،عدد 2 ،الجزائر، 2018 ، ص 121.

د-عرف الفساد وفق القانون الجنائي الفرنسي بمعنى خيانة الواجبات الملقاة على عاتق الموظف و سوء استغلال الوظيفة التي يشغلها¹.

و في الأخير يمكن أن نقول أن الفساد ما هو إلا ظاهرة اقتصادية تتجلى في مخالفة القوانين و التنظيمات المعمول بها مما ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني و تسيير النفقات العامة و توجيهها في غير محلها من أجل تحقيق أهداف خاصة ضيقة و تضييع الفرصة امام الاستفادة الجماعية من موارد الدولة .

ثانيا :خصائص الفساد

من خلال التعاريف المختلفة للفساد يمكن استخراج خصائص الفساد التالية :²

1-تتسم أعمال الفساد بالسرية.

2-يتضمن الفساد عامل الالتزام المتبادل و المصلحة المتبادلة.

3-تشتمل أنشطة الفساد على خاصية التمويه.

4-ينطوي الفساد على الخديعة و التحايل.

5-يعتبر أي شكل من أشكال الفساد خيانة للثقة.

6-يقع مقترفو الفساد في تناقض بين أدوارهم في الحياة العامة و الخاصة.

7-كل أعمال الفساد تشكل خرقا و انتهاكا لمختلف الواجبات و المسؤوليات.

¹ Daniel Dommel ,Face a la corruption , Ibn Khaldoun,Alger ,2004,p10

² رباعي امينة ، واقع الفساد في الجزائر و جهود مكافحته ، مجلة الاقتصاد و التنمية ، جامعة يحي فارس - المدية ، العدد 7 ، 2017،ص ص 94 95.

8-الإضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع ، فقد يؤثر على عمل الدولة و مؤسساتها المصرفية و بالميزانية المرصدة للمشاريع الاقتصادية أو الإستثمارية مما قد ينجر عنه إنعكاسات على وتيرة التنمية التي يستفيد منها المواطن.

10-إن الفساد يحدث نتيجة لدوافع شخصية تدفع الشخص الى الانحراف عن قواعد السلوك المفترض، إذ أنه قد يكون نتيجة لضغوط خارجية ،وذلك تبعا للبيئة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية التي تسود المجتمع.

11-إن الفساد من الممكن أن يحصل على مستوى الفرد كما يمكن أن يحصل على مستوى الجماعة حيث تشترك عدة مجموعات او مؤسسات بل حتى دول في أعمال فساد تمكنها من الحصول على منافع لها و لجهات معينة بدلا من إفادة الصالح العام.

12-إن استنكار الفساد في عمومه لا يلغي حقيقة ان هناك بعض الممارسات التي قد تكون مقبولة في بعض المجتمعات بحكم القيم السائدة فيها.

13-على الرغم من الاقرار بشيوع الفساد ، بوصفه ظاهرة سلبية في جميع المجتمعات إلا ان ذلك لا يعني تشابه ممارسة الفساد في جميع المجتمعات بنفس الاسلوب ، وهذا يعني ان طرق البحث على أساليب ممارسة الفساد و كيفية مواجهته تختلف بحسب ظروف المجتمعات.

14-و من بين خصائص الفساد أيضا أنه الاتلاف ، التخريب ، إفساد الاداب و العادات و السلوكيات ¹.

¹ Presses Universitaire de France , **La rousse super Major** ;Paris ,2006,p269

المطلب الثاني : أسباب تفشي ظاهرة الفساد

لقد تعددت الأسباب التي أدت إلى تفشي الفساد إلى أسباب اقتصادية ،سياسية ، اجتماعية و أسباب أخرى :

أولاً: الأسباب الاقتصادية :هناك العديد من الأسباب الاقتصادية التي أدت الى انتشار الفساد نذكر منها:¹

1-التوزيع غير العادل لمداخل و الثروات فيحدث التباين الطبقي الذي يمكن من السيطرة على الفقراء و إفسادهم.

2-السياسات المتعلقة بالضرائب و الرسوم و الجباية لها تأثير بالغ في العدالة الاجتماعية ، و هي التي تسبب الخلل في التوازن بين الحقوق و الواجبات ، فالسياسات التي تلاحق صغار الموظفين و تجبرهم على دفع ضرائب على رواتب لا تسد رمقهم و لا تلبي احتياجات عوائلهم و تتباطئ في جباية الضرائب من الاغنياء ، مثل هذه السياسات تساعد دون أدنى شك على شيوع الفساد ، و تزيد من تأثير المنظومات الفاسدة.

3-الاسواق السوداء و الاسواق الحرة ،التي تسوق فيها البضائع الثمينة و النادرة هي الاخرى يمكن ان تكون عاملا مساعدا في تفشي ظاهرة الفساد ،إذ أن نشاطاتها تكون عادة بعيدة عن سيطرة و تأثير الجانب العلمي و القانوني في إدارتها و الرقابة عليها ، و بالتالي تلعب المنظومات الفاسدة فيها و قياداتها دورا مؤثرا و فاعلا في تحقيق مصالحها و أهدافها على حساب الاهداف و المصالح العامة.

¹ علاء فرحان طالب ،علي الحسين حميدي العامري ،استراتيجية محاربة الفساد الاداري و المالي ،دار الايام للنشر و التوزيع ، الاردن ، دون سنة، 42،43 .

4-السياسات الحمائية اي عند قيام الدولة بحماية صناعاتها المحلية فإنها بذلك تسمح برعاية الفساد لأن القيود التي تفرض على الاستيراد تجعل من تراخيصه عاملا مربحا بدرجة كبيرة ،لذا يهتم اصحاب المشاريع الخاصة برشوة المسؤولين الحكوميين من اجل الفوز بهذه الرخصة ، كما ان حماية الصناعات المحلية يخلق مراكز شبه احتكارية للصناعات الوطنية البديلة للاستيراد فيصبح من مصلحة المنتجين إفساد المسؤولين الحكوميين و السياسيين المعنيين بالأمر من اجل الاستمرار في عملية الحماية و تقليل المنافسة الخارجية¹.

5-الإعانات الحكومية : يعتبر منح الإعانات الحكومية مصدرا مهما للبحث عن الربح ،إذ تشير الدراسات الى ان الفساد يجد له موطئ قدم و يتعرع في ظل السياسات المالية التي لا تصمم بشكل جيد للصناعات المستهدفة بالإعانات ، فكلما كانت الاعانات كبيرة ازداد مؤشر الفساد في المجتمع .

6-التحول نحو الاقتصاد الحر : و اتجاه الحكومات الى تقليل القيود و الرقابة لتحفيز المستثمرين او المنتجين و رجال الاعمال يخلق شعورا عاما بضعف دور الدولة في الرقابة ووضع الضوابط التي تحمي المجتمع من الممارسات الفاسدة من جانب المحتكرين و زيادة ضغوط التضخم و زيادة حجم الصفقات التجارية و المالية و بالتالي ارتفاع قيمة عائدات الفساد الامر الذي يؤثر كثيرا على استعداد الموظفين للانحراف نحو الفساد في ظل الإغراءات المالية الكبيرة².

7-قيام كبار المسؤولين بتخصيص الأصول العامة للاستخدام الخاص ،و اختلاس الاموال العامة و الدخول في رشاوى الصفقات و العقود التي تتضمن مبالغ مالية كبيرة³.

¹ هاشم الشمري ،إيثار الفتلي ،الفساد الاداري و المالي و اثاره الاقتصادية و الاجتماعية ،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ،الاردن ،2011، ص 39.

² نزيه عبد المقصود محمد مبروك ، الفساد الاقتصادي ، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الاولى، مصر ، 2013، ص 43.

³ محمد الصيرفي ، الفساد بين الإصلاح و التطوير الاداري ، الطبعة الاولى ، مؤسسة حوس للنشر و التوزيع ، مصر ، 2008 ، ص 32.

ثانيا :الأسباب السياسية

تختلف الأسباب السياسية المؤدية الى ظهور الفساد من مجتمع الى اخر ، إلا انه يمكن حصر أهم هذه الأسباب في النقاط التالية :¹

1-النظام السياسي غير الديمقراطي الذي يؤدي الى إضعاف المؤسسات الاجتماعية و السياسية و القانونية او تدميرها ، مما يفتح الباب امام مفسد جديدة .

2-ضعف الممارسة الديمقراطية و حرية المشاركة الذي يمكن ان يسهم في تفشي ظاهرة الفساد ذلك أن شيوع حالة الاستبداد السياسي و الدكتاتوري في العديد من الدول يساهم بشكل مباشر في تنامي هذه الظاهرة ، و عندها يفتقد النظام السياسي او المؤسسة السياسية شرعيتها في السلطة و تصبح قراراتها متسلطة بعيدة عن الشفافية ، فضلا عن تقييد حرية نشاط مؤسسات المجتمع المدني.

3-غياب المشاركة ، الشفافية و المحاسبة في الانظمة الحاكمة مما يساعد على ان تكون خصبة لانتشار الفساد بين أفراد المجتمع .²

4- عدم الاستقلالية بين السلطات فظاهرة الفساد تأخذ مداها و تبلغ مستوياتها في ظل عدم استقلالية القضاء ، فاستقلالية القضاء مبدأ ضروري و هام يستمد اهميته من وجود سلطة قضائية مستقلة نزيهة تمارس عملها بشكل عادل و تمتلك سلطة رادعة تمارسها على عموم المجتمع دون تمييز.

5-إنعدام الرقابة الشعبية و الادارية في مؤسسات المجتمع المدني : من المعلوم ان اداء الرقابة على الوجه الكامل يستدعي تواجد جهاز رقابي قوي و فعال يتكون من مسئولين أكفاء و شرفاء و مكاتب مراجعة فعالة و نزيهة ، بالإضافة الى إجراءات و قواعد واضحة تسهل مهمة المراقبة.

¹ احمد مصطفى محمد معبد ، الاثار الاقتصادية للفساد الاداري ، دار الفكر الجامعي ،مصر ، 201، ص ص 26 27.

² Carine Doganis ,Aux origins de la corruption ,l edition Presses Universitaires , France ,2007 ,p66

6-تميز نظام الحاكم بالاستبداد و الديكتاتورية و غياب اليات الحكم الراشد و الديمقراطية¹.

7-غياب حس الانتماء الوطني حيث يظهر الفساد إثر غياب الحس الوطني و انعدامه نتيجة انتشار الانتهازية باعتبارها قيمة سلوكية لتسلق سلم الوظائف ،إضافة الى إهمال الدولة و غفلتها عن محاربة الفساد و معاقبة الفاسدين ،مما يعطي فضاء واسعا و مجالا خصبا لمسؤولي الدولة بتعاطي الفساد ، و يزداد الوضع تأزما و تفاقمًا عند إقدام القادة من وزراء وولاة و غيرهم على ممارسة الفساد².

ثالثا :الأسباب الاجتماعية للفساد

تعددت الأسباب الاجتماعية التي ساهمت في تفشي ظاهرة الفساد و من بينها نذكر³:

1-انتشار الفقر و الجهل و نقص المعرفة بالحقوق الفردية ، و سيادة القيم التقليدية و الروابط القائمة على النسب و القرابة.

2-تدني رواتب العاملين في القطاع العام و ارتفاع مستوى المعيشة مما يشكل بيئة ملائمة لقيام بعض العاملين بالبحث عن مصادر مالية اخرى حتى لوكان من خلال الرشوة.

3-ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني و المؤسسات الخاصة في الرقابة على الاداء الحكومي او عدم تمتعها بالحيادية في عملها.

¹ عبد الحميد متولي ،نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية ، الطبعة الثانية ، منشأة المعارف ، مصر ، 1992 ، ص 04.

² مرجع سبق ذكره ،ص 284.

³ المنظمة العربية للتنمية الادارية ،اليات حماية المال العام و الحد من الفساد الاداري ،الملتقى العربي الثالث : بعنوان اليات حماية المال العام و احد من الفساد الاداري ، المغرب ، 2008 ، ص ص 29 30.

4-ضعف و انحصار المرافق و الخدمات التي تقدمها المؤسسات العامة للمواطنين ، مما يشجع على التنافس بين المواطنين للحصول عليها و يعزز من استعدادهم لسلوك طرق غير سوية للحصول عليها و يشجع بعض المتكئين من ممارسة الوساطة و المحسوبية و المحاباة و تقبل الرشوة .

5-غياب قواعد العمل و الاجراءات المكتوبة و مدونات السلوك للموظفين في قطاعات العمل العام و الخاص و هو ما يفتح المجال لممارسة الفساد¹.

6-يتسبب الجهل و الفقر في جعل بعض المواطنين يقدمون على التحايل و التزوير و تقديم المعلومات الكاذبة و هذا لتحقيق مصالح شخصية².

7-غياب الوعي وقلت المعرفة لدى العديد من افراد المجتمع بحقوقهم التي يجب توقيرها من قبل الدولة مما يؤدي به الى استغلال الوظيفة للحصول على المال من خلال الرشوة او سرقة المال العام³.

رابعاً:أسباب أخرى لظهور الفساد

من بين الأسباب الإضافية للفساد نذكر :

1-بروز نظام مالي دولي متشابك الكترونيا ،مما يعمل على زيادة فرص الفساد بشكل ملحوظ وذلك نتيجة صعوبة السيطرة عليه و على الأضرار التي يحتمل ان يلحقها⁴.

¹ حمزة حسن خضر الطائي ،مازن ليلو راضي ،الفساد الاداري في الوظيفة العامة ، مركز الكتاب الاكاديمي ، الطبعة الاولى ، عمان ، 2015 ، ص 41.

² علاء فرحان طالب ، علي الحسين حميدي العامري ، استراتيجية محاربة الفساد ، دار الايام للنشر و التوزيع ، الاردن 2016 ، ص 45.

³ احمد محمود نهار ابو سويلم ، مكافحة الفساد ، الطبعة الاولى ، دار الفكر ، الاردن ، 2010 ، ص 20.

⁴ احمد مصطفى محمد معبد ، مرجع سابق ، ص 29.

2-يزداد الفساد انتشارا عندما تنهار رقابة الحكومة المركزية،مثل عندما تنهار الدولة في مواجهة الازمات و تحل محلها الجريمة المنظمة كما هو الحال عند انهيار الاتحاد السوفياتي سابقا ¹.

3-تزوج السلطة و المال حيث تتداخل هنا العلاقات الاجتماعية مع العلاقات الاقتصادية او المالية و من ثم تظهر الوساطة و المحسوبية ².

4-إن القيم الثقافية السائدة في بعض المجتمعات لها دور بارز في ترسيخ ظاهرة الفساد و ذلك في حالة عدم الاهتمام بغرس القيم و الاخلاق و السلوكات الحسنة في المجتمع ، فالتنشئة الاجتماعية تؤثر على مدى انتشار ظاهرة الفساد. ³

5-نقص التنسيق بين الاجهزة الحكومية حيث يؤدي غياب التنسيق بين هذه الأجهزة إلى عدم فاعلية السياسة العامة للدولة في تنفيذ خططها و برامجها ، كما يؤدي بالكثير من العاملين فيها الى اختراق الانظمة و اللوائح المعمول بها من اجل تحقيق مصالحهم الشخصية ⁴.

المطلب الثالث : مظاهر الفساد و أشكاله

تتعدد الاشكال و الصور التي يظهر فيها الفساد و لا يمكن حصر هذه المظاهر بشكل كامل و دقيق ، إذ تختلف باختلاف الجهة التي تمارسها او المصلحة التي يتم السعي الى تحقيقها، و بشكل عام يمكن تحديد مجموعة من الصور و الاشكال التي يظهر فيها الفساد على النحو التالي :

أولا :الرشوة

¹ Robert Klitgard and others , **corrupt cities ,a practical guide to cure and prevention** ,ICS press ,California ,2000,p08

² نزيه عبد المقصود محمد مبروك ، مرجع سابق ، ص 45.

³ مطر عصام عبد الفتاح ، **الفساد الاداري ماهيته ، أسبابه ، مظاهره ، دار الجامعية ، مصر ، 2011 ، ص 24.**

⁴ كايد كريم الركيبات ، **الفساد الاداري و المالي** ، دار الايام ، للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2016 ، ص 49.

لعل من أبرز و أخطر صور الفساد التي تعاني منها مجتمعاتنا في الالونة الالخرة ، هي ظاهرة الرشوة بأشكالها المختلفة و التي انتشرت بشكل مخيف ، إذ تعد من أخطر الجرائم المخلة بحسن سير الالدارة الحوكمية لما يترتب عنها من فقدان المواطن للثقة في عدالة و نزاهة الالجهزة الحاكمة للولة كما انها تؤدي الى الالختلال بالمساواة بين المواطنين امام المرافق العام¹ ، و تعني ايضا حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير او تنفيذ أعمال مخالفة للتشريع او اصول المهنة².

ثانيا :الإستغلال الوظيفي

يعرف إستغلال النفوذ الوظيفي بأنه الالستفادة من السلطة للحصول على منفعة خاصة من خلال استثمار المعلومات التي يفترض أنها سرية في المؤسسة ، أو القدرة على التأثير بصورة غير قانونية أو غير مشروعة على قرار جهة أخرى ، كما يعرف كذلك على أنه السعي لدى السلطات العامة لتحقيق منافع او الوصول الى غايات لا تقع في دائرة صاحب النفوذ ، و من ذلك نجد³:

1-إستغلال المنصب لتحقيق مكتسبات خاصة .

2-تسهيل الحصول على امتيازات خاصة في مشاريع الخدمات العامة و البنية التحتية .

3-تحقيق مصالح شخصية سياسية مثل تزوير الالانتخابات او تمويل الحملات الالانتخابية من أموال الالولة.

¹ فايزة ميموني ، خليفة مراد،السياسة الجنائية للمشرع الجزائري في مواجهة ظاهرة الفساد، مجلة الاجتهاد القضائي ، العدد الخامس ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص 228.

² محمود حسين الوادي ، تنظيم الالادارة المالية من اجل ترشيد الانفاق الحكومي و مكافحة الفساد ، دار الصفاء ، للنشر و التوزيع ، الاردن 2010، ص 114.

³ عبير مصلح ، النزاهة و الشفافية و المساءلة في مواجهة الفساد، الائتلاف من اجل النزاهة و المساءلة ، الطبعة الثالثة ، 2013 ، ص 23.

4-التأثير في قرارات المحاكم من خلال استغلال المنصب.

ثالثا:تضارب المصالح

يقصد بتضارب المصاح بأنه الوضع الذي يكون فيه للموقع الوظيفي او المنصب العام مكانا لتغليب او إحتماالية تغليب المصلحة خاصة على حساب المصلحة العامة ، و يقصد بالمصلحة الخاصة هنا قيام الموظف بعمل أو الامتناع عن القيام بعمل بهدف جلب منفعة شخصية له او لأحد اقربائه او لأية جهة أخرى بشكل غير مشروع .¹

رابعا :نهب المال العام و هذا بإستخدام الصلاحيات الممنوحة للشخص للتصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه حق او تمرير السلع عبر منافذ السوق السوداء .²

خامسا :تقاضي العمولات

العمولات هي مقدار من المال يتحصل عليه الموظف المسؤول نظير خدماته للآخرين و عادة ما تمثل العمولة مبلغا مقطوعا متفق عليه مسبقا او نسبة مئوية من قيمة عقد او صفقة ، و يتم دفع هذا المبلغ للفوز بعقد او صفقة او لأجل تفضيل صاحبها على المنافسين ، و فلسفة العمولة اصبحت منتشرة في العديد من الدول و كأنها مقابل لأتعاب ذلك الموظف او مكافأة تصرف له نظير قيامه بتلك الخدمة.³

¹ عيبر مصلح ، مرجع سابق ، ص ص 27 28 .

² فوزية برسولي ،محمد جوير ، الشفافية و الافصاح كآليتين لمكافحة الفساد الاداري و المالي، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، الجزائر ، العدد2 ، السنة 2018 ص 151.

³ سارة بوسعيد ، عقون شرف ، واقع الفساد في الجزائر و اليات مكافحته، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ، المجلد الخامس ، العدد الاول ، الجزائر ، ص 308.

سادسا :غسيل الاموال تعد ظاهرة غسيل الاموال من الظواهر الخطيرة ، التي تواجه الكثير من دول العالم لما لها من اثار اقتصادية و اجتماعية و سياسية خطيرة على الدولة و مكانتها في العالم ، وقد ساعد على انتشار هذه الظاهرة سهولة انتقال رؤوس الاموال عبر الدول المختلفة ، خاصة في ظل تحرير التجارة الدولية¹ و يقصد به ايضا إدخال او تحويل او التعامل مع الاموال الناتجة عن عمليات مشبوهة المصدر او غير مشروعة في مؤسسة مصرفية او مالية بهدف إخفاء او طمس المصدر الحقيقي لتلك الاموال لإكسابها صفة الشرعية² .

و تتضمن عملية غسيل الأموال المراحل التالية :³

1-مرحلة الوضع و الاحلال : حيث يتم وضع أصول مالية غير قانونية في مؤسسات مالية عن طريق إرسالها بالطرق العادية او الالكترونية .

2-مرحلة التغطية : و هي طمس اثار معالم الأموال المشبوهة التي قدمت عبر قنوات مالية قانونية.

3-مرحلة التكامل و الدمج " و ذلك بإدماج الاموال الشرعية بالأموال غير الشرعية في الاقتصاد.

سابعا: التهرب الضريبي

و هو تلك الممارسات التي يقوم بها المكلفين بالضريبة بهدف تجنب الحدث المنشئ لها⁴.

¹ محسن أحمد الخضيرى ، غسيل الأموال الظاهرة الأسباب و العلاج ، الطبعة الاولى ، مجموعة النيل العربية ، مصر ، 2003، ص 57 .

² حساني رقية ، الفساد الاقتصادي ابعاده و انعكاساته على النمو، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خضير بسكرة، العدد 20 ، الجزائر ، 2010، ص 16.

³ حساني رقية ، مرجع سابق ، ص 17.

⁴ نسرین عبد الحمید نبیه ، لاقتصاد الخفی ، الطبعة الاولى دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، مصر ، 2008، ص 264.

المبحث الثالث : الفساد كمستهدف من الحوكمة لحماية الانفاق العام

تعتبر الحوكمة من الاليات التي لجأت اليها أغلبية الدول لحماية إقتصادها من إنتشار الفساد بأشكاله ،
فالحوكمة بمبادئها المتعددة يمكن أن تساعد في الحد من تفشي ظاهرة الفساد

المطلب الاول : الفساد و علاقته بالإنفاق العام

إن الانفاق العام هو تلك الاعتمادات المالية التي تخصصها الدولة لتمويل مختلف المشاريع التنموية
ولذلك فهو عرضة لمختلف السلوكات و المعاملات الفاسدة التي يجب مواجهتها لضمان احسن استغلال
للإنفاق العام .

أولا :مظاهر الفساد في الانفاق العام

تبرز مظاهر الفساد في الانفاق العام في العديد من المجالات مما يؤدي الى تحقيق ادنى نفع ممكن من
هذا الانفاق ، و من بين هذه المظاهر نجد :¹

1-سوء التخصيص لموارد هذا المجتمع ،لأنها سوف تتجه صوب اوجه الانفاق التي لا تحظى بأولوية
الانفاق العام من وجهة نظر المجتمع.

2-إغفال الكثير من الأنشطة و القطاعات الاقتصادية الهامة.

3-رسو المناقصات و المشروعات الهامة على شركات معينة مملوكة لأصحاب النفوذ

4-تحظى الأنشطة الرياضية و وسائل الاعلام و نحو ذلك بإنفاق سخي ،كما يتم توجيه موارد مالية
معتبرة لإقامة مباني حكومية فاخرة و مطارات ضخمة ،وإقامة المهرجانات التي تستهلك الملايير دون أية
نتائج تذكر .

¹ كردودي صبرينة ، وصاف عتيقة ، الوقاية من الفساد المالي و الاداري من منظور الفكر الاسلامي ، المجلة الجزائرية
للعولمة و السياسات الاقتصادية ، العدد 07، الجزائر ، 2016 ، ص 235.

ثانيا : آثار الفساد على الانفاق العام

لا شك أن للفساد تأثير قوي على الانفاق العام ، إذ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لرسم الاطار العام للنشاط الاقتصادي و الاجتماعي من خلال تحديد الحقوق العينية و الشخصية و توفير الحماية و إصدار القوانين التي تحكم المعاملات و تصحيح اختلالات السوق ، و قيامها بإعادة توزيع الدخل بما يضمن تحقيق المساواة في الحصول على فرص العمل و الخدمات العامة المختلفة ، و عند قيام الدولة بتأدية كل تلك الواجبات فإنه من الممكن ان تتسبب في الحد من سلوك الافراد و الجماعات بما يزيد عن الحد اللازم لتحقيق الاهداف العامة ، و هذا يؤدي الى ظهور الفساد من خلال :

1-إستغلال هذه الحالة للإثراء الشخصي من قبل جماعات صغيرة لها نفوذ في الاجهزة التشريعية و التنفيذية ، وقد تضم كبار المسؤولين في الدولة .

2-تنفيذ السياسات العامة بطرق تتسم بالتبذير و انعدام الكفاءة.

3-تفشي قصور الأداء الحكومي.

4-السلطة التقديرية الممنوحة لبعض المسؤولين الذين يديرون توزيع المنافع و فرض الابعاء المرهقة ، مقابل رغبة الافراد و الشركات في الحصول على معاملة تفضيلية و استعدادهم دفع الرشاوى من أجل ذلك .

ثالثا :العوامل المتسببة في تفشي الفساد في الانفاق العام

قام العديد من الباحثين بدراسة العوامل المتسببة في انتشار الفساد في الانفاق العام نجد منها أهمها دراسة باولو ماورو و دراسة "تانزي و دافودي" .

1-دراسة باولو ماورو : يعتقد باولو ماورو بأن تدخل الحكومة في الاقتصاد عن طريق السياسات الحكومية يساعد في حصول الفساد و إنتشاره ، فحيثما تكون الحكومة متغلطة و المسؤولون الحكوميون لديهم حرية التصرف في تطبيق القواعد التنظيمية ، فإن الاطراف الخاصة تكون مستعدة لدفع الرشاوى

للمسؤولين الحكوميين للحصول على المال الحكومي الفاسد ، و تعود مصادر فساد المال العام الى نوعين من العوامل الحكومية و غير الحكومية : ¹

أ-العوامل الحكومية : يلخص ماورو مصادر الفساد في الانفاق العام الى :

- الدعم الحكومي من الممكن أن يكون مصدرا للريع ، و يفسر اديس ودي تيلا الفساد على أنه دلالة على السياسة الصناعية ، حيث تبين أن الدعم المقدم للتصنيع يرتبط بالمؤشرات القياسية للفساد.
- تحديد الاسعار يعتبر مصدرا محتملا للريع و السلوك التكميبي ، فمثلا قد يكون أصحاب المشاريع على استعداد لرشوة المسؤولين الحكوميين للمحافظة على توفير المدخلات بأسعار أقل من سعر السوق .
- الأجور المنخفضة في الخدمة المدنية بالمقارنة مع أجور القطاع الخاص ،تعتبر مصدرا محتملا للفساد في الأموال العامة.

ب-العوامل غير الحكومية : و يمكن ذكرها في النقاط التالية:

- ثروات الموارد الطبيعية ، تعتبر نموذجا لمصدر الريع البترولي حيث يمكن بيعها عادة بسعر يتجاوز تكلفة استخراجها بكثير إذ أن الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية قد تكون اكثر عرضة للسلوك التكميبي من الاقتصاديات الفقيرة من هذه الموارد إذ وجد أن حصة البلد من صادرات المنتجات الأولية في اجمالي الصادرات ترتبط بمؤشر الكفاءة البيروقراطية ، حيث تسيطر السلطة على منح اجازات تصدير الموارد الأولية التي تتسم بانخفاض تكاليف الاستخراج و تزايد الطلب العالمي عليها كالنفط و خامات المعادن المختلفة .

- العوامل الاجتماعية: تساهم في خلق بيئة يتوافر فيها السلوك الفاسد ، فمن الأرجح أن يقدم المسؤولون العموميون مجاملاتهم لأصدقائهم و أقاربهم في المجتمعات التي تتصف فيها العلاقات بطابع شخصي الى حد أكبر.

2-دراسة "تانزي و دافودي" : وقد اجريت دراسة منهجية عن تأثير الفساد على المالية العامة للحكومة قام بها "تانزي و دافودي" و توصلوا الى نتائج التالية : ²

- أ-يؤدي الفساد الى زيادة حجم الاستثمارات العامة ، على حساب الاستثمار الخاص ، لكون العديد من بنود الانفاق العام خاضعة لتلاعب كبار المسؤولين في الحصول على الرشاوى .

¹ هشام مصطفى محمد سالم الجمال ،الفساد الاقتصادي و اثره على التنمية في الدول النامية و اليات مكافحته من منظور الاقتصاد الاسلامي و الوضعي، العدد 30- الجزء 2 ، مصر ، 2014، ص 574.

² كايد كريم الركيبات ، مرجع سابق ، ص 60.

ب- يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيدا عن الحاجات الحقيقية للصحة و التعليم ، لأن نفقات هذه المشاريع تكون سهلة التلاعب من طرف المسؤولين بالمقارنة مع نفقات المشاريع الأخرى.

ج- يقلل الفساد من إنتاجية الاستثمارات العامة و البنية التحتية للبلد.

د- يخفض الفساد من ضريبة الدخل ، لأنه ينال من قدرة الحكومة على جمع الضرائب و الرسوم .

المطلب الثاني : دور الحوكمة في الحد من الفساد

تسعى الدول من خلال الحوكمة عموما و تكريس مبادئها خصوصا على القضاء على ظاهرة الفساد و الحلول دون انتشاره ، و ذلك من خلال السهر على تطبيق مجموعة من الاجراءات و التي تتمثل في :

أولا : نظام مصرفي تنظمه قوانين حازمة

يعتبر توافر جهاز مصرفي سليم عنصرا لازما من اجل توافر اسواق مالية سليمة تعمل بكفاءة ، و من اجل ضمان كفاءة عمل الشركات يوفر القطاع المصرفي رأس المال و السيولة اللزمان لنمو المؤسسات ، ولذلك يتم التركيز على أهمية سلامة الجهاز المصرفي في الدول النامية حيث توفر البنوك معظم مصادر التمويل للمشاريع الاستثمارية ، فتحرير الأسواق المالية قد يعرضها لحد درجة كبيرة من التقلبات و الى مواجهة مخاطر ائتمانية جديدة¹ .

ثانيا : القضاء المستقل آلية فعالة لإنجاح الحكم الرشيد

يعمل القضاء على تطبيق العدالة و تفسير القانون إلا أن ذلك لا يمكن أن يحقق دون استقلالية ، حيث انه في ظل الحكم الفاسد القائم على تحكم السلطة التنفيذية بالسلطتين التشريعية و القضائية و غياب الفصل بين السلطات و المشاركة و الشفافية و المساءلة فإن القضاء لا إستقلالية له² ، و يبرز دور القضاء في محاربة الفساد عن طريق تكريس الرقابة القضائية و تفسير القوانين في القضايا التي تفصل فيها ، فالرقابة القضائية في جوهرها تمثل سلطة المحاكم في تحديد دستورية أعمال الجهاز التشريعي و

¹ شرياف جمال الدين نوفل ، الحوكمة و الياتها في محاربة الفساد ، ص 252 على الموقع

² كوسر عثمانية ، تافرونت عبد الكريم ، استقلالية القضاء كآلية لمكافحة الفساد في ضوء الاتفاقيات الدولية لمكافحة

الفساد و التشريعات الوطنية ، مجلة الحقوق و العلوم السياسية ، العدد 07 ، جانفي 2017 ، ص 83.

الجهاز التنفيذي ، و لهذا يعد استقلال هذه الهيئة احدا الشروط الجوهرية لقيام الحكمانية و منه محاربة الفساد¹.

فالفساد في المؤسسات العمومية يمكن ان يأخذ مساحة واسعة و تبلغ أعلى مستوياتها في ظل إنعدام إستقلالية القضاء ، و هذا ما يؤدي إلى التأخير و عدم الحسم في قضايا الفساد ، و يلعب القضاء دورا أساسيا في تحجيم جرائم الفساد و مراقبة مظاهره و هو يشكل قوة رادعة و ضرورية لتعزيز فعالية العملية القانونية في مكافحة الفساد حيث أن الفساد إذا ما لحق الجهاز القضائي فإن ذلك يعد سببا رئيسا لتفشي الفساد في جميع قطاعات الدولة و دافعا لانتشاره في جميع المرافق العامة ، لذلك وجب أخذ الإحتياطات و الإجراءات الفعالة للوقاية من الفساد في المؤسسة القضائية و لا يمكن وضع إستراتيجية لمكافحة الفساد إلا بتأمين الإستقلالية للقضاء².

ثالثا:المساءلة و الحد من الفساد

المساءلة آلية مهمة من آليات مكافحة الفساد سواء كانت على المستوى الكلي (الحكومة) أو على المستوى الجزئي (المؤسسات) ، فمن خلالها يمكن محاسبة المسؤولين على أعمالهم و الفحص و التدقيق في قراراتهم و كشف حساباتهم ، و إتاحة الفرصة أمامهم لإيضاح النقاط الغامضة أو التهم الموجهة إليهم سواء كانوا منتخبين أو معينين ، و ينطبق الامر ذاته على المؤسسات العامة أو الخاصة ، فالمسؤولون بها مطالبون بالإجابة على أية تساؤلات يقدمها المواطنون أو المستفيدون من الخدمة ، و هو الامر الذي يؤدي إلى الكشف عن التقصير أو الفشل أو النقائص في أداء الخدمة أو الاختلاس أو غير ذلك ، و هنالك عدة أنواع من المساءلة منها المساءلة البرلمانية و المساءلة القضائية و مساءلة الرأي العام³.

رابعا :مشاركة المجتمع المدني في الحد من الفساد

يمكن لسياسات مكافحة الفساد أن لا تتجح إذا ما إقتصرت على المؤسسات الحكومية فحسب ، ولهذا ينبغي تطبيق مبدأ المشاركة من خلال إشراك منظمات المجتمع المدني و وسائل الاعلام و الجمعيات الوطنية و هذا نظرا لان منظمات المجتمع المدني تعد طرفا أساسيا و شريكا حيويا في خلق بيئة خالية من الفساد، بتقديمها الدعم للحكومة و ممارسة التأثير من أجل الترويج للإصلاح الاقتصادي و

¹ لحي عثمانى ، الحوكمة الادارية علاج للفساد ، مجلة روافد ، العدد الثاني ، الجزائر ، 2017 ، ص 86.

² كوسر عثمانية ، تافرونت عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص 83.

³ جريو سارة ، بوفليخ نبيل ، دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي و الاداري ، مجلة الاقتصاد و المالية ،

المجلد 4 ، العدد 2 ، 2018 ، ص 128

الاجتماعي و المؤسساتي ، إضافة الى الدور الهام الذي تلعبه في رفع الوعي في اوساط المجتمع و نشر ثقافة محاربة الفساد و إظهار تأثيراته السلبية على الفرد و المجتمع¹.

و يمكن للمجتمع الدولي في حال توفر الشروط التشريعية ان يقوم بالمهام التالية :²

أ- **التوعية الاجتماعية:**و ذلك من خلال خلق ثقافة مناهضة للفساد و معززة لقيم النزاهة بين كافة شرائح المجتمع باستغلال كافة الوسائل و الفعاليات ،وان لا يتم التركيز على الطبقة المثقفة و القدرة على التحليل و النقاش فمنظمات المجتمع المدني لها ان تلعب دورا في رفع الوعي العام حول تفشي ظاهرة الفساد و اثارها على المجتمع من خلال القيام بدور إعلامي واسع و مستمر في سبيل التوعية و تنمية القيم المناهضة للفساد الحكومي.

ب- **الضغط و التعبئة و التأثير:** يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب دورا مهما بالضغط على الحكومة من أجل إصدار قرارات او سن قوانين مشددة او وضع تدابير و برامج إصلاحية ، و الضغط من أجل تنفيذها لإصلاح الأداء المؤسساتي و الخدمات العامة.

ج- **تقديم المساعدة القانونية و اللجوء الى القضاء :** و هذا من خلال تقديم نوع من الحماية للمواطنين سواء أولئك الذين يقعون ضحايا للفساد او الذين يقومون بفضح المفسدين وذلك إما برفع الدعاوى لهم او الترافع عنهم امام المحاكم ، كما يجب ان ترفع منظمات المجتمع المدني الدعاوى للقضاء ضد الجهات التي تتأكد من فسادها باعتبارها معنية بالحفاظ على حقوق المجتمع و مصالحه

خامس :إصلاح الهيئات الحكومية

لا بد من إصلاح الإدارات و الهيئات الحكومية البيروقراطية الضعيفة الأداء ، ومن الممكن إصلاحها من خلال تنظيم و تبسيط أنظمة العمل و الاجراءات الداخلية و تقييم أداء الهيئات بصفة مستمرة حسب معايير واضحة و محددة ، و يجب تنفيذ الاجراءات اللازمة لتحسين أداء الهيئات الحكومية على الفور و بصفة شاملة³.

سادسا :الشفافية و الحد من الفساد

¹ نفس مرجع السابق ، ص 129.

² سمير شوقي ، دور المجتمع المدني في حماية المال العام من جرائم الفساد و الرشوة ،مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية ، المجلد 3 ، العدد 4 ، 2016 ، ص 19.

³ شريف جمال الدين نوفل ، مرجع سابق ،ص254.

أصبح تطبيق مبدأ الشفافية وسيلة ناجحة للمساهمة في الكشف و القضاء على الفساد ، بمختلف أنواعه فمن خلال الشفافية يمكن طرح القضايا العامة سواء كانت تهم عينة من المجتمع او المجتمع كله على الرأي العام ، و يتم مناقشتها بحرية و تبادل الرأي حولها و تداول المعلومات بشأنها الأمر الذي يؤدي الى إدراك ما يحدث على جميع الأصعدة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، كما تمكن الشفافية من الكشف عن الحقائق و إطلاع المواطنين المهتمين على تفاصيل تلك الحقائق ، و تسمح باطلاع المواطن على سياسات الحكومة خاصة ما تعلق بميزانية الدولة من خلال وسائل الاعلام المختلفة و التي تلعب دورا هاما في الكشف عن الفساد الحكومي و جرائم نهب المال العام فكلما اتاحت المعلومة بشكل واسع كلما زاد ذلك من فرص الرقابة على تنفيذ السياسات الحكومية و على الكشف عن اي خلل ممكن ان يحدث فيها ما يكبح انتشار الفساد .¹

¹ جريو سارة ، بوفليخ نبيل ، دور الحكم الرشيد في الحد من ظاهرة الفساد المالي و الاداري ،مجلة الاقتصاد و المالية، المجلد 4 ، العدد 2 ، الجزائر ، 2018 ، ص127.

خلاصة :

من خلال ما تطرقنا اليه في هذا الفصل نستخلص النقاط التالية :

- أن الحوكمة هي الإدارة الحكيمة و الرشيدة و العقلانية للموارد المادية و المالية التي تمتلكها الدولة بغرض النهوض باقتصاد الدولة و من ثم تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة و ذلك من خلال تكريس مختلف المبادئ التي تقوم عليها الحوكمة و المتمثلة اساسا في الشفافية ، المساواة ، المشاركة ، النزاهة ، الفعالية ، الكفاءة ، الإنصاف ، حكم القانون.

- أن الفساد بمختلف أشكاله يعد أول عائق في طريق تحقيق التنمية الاقتصادية لمختلف الدول بعبارة ظاهرة تعرف إنتشارا متسارعا خاصة في الدول النامية فالرشوة ، المحسوبية ، المحاباة ، تبييض الأموال الاستغلال الوظيفي ... الخ تعد من الممارسات الفاسدة التي تأثر بشكل سلبي و عميق في جهود الدولة للتقدم و النهوض باقتصادها .

- يعد الانفاق العام أحد أهم الأدوات السياسية المالية التي تستعملها الدولة للتأثير إيجابا على الاقتصاد من أجل الدفع بعجلة التنمية نحو الأمام إلا أن الإنفاق العام إذا ما صاحبه تفشي ظاهرة الفساد لا يمكن أن يحقق الأهداف التي خصص لتحقيقها ، إذ يتم إختلاس و نهب و تبييض الاموال الموجهة لتمويل المشاريع ذات الطابع الاجتماعي و الاقتصادي و التي كان من المفروض أن تدعم الاقتصاد .

- من أجل حماية الأموال المخصصة للإنفاق العام من الممارسات الفاسدة و جب اللجوء الى الحوكمة لتسيير هذه الاموال من خلال مراعاة مختلف مبادئ الحوكمة.

الفصل الثالث:

مبادئ رة النيباد كالية لإرساء مبادئ
الحوكمة و تحقيق التنمية المستدامة

تمهيد:

في ظل ما يشهده العالم اليوم من حراك عميق ينادي بتحقيق الحرية و العدالة و بالقضاء على الأنظمة الاستبدادية و إقرار أنظمة جديدة أكثر ديمقراطية و رشادة ، كان لزاما على مختلف دول الإتحاد بمختلف الأطر سواء في شكل تنظيمات أو مبادرات التفاعل مع هذا الحراك و أن تحين برامجها وفقا لمقتضيات هذا التحول الذي لا يمكنها أن تتجاهله ، و في هذا الاطار قامت الدول الافريقية بالاتحاد فيما بينها في شكل مبادرة النيباد كنموذج و التي تقوم على تفعيل الرشادة في الانظمة الافريقية لبلوغ التنمية المستدامة ، و تعد مبادرة النيباد اساسا يمكن الاخذ به من اجل ترسيخ و تطبيق فكرة الحوكمة في الجزائر ، اذ تأسست هذه المبادرة سنة 2000 كخطوة أولى لوضع افريقيا في سكة التنمية و كان من أبرز اهدافها العمل على إرساء مبادئ الحوكمة ، وكانت الجزائر من أهم الدول التي لعبت دورا فعالا في انشاء هذه المبادرة من خلال المهام التي أوكلت لها.

و جاء هذا الفصل للتعريف بمبادرة النيباد باعتبارها إطارا جديدا لإرساء مبادئ الحكم الرشيد في الدول الافريقية بهدف تحقيق التنمية المستدامة ، إذ قسمنا هذا الفصل الى :

المبحث الأول : مبادرة النيباد و دور الجزائر فيها ؛

المبحث الثاني : الحوكمة وفق آلية مراجعة النظراء؛

المبحث الثالث : التنمية المستدامة .

المبحث الأول : مبادرة النيباد و دور الجزائر فيها

تعد الجزائر من بين الدول الأكبر مساحة في إفريقيا و بالتالي فهي تتقاسم مع بعض الدول الافريقية نفس الهموم و المشاكل من مديونية و فقر و بطالة...الخ ، و في ظل واقع يدعو للتكتل و الإتحاد كان لا بد للأفارقة أن يعملوا سويا وفق خطة واضحة المعالم من أجل العمل على إيجاد حلول لهذه المشاكل التي أصبحت عائقا يؤرق كل الدول الافريقية على حد سواء في طريق تحقيق التنمية لذلك جاءت مبادرة الشراكة الجديدة من اجل تنمية إفريقيا NEPAD و التي كان من ابرز اهدافها دمج افريقيا في الاقتصاد العالمي من خلال تكريس مبادئ الحوكمة .

المطلب الأول : نشأة مبادرة النيباد

إن الألفية الثالثة ولدت ظروف دولية لذلك كان من الضروري على الدول الافريقية أن تقوم بخطوات الى الامام للعمل على مسايرتها فاتفق الافارقة على خطة عمل مشتركة سميت بالنيباد .

أولا : تعريف النيباد

النيباد هي إستراتيجية لإعادة هيكلة إفريقيا و تخليصها من التخلف و تعزيز التنمية المستقبلية و النهوض بالحكم الاقتصادي و الاستثماري في الشعوب الافريقية و مواجهة التحديات الحالية التي تواجه القارة الافريقية و التي تتمثل في الفقر المتزايد و التخلف و إستمرار التهميش....الخ، تلك الاستراتيجية التي انبثقت من التفويض الممنوح لخمسة رؤساء دول تتمثل في كل من (الجزائر ، مصر ، نيجيريا ، السنغال ، جنوب إفريقيا) من قبل منظمة الوحدة الافريقية لتنمية و توحيد صيغ التنمية الاجتماعية و

الاقتصادية لإفريقيا ، في الاجتماع (73) لمنظمة الاتحاد الافريقي في زامبيا أوت 2001 ، إذ تبني رسميا وثيقة الصيغة الاستراتيجية¹.

و تعد النيباد أول نهج للتنمية الشاملة بادرت الى إتباعه الحكومات الافريقية و قررت تنفيذه بدعم كامل من المجتمع الدولي و تقدم رؤية لنوع المجتمع و الاقتصاد اللذان تريد الحكومات بناءهما ثم إن نيباد ليست إطارا أو فلسفة أو رؤية للتنمية فحسب ، بل هي برنامج لتنمية مشاريع ملموسة ترمي الى تلبية إحتياجات إفريقيا في مجال التنمية و التغلب على التحديات التي تواجهها في الميدان و تم تحديد المجالات ذات الاولوية باعتبارها حاسمة في تحقيق أهداف نيباد العامة و المتمثلة في :²

-تهيئة ظروف التنمية المستدامة عن طريق الحفاظ على السلم و الامن و تحسين الحوكمة الاقتصادية و السياسية.

-تشجيع الاستثمار و إصلاح السياسات في المجالات ذات الاولوية مثل البنى التحتية و تنمية الموارد البشرية و الزراعة ، البيئة ... الخ

-حشد المزيد من الموارد بوسائل منها زيادة المدخرات المحلية ، إضافة الى المساعدة الانمائية و تدفقات رؤوس الاموال الخاصة و خفض الدين الخارجي و تنويع الإنتاج و الصادرات .

¹ فوزية خدا كرم عزيز ، النيباد :توجه جديد للتنمية في افريقيا ، مجلة الاسناد،تصدر عن كلية التربية دابن رشد للعلوم الانسانية -جامعة بغداد ، العدد 201 ، 2012، ص 426.

² مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية ، مجلس التجارة و التنمية ، الشراكة الجديدة من اجل تنمية افريقيا : الاداء و التحديات و دور الاونكتاد ، 2012، ص 2.

ثانيا: مراحل تبلور المبادرة

مرت المبادرة بعدة مراحل و تطورات حتى أصبحت في شكلها الحالي ، ففي البداية قامت مصر و الجزائر و نيجيريا و جنوب افريقيا بطرح ما أسموه برنامج شراكة الألفية لإنعاش افريقيا و المعروف اختصارا بـ (ماب MAP) اواخر عام 2000 بالعاصمة الجزائرية خلال مؤتمر رؤساء الدول و الحكومات السادس و الثلاثين لمنظمة الوحدة الافريقية ، و تم الاتفاق في البداية على الاطار العام الذي تقوم عليه الشراكة ، حيث تم تحديد القطاعات التي يجب ان تعمل فيها الحكومات و التي يجب أن تكون لها الأولوية في جذب الاستثمارات الاجنبية و توجيه القطاع الخاص إليها و هي قطاعات التكنولوجيا الجديدة و المعلومات و الاتصالات و تعزيز الامن و تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة¹.

ثم قدم الرئيس السنغالي عرض حول مشروع سمي " مشروع اوميغا" (OMEGA) وهذا المشروع قام على أربعة محاور هي : تدعيم البنية الاساسية بما في ذلك المعلومات و الاتصالات ، و الاهتمام بالتعليم و تنمية الموارد البشرية ، و الصحة ، و الزراعة.

وقد دمج البرنامجين السابقين في مبادرة واحدة و تزامن ذلك مع طرح فكرة تفعيل منظمة الوحدة الافريقية و تحويلها إلى الإتحاد الإفريقي .

و أيد عدد من القادة الافريقيين مثل قادة جنوب إفريقيا و نيجيريا مبدأ مبادرة تتم بمشاركة دولية مع الدول المانحة من أجل دعم التنمية في الاتحاد الافريقي الجديد و تغيير العلاقات غير الطبيعية القائمة على التبعية التي ترتبت على تاريخ الاستعمار في إفريقيا على نحو يمكن القارة من أن تتفاعل مع العالم المتقدم على قدر من المساواة ، بينما رأى بعض القادة الأفارقة أن مثل هذه المشاركة تخضع إحتياجات إفريقيا لإرادة الغرب وفضلوا جعل أي برنامج يخص إفريقيا ملكا للأفارقة ، و في الاخير إنتصر الرأي

¹ النيباد الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا ،مجلة افريقيا قارتنا ، العدد الرابع ، افريل 2013 ،ص1

الأول فانطلقت المبادرة الجديدة لتنمية إفريقيا "نيباد" كإطار لصياغة السياسات و البرامج التي تحقق نهضة إفريقيا.¹

حيث جاءت القمة العادية (السابعة و الثلاثون) لمنظمة الوحدة الافريقية التي انعقدت بلوساكا في يونيو 2001 لكي تقر بإجماع حماسي " المبادرة الافريقية الجديدة " و التي تغير اسمها فيما بعد الى الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (نيباد / NEPAD) و التي كانت نتاجا لدمج مبادرتين شارك في صياغتهما أربعة من القادة الافارقة على نحو مستقل في اواخر عام 2000 وظهرت الى الوجود في بداية عام 2001.²

وقد حرصت الدبلوماسية الجزائرية من خلال النيباد على تبني طرح إفريقي يعتمد على استراتيجية جديدة تقوم على شراكة حقيقية تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة و الفرص المتكافئة لدول افريقيا بما فيها دول الساحل الافريقي وذلك من خلال إدراك أهمية مساعدة القارة الافريقية من أجل ترقية منشآتها القاعدية و مشاريعها المهمة القادرة على توفير فرص جديدة للتبادل ما بين المناطق وداخل المناطق نفسها و تكمن أهمية المبادرة في أنها تضمنت عدة قطاعات تعتبر من الاولويات الاساسية في التنمية مثل الزراعة و التعليم و الصحة و التكنولوجيا و البنية التحتية و البيئة و الاتصالات و الامن و الاستثمارات.³

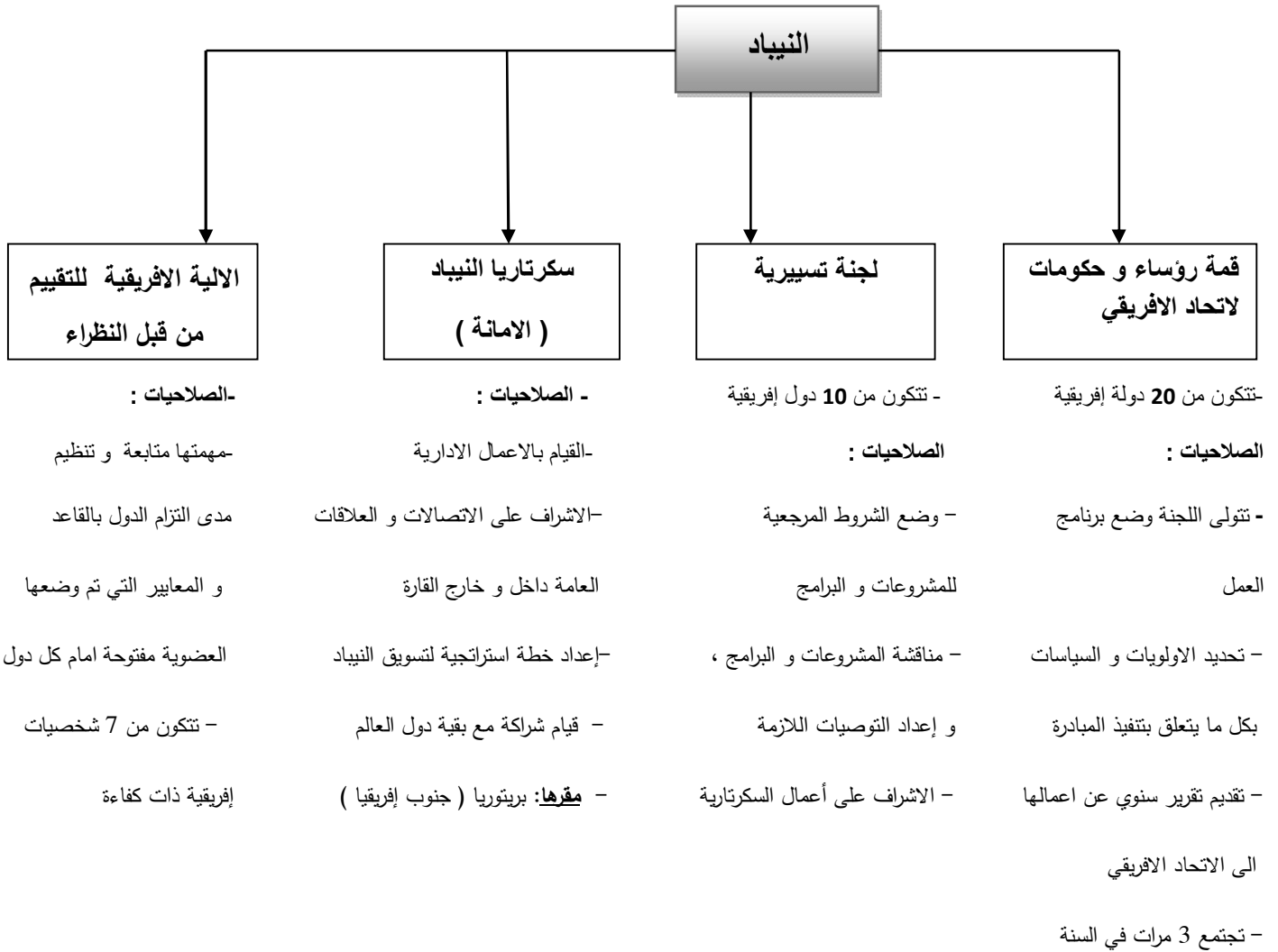
¹ فوزية خدا كرم عزيز ، النيباد : توجه جديد للتنمية في افريقيا ، مجلة الاستاد، تصدر عن كلية التربية دابن رشد للعلوم الانسانية -جامعة بغداد ، العراق، العدد 201 ، 2012، ص 427.

² الشفيح محمد المكي ، الشراكة الجديدة من اجل تنمية افريقيا "النيباد"، مجلة دراسات الشرق الاوسط و افريقيا، العدد 6 ، 2007 ، ص 12.

³ نور الدين فلاك ، مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا و استراتيجية الجزائر التنموية في الساحل الافريقي، مجلة الدراسات حول الجزائر بالعالم ، ص 446.

ثالثا : هياكل النيباد يمكن تلخيص هياكل النيباد في الشكل التالي :

الشكل رقم (3-1): هياكل النيباد



المصدر :بلخير اسيا ، الجزائر و إفريقيا مسارات التعاون التنموي، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي : الجزائر و إفريقيا : مد دعم الحركات التحررية الى بناء شراكات استراتيجية ، يومي 31/30 اكتوبر 2017 ، ص 5

المطلب الثاني : مبادئ و أولويات النيباد

أولا :مبادئ النيباد

تقوم مبادرة النيباد على المبادئ التالية :¹

- الحكم الرشيد؛
- إشراك جميع القطاعات؛
- الاعتماد على الموارد الذاتية و خيارات الشعوب الافريقية لتنمية القارة ؛
- الشراكة فيما بين الشعوب الإفريقية؛
- توسيع الاندماج الجهوي و القاري؛
- تعزيز التنافسية للبلدان و القارة الإفريقية ككل ؛
- البحث عن شراكة عالمية جديدة تغير العلاقة غير المنصفة بين إفريقيا و البلدان الصناعية؛
- العمل على ان كل علاقات الشراكة مع النيباد ترتبط بأهداف التنمية للألفية و برامج التنمية الأخرى .

ثانيا :أولويات النيباد

تتلخص أولويات النيباد في تحقيق التنمية المستدامة للقارة الإفريقية من خلال التركيز على عدد من المحاور فضلا عن الاستخدام الامثل للموارد من خلال عدد من النقاط التي منحتها المبادرة الأولوية ، و تتمثل هذه الأولويات في :

¹ عبد الكريم بن اعراب ، التنمية الانسانية في افريقيا طموحات النيباد، مجلة جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية قسنطينة ، المجلد 22 ، العدد 1 ، 2016 ، ص 129.

1- إقامة شروط التنمية المستدامة من خلال التأكيد على :¹

أ-التعاون و الإدماج الإقليمي؛

ب-السلم و الأمن؛

ج-الديمقراطية و الحكم الراشد سياسيا و اقتصاديا ؛

د-بناء القدرات و الخبرات ؛

هـ-الإصلاحات السياسية و زيادة الاستثمار في القطاعات الرئيسية الآتية :

-الزراعة ؛

-التنمية البشرية مع التركيز على الصحة و التعليم و العلوم التقنية و تنمية المهارات ؛

-بناء و تحسين البنية الاساسية من ضمنها المعلومات و تقنية الاتصالات و الطاقة و

النقل و المياه؛

- تعزيز و تنويع المنتجات و الصادرات مع احترام الصناعات الزراعية و التصنيع و

السياحة ؛

-تشجيع التجارة داخل افريقيا و تعزيز المنافذ لأسواق الدول النامية ؛

- الاهتمام بالبيئة.

¹ فوزية خدا كرم عزيز ، مرجع سابق ،ص 428.

2-الاستخدام الأمثل للموارد من خلال :¹

أ-زيادة العوائد الرأسمالية من خلال تقليص الدين وزيادة عوائد التنمية.

ب- زيادة التوفير و الإستثمار الداخلي .

ج- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

د-تحسين إدارة العوائد و النفقات العامة.

هـ- تحسين حصة إفريقيا في التجارة.

المطلب الثالث : أهداف و تحديات مبادرة النيباد

تعد مبادرة النيباد آلية اعتمدت عليها الدول الإفريقية من أجل النهوض باقتصادها و التوجه نحو تحقيق تنمية إقتصادية حقيقية و هذا المسعى واجهته العديد من التحديات نظرا للموقع الاستراتيجي لإفريقيا و تأثيرها و تأثرها بالبيئة الخارجية المحيطة بها.

أولا : أهدافها

تعمل الدول الافريقية من خلال مبادرة النيباد على تحقيق جملة من الاهداف يمكن تلخصها فيما يلي :

1- تخفيف عبء الديون :تسعى النيباد وفق هذا الهدف الى توسيع نطاق تخفيض عبء

الديون الخارجية لمستوى أبعد من المستويات الحالية ،و الذي لا يزال يقتضي سداد مدفوعات

¹ سالي يوسف ،كوثر مبارك ، دور و مستقبل النيباد في القارة الافريقية ، مجلة الدراسات الافريقية و حوض النيل ،

تاريخ الاطلاع 2018-08-13 <https://democraticac.de/?p=48402>

خدمة الديون التي تشكل نسبة كبيرة من العجز في الموارد ، هذا هو الهدف الطويل الاجل للمبادرة ،أي ان تخفيف الديون يرتبط أساسا بنتائج تخفيف حدة الفقر المكلفة و الذي يعد المبرر لهذه الخطوة امام الدول الدائنة ، و في غضون ذلك وجب تحديد الحد الاقصى لنسبة خدمة الديون بالمقارنة مع الايرادات المالية لأي دولة إفريقية ، على أن يكون هذا الحد الاقصى مختلفا بالنسبة للبلدان التي تحصل على مساعدات التنمية الدولية و البلدان التي لا تحصل عليها ، وكذلك وجب الحصول على أكبر قدر من الالتزامات بشروط ميسرة ، أي تخفيف عبء الديون بالإضافة الى المساعدات الانمائية الخارجية.¹

2-تشجيع التجارة ، الاستثمار ، النمو الاقتصادي ، و التنمية المستدامة :

يعد النمو الاقتصادي الركيزة الاساسية لإنشاء مبادرة النيباد و ذلك لتحقيق الاهداف التالية :²

أ-تشجيع تدفقات المال الخاص(الاستثمار) من أجل زيادة معدل نمو الناتج المحلي الخام و تقليص العجز في الناتج المحلي ، و لا يتم ذلك إلا من خلال تحسين أنظمة الائتمان و عصرنة الانظمة المالية لتوفير المناخ الاستثماري الملائم لجلب رؤوس الأموال الإفريقية و الأجنبية.

ب-العمل على إدخال المنتجات الافريقية الى الاسواق العالمية من خلال تحرير المبادلات بينها و بين شركائها في إطار المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف للحصول على امتيازات

¹ بلخير آسيا ، مرجع سابق ، ص 6.

² أسماء حني ، مبادرة النيباد و اثارها على القارة الافريقية ،مذكرة تخصص تاريخ معاصر ،جامعة بسكرة ، 2017 ، ص

مثل : الإعفاءات الجمركية و تسهيل الدخول للأسواق العالمية و إقامة مناطق التبادل الحر و الاتحادات الجمركية الافريقية و تسهيل التصدير و الاستيراد مع باقي دول العالم.

ج-تحقيق التنمية المستدامة :تهدف مبادرة الشراكة لتنمية افريقيا الى تحقيق التنمية المستدامة للقارة السمراء و تقليص الفارق الذي يفصلها عن الدول المتقدمة إقتصاديا و سياسيا و إجتماعيا و العمل على ايجاد سبل لدمج افريقيا على الصعيد العالمي ، و تتعهد الدول الإفريقية من خلال هذه المبادرة بتكريس مبادئ الحكم الراشد مقابل زيادة المساعدات و حجم الاستثمارات من طرف الدول المتقدمة.

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة في القارة الافريقية حسب مبادرة النيباد توفر مجموعة من الشروط أهمها إقرار السلم و الامن في افريقيا لان هذين الاخيرين شرطان ضروريان لتحقيق التنمية ، كما أن تحقيق التنمية يؤدي بالضرورة الى تحقيق الامن و الاستقرار و بما أن إفريقيا قارة تتسم بكثرة النزاعات و للاستقرار و إنتشار الفقر و الامراض و الاوبئة يتوجب على دولها مواجهة هذه التحديات لتحقيق التنمية سياسيا و إقتصاديا و لإقرار الامن و السلم في القارة ¹.

د-تعبئة الموارد : كان من بين أهداف المبادرة تعبئة مختلف الموارد من أجل إستعمالها في تحقيق التنمية و هذا من خلال ²:

- زيادة الادخار و الاستثمار على المستوى المحلي .

¹ بوسني توفيق ، المقارنة الامنية الاقليمية الجزائرية لمكافحة الارهاب في منطقة الساحل الافريقي، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي : الجزائر و افريقيا : مد دعم الحركات التحررية الى بناء شراكات استراتيجية ، يومي 30/31 اكتوبر 2017 ص 11.

- زيادة حصة افريقيا من التجارة العالمية و جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية .

- زيادة تدفقات رأس المال من خلال تخفيض الديون و زيادة المعونة.

و بمعنى آخر إن المبادرة تهدف الى إعادة صياغة مستقبل القارة من خلال برنامج تفصيلي لتحقيق أهداف القارة في الخروج من دائرة التخلف و الفقر و التهميش في عصر العولمة ، و تحقيق التنمية المستدامة ، وذلك في إطار مشاركة عالمية جديدة بين افريقيا و المجتمع الولي ، تقوم على أساس تبادل المسؤوليات و الالتزامات و إقتسام المنافع¹.

ثانيا : تحدياتها

تواجه البلدان الافريقية العديد من التحديات في مسار تحقيق التنمية و تشير بحوث الاونكتاد* الى أن من المرجح أن تحقق البلدان الافريقية تقدما ملحوظا في التغلب على تلك التحديات إذا ركزت جهود الحكومات الافريقية و شركائها في مجال التنمية على الميادين الأساسية التالية :²

¹ فوزية خدا كرم عزيز، النيباد: توجه جديد للتنمية في افريقيا ،مجلة الاستاذ، العدد 201 ،جامعة بغداد ،2004، ص 430.

² أمانة الاونكتاد ، الشركة الجديدة من أجل تنمية افريقيا : الاداء و التحديات و ور الاونكتاد ، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية ، الدورة التنفيذية الخامسة و الخمسون ، جنيف 2-5 ، جويلية ،2012، ص 5.

* الاونكتاد: و هي إختصار للمؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية تأسست سنة 1964 و هي هيئة أممية تُعنى بقضايا التنمية والتجارة الدولية، وتسعى إلى مساعدة الدول النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال تطوير المقاولات وتحسين مناخ الاستثمار، وتشجيع الحوار بين مختلف الأطراف المعنية.

1-تعزيز التغييرات الهيكلية : تحتاج البلدان الافريقية الى نمو اقتصادي مرتفع و شامل و مستدام بغية إيجاد فرص العمل و الحد من الفقر ، و يشير تاريخ التنمية الاقتصادية الحديثة الى انه لا بد من إحداث تغييرات هيكلية لكي يتحقق ذلك ، و البلدان التي أحرزت تقدما ملحوظا في إيجاد فرص العمل و الحد من الفقر هي التي نجحت في خوض عملية من التغييرات الهيكلية ،إشتملت على إعادة توزيع الموارد و عوامل الانتاج من الأنشطة المتدنية الانتاجية الى الأنشطة المرتفعة الانتاجية في كل القطاعات ، و لا يزال على معظم البلدان الافريقية للأسف أن تمر بعملية التغيير الهيكلي الاساسية هذه .

2-تعزيز تعبئة الموارد المحلية :إن تعبئة الموارد المحلية عامل حاسم ايضا في التصدي لتحديات التنمية التي تواجه البلدان الافريقية ، فهي تسمح للبلدان بتمويل مشاريع التنمية المهمة و بامتلاك زمام عملية التنمية ، وتحتاج إفريقيا الى دول حريصة على التنمية لتعزيز حشد الموارد و توظيفها في الاستثمارات المنتجة ، فبوسع هذه الدول أيضا إن تيسر حصول الشركات المحلية على التمويل الطويل الاجل لا سيما في البلدان التي تواجه مشكلات في الاقتراض ، و ينبغي في هذا الصدد اعتبار الصعوبات التي واجهتها البلدان الافريقية ، و هي تزيد الاستعانة برؤوس الاموال الخارجية خلال الازمات الاقتصادية العالمية للحد من الاعتماد المفرط على رؤوس الأموال الخارجية لتمويل التنمية في إفريقيا .

3-تشجيع التكامل الإقليمي : سيؤدي التكامل الاقليمي دورا رئيسيا في توسيع حجم السوق الافريقية ،وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاديات الافريقية و تعزيز قدرتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي ، و يمكن أيضا للتكامل الاقليمي أن يسهم في تطوير البنى التحتية و يدعم جهود إفريقيا في ميدان الصناعات التحويلية ، و مع أن التكامل الاقليمي كان مدرجا في جدول أعمال البلدان الافريقية للعقود إلا ان مستوى التكامل في المنطقة لا يزال منخفضا جدا ، فنسبة التجارة بين البلدان الافريقية على سبيل المثال لا تبلغ سوى ما يقارب 10 % من مجموع التجارة ، ومن أسباب مستوى التكامل الاقليمي المتدني في إفريقيا قلة

التنوع، وضعف البنى التحتية، و الحواجز التعريفية و غير التعريفية المرتفعة ، و منه يمكن إعتبار عامل التكامل الاقليمي بين الدول من أبرز التحديات التي تواجه مبادرة النيباد.

4-توثيق التعاون بين دول الجنوب : من شأن التعاون بين بلدان الجنوب أن يسهم في تنمية إفريقيا بواسطة عدة عوامل منها زيادة الموارد المتاحة للتنمية في المنطقة و تنويع أسواق التصدير في المنطقة ، و تيسير سبل الحصول على التكنولوجيا الحديثة ، و يشير الأونكتاد إلى أن التجارة هي أهم قنوات التعاون بين إفريقيا و البلدان النامية غير الافريقية ، فإذا كان لتنامي علاقة افريقيا ببلدان نامية أخرى بعض الآثار الايجابية ، فإنه قد يعرض الشركات المحلية للمزيد من المنافسة و يقوي الاعتماد على السلع الاساسية ، و ينبغي للبلدان الافريقية في هذا الصدد إن تسعى الى اغتنام الفرص التي يتيحها التعاون بين بلدان الجنوب و تقليل المخاطر الى أدنى الحدود.

5-تطوير البنى التحتية : إن الحالة المتردية للبنى التحتية في إفريقيا عامل رئيس يعيق التغييرات البنوية و تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المنطقة ، فلكي تسد إفريقيا إحتياجاتها من الانفاق على البنى التحتية ، من المقرر ان تحتاج نحو 843 مليار دولار سنويا و أن تفقد المنطقة نقطة مئوية من نمو الدخل الفردي سنويا بسبب البنى التحتية الرديئة ، فوضع البنى التحتية هذا يرفع تكاليف المعاملات ، و يعسر على الشركات المحلية في المنطقة التنافس في أسواق الصادرات العالمية ، على هذا فإن تحديث و تجديد البنى التحتية يعتبر تحديدا أساسيا يواجه الدول الإفريقية في مسار تحقيق التنمية في إطار مبادرة النيباد .

6- عدم قدرة الدول الافريقية على حفظ السلام في المناطق المضطربة ، بالإضافة الى أن عمليات السلام قائمة كلياً على إعتبارات مالية ، و لا تمتلك المنظمات الاقليمية الافريقية و الدول الاعضاء فيها الالهية و الموارد كي تواصل عمليات متعددة الأبعاد.

7- الأطماع الأوربية و الأمريكية على القارة الذي قد يفشل المبادرة خصوصاً و أن هذه المبادرة تعتمد بالدرجة الاولى على المساعدات المالية ، وقد تؤدي تلك الاطماع دوراً سلبياً في تقديم تلك المساعدات¹.

المبحث الثاني : الحوكمة في مبادرة النيباد و فق آلية مراجعة النظراء

إن مبادرة النيباد ليست الاولى التي تتضمن مناقشة لمبدأ الحكم الراشد ، لكن المميز لها هو وضعها لآلية تقييم و مراقبة للحكم الراشد في الدول الافريقية و هي آلية مراجعة النظراء ، و التي من خلالها تم وضع مؤشرات مفصلة للحكم الراشد ، في محاولة تعكس رؤية الدول الافريقية لهذا المفهوم ، وليتم من خلالها مراقبة الدول المنظمة للآلية.

المطلب الأول : مفهوم آلية مراجعة النظراء

جاءت آلية مراجعة النظراء كإستراتيجية تبنتها الدول الإفريقية في سبيل تكريس مبادئ الحوكمة في تسيير شؤون الداخلية للدول و هذا عن طريق مراقبة أداء الدول الافريقية لبعضها البعض و تقييم مدى .

¹ فوزية خدا كرم عزيز ، توجه جديد للتنمية في افريقيا ،مجلة الاستاذ ،جامعة بغداد ،الاصدار 201 ، العراق ، 2012 ص 433 <https://www.iasj.net/iasj?func=issues&jld=1&uiLanguage=ar> تاريخ الاطلاع :

أولا: نشأتها

أنشئت الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء بقمة الاتحاد الإفريقي في ديربان في جويلية 2002 تحت قرار رقم 57/7 للجمعية العامة للامم المتحدة و النيباد ، في إطار مبادرة المشاركة الجديدة من اجل تنمية أفريقيا كآلية أفريقية للمراجعة الذاتية تختص بتقييم أداء و برامج الدول الإفريقية الأعضاء فيها ، و وفقا للمبادئ الواردة باعلان "الديمقراطية و الحكم السياسي و الاقتصادي الرشيد الذي أقرته قمة الاتحاد الإفريقي ، و مدونات السلوك الاخرى المتفق عليها و ذلك بهدف الوقوف على نقط الضعف و القوة في هذا الاداء و التعاون لحل المشاكل التي قد تواجه بعض الدول و ذلك من أجل تعزيز الممارسة الديمقراطية و دعم أسس الحكم السياسي و الاقتصادي الرشيد ، وترسيخ مفاهيم الشفافية و مكافحة الفساد و احترام حقوق الانسان¹.

و يمكن تعريف الآلية ايضا بأنها " الفحص و التقييم المنظم لأداء دولة معينة من طرف دول أخرى بهدف دعم قدرتها على صياغة سياسات ناجحة وفق معايير و مبادئ متفق عليها

و نجد أن الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء إستمدت فكرتها من الممارسة التي تبنتها منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية ، و التي إمتدت بعدها الى مجالات أخرى لا سيما في إطار الاتحاد الاوروبي ، صندوق النقد الدولي و المنظمة العالمية للتجارة ، لكن الآلية الإفريقية تتميز بإتساع مجال التقييم الى الجوانب السياسية التي لم تكن محل تقييم التجارب التي عرفتھا المنظمات الدولية و الهدف الاساسي من هذه الآلية هو التشجيع على إعتناء سياسات و معايير و كذا ممارسات من أجل ترقية الاستقرار السياسي

¹ زبير عياش ، اميرة بن مخلوف ، الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء ، الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة ، ورقلة ، 25-26- نوفمبر 2013 ، الجزائر، ص 10.

، بلوغ معدل مرتفع للنمو الاقتصادي و تحقيق التنمية المستدامة و الاندماج الاقتصادي الجهوي و القاري ، بوتيرة سريعة و ذلك بفضل تقاسم التجارب و الخبرات و تعزيز الممارسات و المكتسبات بما فيها تحديد مواطن النقص و تقييم الاحتياجات في مجال تعزيز القدرات.

ثانيا :مراحل آلية مراجعة النظراء

تمر آلية مراجعة النظراء بخمس مراحل تتمثل فيما يلي :¹

المرحلة الأولى : و هي مرحلة تحضيرية لكل من سكرتارية الية مراجعة النظراء و السلطات الوطنية يتم من خلالها إجراء تقييم ذاتي لأوضاع الدول محل المراجعة معتمدة على الوثائق التي تعدها سكرتارية الالية و وثائق أخرى تقدمها المؤسسات الدولية و الوطنية و الاقليمية ، و تقوم الدول في هذه المرحلة بتطوير برنامج عمل لتحديد التحركات على المدى القصير ، و يتم إعداد تقرير نهائي يرسل الى سكرتارية الية مراجعة النظراء.

المرحلة الثانية : تتضمن قيام فريق المراجعة بزيارة الدول الممضية و يتم إجراء مشاورات واسعة مع الحكومة و الأجهزة الرسمية و أصحاب المصلحة للتحقق من أن التقرير النهائي يعكس الوضعية على أرض الواقع.

المرحلة الثالثة : تتمثل هذه المرحلة في إعدادا تقرير المراجعة أستنادا الى المعلومات و المشاورات التي تضمنتها المرحلة الثانية ،ومن ثم تتم مناقشة مسودة التقرير مع حكومة الدول محل المراجعة و لجنة أمناء آلية المراجعة.

¹ فلاح أمينة ، دور النيباد في تفعيل الحكم الرشيد و التنمية المستدامة في افريقيا ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في

العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة قسنطينة ،الجزائر ، 2011 ، ص 85.

المرحلة الرابعة : تقوم لجنة الأمناء بدراسة التقارير و التعليق عليها قبل تقديمها الى هيئة رؤساء الدول و الحكومات المشاركة لمناقشتها ، و تبقى هذه المرحلة مرهونة بقبول الرؤساء للتقرير في صورته النهائية و ما يتخذونه من قرارات في هذا الشأن و يشترط أن لا تزيد مدة دورة التقييم عن ستة أشهر .

المرحلة الخامسة : و يتم فيها إيداع التقرير في صورته النهائية و الرسمية و العلنية لدى المنظمات القارية و الاقليمية مثل برلمان عموم إفريقيا ، لجنة حقوق الانسان و الشعوب ، و مجلس الامن و السلم الافريقي ، و المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للاتحاد الافريقي.

ثالثا :مؤشرات عملية المراجعة : إن وجود آلية للمراجعة يتطلب وجود مؤشرات يقاس على أساسها التقدم في مجال الحكم الراشد و لهذا إقترحت وثيقة التعاهد العالمي لإحياء إفريقيا ثلاثة مؤشرات عامة بلورتها اللجنة الاقتصادية لإفريقيا و هي:¹

1-مؤشر التمثيل : و معناه مدى تمثيل الجماعات المختلفة في المجاعات المختلفة في المجتمع بشكل متساوي في هياكل الحكومة و عملية صنع القرار .

2-الكفاءة المؤسسية : و تتضمن حكم القانون و الاستقلالية و وجود مؤسسات للمراقبة و المحاسبة ، و درجة مشاركة المجتمع المدني و القطاع الخاص ، و درجة اللامركزية و القدرة على توصيل الخدمات إلى الفقراء .

3-الادارة الاقتصادية : و تتضمن كفاءة نظام التوزيع و إستغلال الموارد و الاعتراف بدور القطاع الخاص و الشفافية و المساءلة .

¹ فلاح أمينة ، نفس المرجع السابق ص 84 .

المطلب الثاني : آلية مراجعة النظراء و الحوكمة

تعد آلية مراجعة النظراء أحد أهم الاستراتيجيات التي إتبعها الدول الافريقية من أجل تبني و تفعيل الحكم الراشد و تعتمد هذه الآلية على معايير لتقييم مدى تطبيق الدول لمبادئ الحوكمة و التي سنتطرق اليها فيما يلي فيما يلي :

أولاً :الديمقراطية و الحكم الراشد

جاء في وثيقة التقييم الذاتي للآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء أن الديمقراطية ضرورية لاستيفاء عناصر الحكم الراشد في المجالات الاخرى (الادارة الاقتصادية ، حوكمة الشركات و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية) ذلك لأنها تفرض الحقوق الاساسية للأفراد ، كما تشكل الديمقراطية قاعدة لتقليص الفقر و تحقيق التنمية المستدامة ، و لقد جاءت عناصر الديمقراطية متجسدة في الاهداف التالية :¹

1-تقليص النزاعات الداخلية و النزاعات بين الدول لمساسها بالاستقرار و عرقلتها عجلة التنمية.

2-تدعيم الديمقراطية المؤسساتية و تعزيز سيادة القانون و الشفافية و النزاهة .

3-ترقية و حماية الحقوق الفردية و الجماعية.

4-إحترام الفصل بين السلطات بغية تمكين كل سلطة من إستخدام سلطاتها الكاملة وفق ما يرسمه الدستور.

¹ زبير عياش ، اميرة بن مخلوف ،نفس المرجع السابق ص 295.

5-ترقية فعالية و مردودية الموظفين العموميين وضمان وجود آلية المساءلة و الرقابة للمسؤولين.

6-مكافحة الرشوة في المحيط السياسي .

7-تعزيز حقوق المرأة و حماية حقوق الاطفال .

ثانيا: الإدارة الاقتصادية

إن الحكم الراشد الاقتصادي بما في ذلك الشفافية في تسير الشؤون المالية ، يعتبر شرطا أساسيا لترقية النمو الاقتصادي و تقليص الفقر ، وقد وضع الحكم الراشد الاقتصادي اربعة عناصر ضمن وثيقة معايير و محددات التقييم من قبل النظراء للحكم الراشد تتمثل في :

1-ترقية سياسات الاقتصاد الكلي.

2-وضع سياسات إقتصادية شفافة تنبؤية ذات مصداقية قائمة على التسيير السليم للمالية العمومية.

3-مكافحة الرشوة و تبييض الاموال

4-تسريع الاندماج الجهوي و الذي يعتبر حاسما لخلق تنمية متكاملة لإفريقيا.

5-حماية حقوق الفئات الضعيفة .

ثالثا :حوكمة الشركات

تهتم حوكمة الشركات من منظور الالية الافريقية للتقييم من قبل النظراء بدور الدول في صناعة عناصر ملائمة لمحيط المؤسسة و خلق أقصى تقارب بين مصالح الافراد ، المؤسسات و المجتمع ، وقد حددت الوثيقة المتضمنة تقييم من طرف النظراء خمسة أهداف لحوكمة الشركات :

1- ضرورة خلق محيط ملائم و إطار قانوني فعال للنشاط الاقتصادي.

2- التأكد من تصرف المؤسسات كمجموعات محترمة لحقوق الانسان و متحملة للمسؤولية الاجتماعية و ديمومة البيئة .

3- ترقية إعتقاد قواعد أخلاقيات الأعمال في مجال تحقيق أهداف المؤسسات.

4- ضمان معاملة جميع الشركات و أصحاب المصلحة بإنصاف و عدالة .

5- وضع شروط لمحاسبة الشركات و المسيرين.

رابعا :التنمية الاجتماعية و الاقتصادية

يعتبر البعد الاجتماعي و الاقتصادي من أهم أبعاد الحكم الراشد نظرا لعلاقته الوثيقة بالسياسات العامة و تأثيره على نوعية حياة السكان و الوفرة المادية و إرتباط ذلك بدور المجتمع المدني و إستقلاليتة ، و تتمثل الاهداف الرئيسية في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية حسب وثيقة التقييم من قبل النظراء في :

1-ترقية الاعتماد الذاتي و تعزيز القدرات من أجل التنمية .

2-تسريع الأهداف الاجتماعية الاقتصادية لبلوغ تنمية مستدامة و القضاء على الفقر .

3-دعم السياسات و اليات تقديم الخدمات و المردودية في المجالات الأساسية للتنمية الاجتماعية.

4-تمكين المواطن خاصة الشريحة الفقيرة في المناطق الريفية من سهولة الوصول الى الماء الشروب ،

الطاقة ، التمويل ، الأسواق ،والى تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

5-تشجيع المشاركة الموسعة في عملية التنمية من طرف الاطراف الفاعلة على كل المستويات.

المبحث الثالث: التنمية المستدامة كأهم أهداف مبادرة النيباد

تسعى الدول الافريقية من خلال مبادرة النيباد الى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة و هذا باستغلال الموارد الطبيعية المتاحة إستغلالا عقلانيا يضمن إستمرارية الاستفادة منها عبر الأجيال في إطار ما يسمى بالتنمية المستدامة التي أصبحت هدف تسعى كل الدول لتحقيقه ,ولذلك إرتأينا أن نخصص هذا المبحث لإعطاء لمحة عن التنمية المستدامة من خلال التطرق لمفهومها ,أهدافها و أبعادها الأربعة

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

ظهر مفهوم التنمية المستدامة بقوة في أواخر القرن الماضي ليحتل مكانة هامة لدى الباحثين والمهتمين بالبيئة وصناع القرار ويعود هذا الاهتمام إلى محدودية الإمكانيات المتاحة في العالم وزيادة الحاجات الإنسانية التي يرغب الأفراد بإشباعها .

أولاً:تعريف التنمية المستدامة

هناك العديد من التعاريف للتنمية المستدامة نذكر منها:

التعريف الأول : إن التعريف الأكثر شهرة للتنمية المستدامة هو الذي قدمته لجنة برانتلاند و هي اللجنة الولية للبيئة و التنمية سنة 1987 ،حيث عرفت أنها التنمية التي تسمح بتلبية إحتياجات و متطلبات الجيل الحاضر دون المساس بمقدرة الاجيال المستقبلية على تلبية إحتياجاتها.¹

¹ Xavier Michel Et Autre ; « **Management Des Risquer Pour Un Développement Durable** » L' usine Nouvelle Série Gestion Industrielle ,paris ,2009,p34

التعريف الثاني : هي عملية شاملة تتناول مختلف مقومات الحياة الاجتماعية , معتمدة في ذلك على تخطيط شامل لمختلف الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع و هي تسير في اتجاه محدد لتحقيق أهداف معينة بما لا يتعارض مع الحفاظ على الموارد البيئية ¹.

التعريف الثالث : التنمية المستدامة تعني أن تشبع الاجيال الحاضرة احتياجاتها من السلع و الخدمات دون ان تنقص من مقدرة الأجيال المقبلة على إشباع احتياجاتها².

التعريف الرابع: وهي الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية المتاحة بشكل يكفل الرخاء الاقتصادي و الاجتماعي و تحقيق الاحتياجات الإنمائية و البيئية للأجيال الحالية و المقبلة ³.

من التعاريف السابقة نجد أن التنمية المستدامة هي رؤية مستقبلية تضمن إستمرارية إنتاجية الموارد الطبيعية بدون إحداث ضرر بالبيئة و المحافظة على حقوق الإنسان أنيا و مستقبلا ,و بالتالي فهي تؤكد على أن حاجيات الفرد تمثل الموضوع المركزي في التنمية مثل التعليم , الصحة , العمل ... الخ , ومن هنا ظهر الدور الجديد للدولة في توجيه إنفاقها العام نحو تشجيع الاستثمار و ذلك بهدف تحقيق التنمية المستدامة التي نجد من بين خصائصها ما يلي:⁴

1- أنها لا تسعى لتقدم فئة معينة في أماكن معينة و لسنوات محدودة بل للبشرية جمعاء و على إمتداد

المستقبل البعيد.

¹ سلامة سالم سالمان , تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة , المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئي , تونس , 2006 , ص 45.

² محمد عبد القادر عطية , اتجاهات حديثة في التنمية , دار الجامعية للنشر , لبنان , 2004, ص 24.

⁴ محمد عجيلة و بن نوي مصطفى , دور التنمية المحلية والإدارة العمومية في تحقيق التنمية المستدامة , الملتقى الدولي حول تسيير الجماعات المحلية و الواقع و التحديات (دراسة حالة تجارب بعض الدول) - , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة سعد دحلب البليدة .الجزائر , 2010, ص 6.

- 2- أن هذه التنمية هي تنمية تفي باحتياجات الجيل الحاضر دون المساس بحق الأجيال القادمة في توفير إحتياجاتها¹.
- 3- تتوجه أساسا لتلبية إحتياجات الطبقة الفقيرة أي أنها تسعى للحد من الفقر .
- 4- الحفاظ على التوازن البيئي فلا يمكن أن نضحي بالتوازن في المنظومة البيئية على حساب إشباع إحتياجاتنا.²
- 5- لها بعد نوعي يتعلق بتطبيق الجانب الروحي و الثقافي , و الإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات .
- 6- للتنمية المستدامة بعد دولي يتعلق بضرورة تدخل الدول المتقدمة لتنمية الدول المتخلفة.³
- 7- تقوم التنمية المستدامة على اساس تلبية متطلبات اكثر الشرائح فقرا في المجتمع و تسعى الى الحد من تفاقم الفقر المجتمع.⁴
- 8- المساواة و مراعاة حقوق الاجيال اللاحقة ، فهي تنمية تراعي و توفر حق الاجيال الحاضرة و اللاحقة من الموارد الطبيعة⁵.
- 9- هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق و التكامل بين سياسات استخدام الموارد و إتجاهات الاستثمار و الاختيار التكنولوجي و يجعلها كلها تعمل بتناغم و إنسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها و يحقق التنمية المستدامة⁶.

¹ بلعروز بن علي و محمد الطيب محمد , دليلك في الاقتصاد , دار الخلدونية , الجزائر , 2008 ص 242.

² خليل حسين, السياسة العامة في الدول النامية , دار المنهل , لبنان, 2007, ص 64.

³ سحر قدوري الرفيعي , التنمية المستدامة مع التركيز على الإدارة البيئية: إشارة خاصة للعراق, المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئي , تونس, 2006.

⁴ عباس صلاح , التنمية المستدامة في الوطن العربي , مؤسسة شباب الجامعة , مصر , 2010 , ص 57.

⁵ محمد عبد القادر عطية , مرجع سابق , ص 29 .

⁶ عبد العزيز قاسم محارب , الاثار الاقتصادية لتلوث البيئة , مركز الاسكندرية للكتاب , مصر , 2006 , ص 54.

10- تقوم التنمية المستدامة على التدخل إراديا من الدولة لاجراء تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد ، ودفع المتغيرات الاقتصادية نحو النمو بأسرع من النمو الطبيعي لها و علاج ما يقتلان بها من إختلال¹

ثانيا: أهداف التنمية المستدامة

تسعي التنمية المستدامة لتحقيق عدة أهداف منها :

1- الأهداف الاقتصادية: من أهم الأهداف الاقتصادية التي تحققها التنمية المستدامة نجد :²

أ- رفع الكفاءة الإنتاجية للعمال و ذلك من خلال دمجهم في دورات تكوينية تسمح لهم بالتعرف على أحدث التقنيات.

ب- زيادة الاعتماد على المدخرات المحلية كمصدر للاستثمار.

ج- تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة لذلك فهي تعمل على إستخدامها وصرفها بشكل عقلاني.

د-ضمان الإمداد الكافي و الاستعمال الجيد للموارد في مجال التنمية الصناعية.

2-الأهداف الاجتماعية : تسعى التنمية المستدامة لتحقيق الأهداف الاجتماعية التالية:³

أ- ربط التكنولوجيات الحديثة بأهداف المجتمع و ذلك من خلال توعية الأفراد بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي , و كيفية إستخدام الموارد المتاحة و الجديدة منها في تحسين الظروف المعيشية للمجتمع دون أن ينجم عن ذلك مخاطر أو آثار سلبية على البيئة و المواطنين .

¹ الطيب داودي ، الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية ، الطبعة الاولى ن دار الفجر للنشر و التوزيع ، مصر ، 2008 ، ص 05.

² محمد عجيلة و بن نوي مصطفى،مرجع سابق،ص7.

³ عثمان محمد غنيم و ماجد أحمد أبو زنت ، التنمية المستدامة -فلسفتها و أساليبها و تخطيطها و أدوات قياسها - ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ،الاردن،2001،ص 29.

ب- تعزيز وعي السكان بخطورة المشاكل البيئية القائمة و تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها , و حثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد و متابعة و تقييم برامج التنمية.

ج- التنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان و البيئة , و تتعامل مع النظم الطبيعية و محتوياتها على أنها أساس حياة الإنسان .

3- الأهداف البيئية: تتمثل الأهداف البيئية للتنمية المستدامة في ¹:

أ- ضمان الاستخدام المستدام و الأمان للأراضي و الموارد المعدنية و الطاقوية .

ب- التوسع في تنمية و إستعمال الطاقات المتجددة .

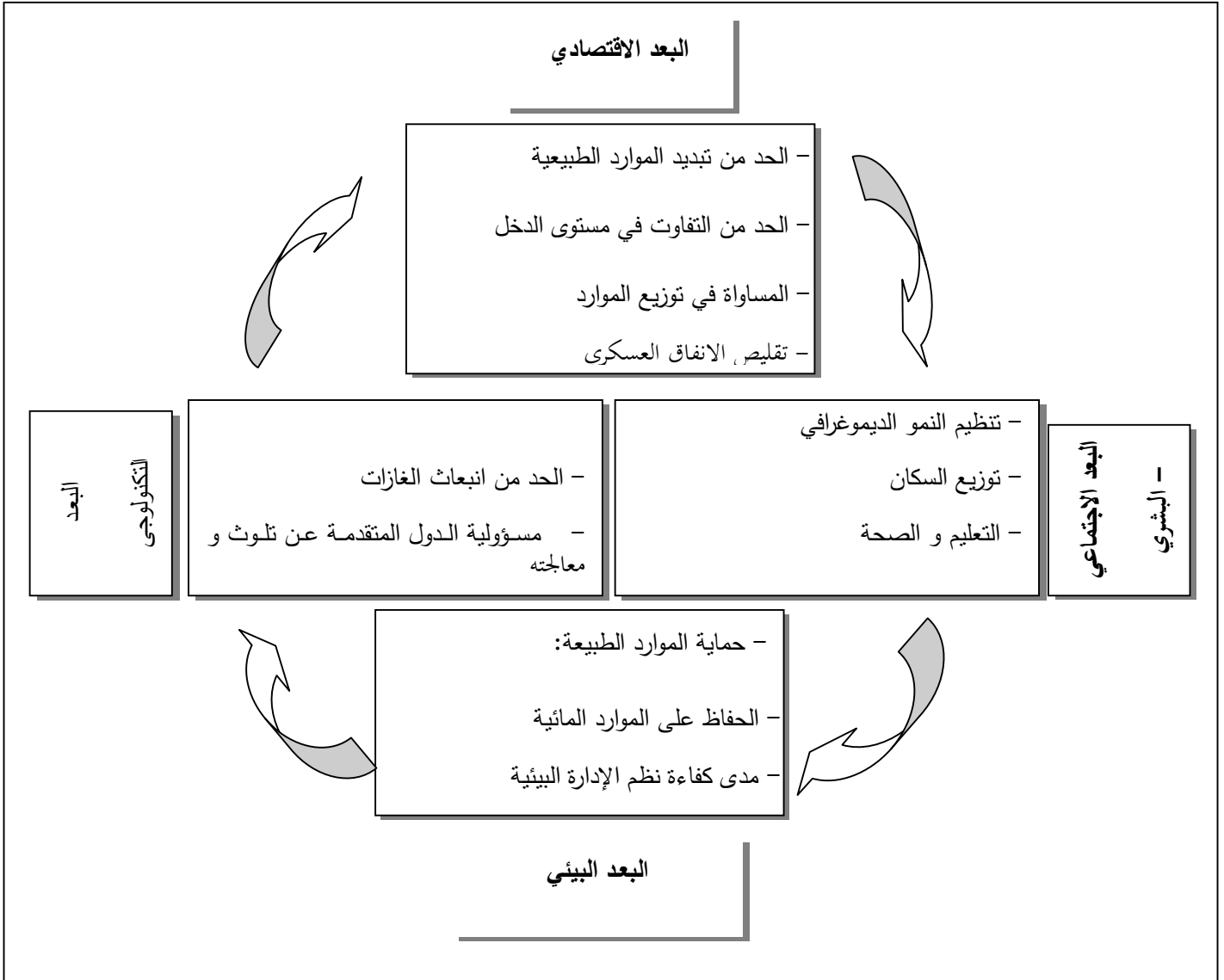
ج- ضمان الحماية الكافية للموارد البيئية .

المطلب الثاني : أبعاد التنمية المستدامة

التنمية تعد المستدامة هدفا تسعى كل الدول لبلوغه باعتباره تضمن تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إغفال إحتياجات الأجيال اللاحقة من الموارد المتاحة ، فالتنمية المستدامة تتطوي على إبعاد اربعة تمثل الأسس التي تقوم عليها و التي يمكن توضيحها في الشكل التالي:

¹ باتر محمد علي وردم , العالم ليس للبيع - مخاطر العولمة على التنمية المستدامة -،الاهلية للنشر والتوزيع ,الأردن،

الشكل رقم (3-2): المخطط يوضح ترابط أبعاد التنمية المستدام



المصدر: عاشور موزيق و بن نافلة قدور, مرجع سابق. ص 14

يوضح المخطط مدى الترابط بين أبعاد التنمية المستدامة فكل منها يكمل الآخر و ذلك بهدف تحقيق

تنمية حقيقية تراعى فيها الرشادة و العقلانية في إستغلال الموارد و هذا لضمان تلبية إحتياجات الجيل

الحالي و الأجيال المستقبلية.

أولاً: البعد الاقتصادي :يتمثل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة أساساً حول كيفية تحقيق نمو الاقتصادي المستدام و ذلك من خلال الرفع من كفاءة رأس المال و كفاءة مختلف عناصر الانتاج و العمل على تخفيض التكاليف و الاستخدام الأمثل و العقلاني لمختلف الموارد¹ و يسعى هذا المبدأ لزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد و القضاء على الفقر من خلال إستغلال الموارد الطبيعية على نحو أمثل²، و من مقومات هذا البعد نجد: الحد من تبديد الموارد الطبيعية، الحد من التفاوت في مستوى الدخل، المساواة في توزيع الموارد ، تقليص الإنفاق العسكري.

1- الحد من تبديد الموارد الطبيعية : إن التنمية المستدامة لدى الدول المتقدمة تعني إجراء خفض عميق و متواصل في استهلاك الموارد الطبيعية و الطاقوية في حين تراها الدول المتخلفة على أنها محاولة للاهتمام بتوظيف الموارد من أجل رفع مستويات المعيشة و عليه لابد من إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة و ذلك بتحسين مستوى الكفاءة في الاستغلال و إحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة إذ لابد من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة³.

2- الحد من التفاوت في مستوى الدخل:

إن هذا التفاوت يرتفع بشكل كبير في الدول المتخلفة عنه في الدول المتقدمة و ذلك لعدم تنفيذ الحلول المناسبة للحد منه و التي نذكر منها:⁴

¹ عبد العزيز قاسم محارب ، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور الاسلامي ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2011 ، ص 174.

² خبابة عبد الله و بوقرة رابح ، الواقع الاقتصادي ، دار شباب الجامعة ، الجزائر ، 2009 ، ص 324.

³ عاشور موزيق و بن نافلة قدور ،مرجع سابق ، ص 15.

⁴ خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، دار الجامعة، مصر، 2007، ص 31.

أ- تحسين فرص التعليم و الرعاية الصحية.

ب- منح قروض للفقراء تكون بسيطة, ميسرة و بدون فوائد.

3- **المساواة في توزيع الموارد** : من بين الأمور التي تشكل حاجزا أمام تحقيق التنمية هي الفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم و الخدمات الاجتماعية و الموارد الطبيعية , و لذا يجب على الدولة الفقيرة و الغنية أن تعملوا معا لتخفيض عبء الفقر و تحسين مستويات المعيشة للمجتمعات و ذلك لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

4- **تقليص الإنفاق العسكري**: في ظل هذا الزخم و التسابق بين الدول من أجل إمتلاك الآلة العسكرية نجد أن الإنفاق العسكري أصبح من الأولويات الاقتصادية للدول المتقدمة و المتخلفة , فكل دولة تعمل على تخصيص جزء كبير من إيراداتها لتمويل نفقاتها العسكرية , وبالتالي لو خصص جزء بسيط من هذا الإنفاق لدعم النشاط الاستثماري لكان له نتائج إيجابية على التنمية.

ثانيا: البعد الاجتماعي : يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان هو جوهر التنمية و هدفها النهائي, و يهتم بالعدالة الاجتماعية و مكافحة الفقر و تقديم الخدمات الاجتماعية الرئيسية إلى أفراد المجتمع¹ و من ضمن المقومات الاجتماعية التي يقوم عليها هذا البعد نجد:²

1- **تنظيم النمو الديموغرافي**: أي العمل على تحقيق خطوات إيجابية نحو تنظيم النمو السكاني و هو أمر بدأ يكتسي أهمية كبيرة لأن النمو السريع للسكان يحدث ضغوطات حادة على الموارد الطبيعية و على قدرة الدولة على توفير الخدمات الاجتماعية لسكانها .

¹ باتر محمد علي وردم , مرجع سابق, ص 189.

² عاشور موزيق و بن نافلة قدور , مرجع سابق, ص16.

2- توزيع السكان: إن للتوجهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية و تطور المدن الكبيرة عواقب بيئية وخيمة فالمدن ينتج عنها نفايات و مواد ملوثة تتسبب في تدمير الأنظمة الطبيعية المحيطة بها ومنه فمنطلق التنمية هنا يقوم على النهوض بالتنمية الريفية و توزيع السكان في المناطق الجبلية و إمدادها بالمشاريع التنموية التي تتناسب و طبيعة هذه المناطق الريفية .

3- الصحة و التعليم: تقوم التنمية المستدامة على استدامة التنمية البشرية و ذلك بالحيلولة دون إلحاق الضرر بالصحة العامة و ضمان التعليم للأفراد من أجل بلوغ الحد الأدنى من المعرفة للمشاركة في النشاطات الاجتماعية.¹

- ثالثا: البعد البيئي

يسعى النظام المستدام بيئيا للحفاظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية (المادية والبيولوجية) لتجنب الاستنزاف والاستخدام اللاعقلاني للموارد المتجددة وغير المتجددة وذلك من خلال:²

1- حماية الموارد الطبيعية: بإعتبارها المصدر الأساس لإنتاج المواد الغذائية والوقود لذلك وجب توفير أقصى حماية لها ابتداء بحماية التربة من التعرية وصولا إلى الاستخدام المفرط للأسمدة والمبيدات التي تؤدي بها إلى فقدان إنتاجيتها وتخرجها من دائرة الأراضي الزراعية، كما أن الضغوط البشرية والحيوانية تضر بالغطاء النباتي والغابات في ظل محدودية جهود التجديد والتوسيع، وكل فشل في صيانة هذه الموارد التي تعتمد عليها الزراعة من شأنها إحداث تناقص في التنوع الغذائي مستقبلا.

¹ محمد علي، مبادئ الاقتصاد و البيئة، المكتبة الاكاديمية، مصر، 1998، ص45.

² خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص ص 35 36 .

2- الحفاظ على الموارد المائية:

التنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه و استخدام المياه السطحية بمعدل لا يحدث اضطرابا في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على المياه.

3- حماية المناخ من الإحتباس الحراري: ساهمت عمليات التصنيع والتكنولوجيا الحديثة والطاقة المستعملة في التضاعف المستمر لحجم الغازات والأبخرة الملوثة فتزايدت معه مخاطر وتغيرات كبيرة في البيئة العالمية من إرتفاع في درجات الحرارة وزيادة سرعة ذوبان المياه المتجمدة وزيادة مستوى سطح البحر، كما يؤدي ذلك إلى تغير أنماط التساقطات المطرية والغطاء النباتي، والتأثير على طبقة الأوزون وزيادة الأشعة فوق البنفسجية كل هذه الأمور من شأنها تقليص الفرص المتاحة للأجيال القادمة .

4- مدى كفاءة النظم الإدارية البيئية : أي تطبيق نظام إدارة بيئية فعال يعمل على الحد من التلوث البيئي بالمصانع والوحدات الإنتاجية الخدمية، ويعمل أيضا على زيادة حجم الإنتاج نتيجة انخفاض حجم المخلفات الهوائية والصلبة والسائلة، وإعادة تدوير الجزء الذي لا يتم التخلص منه عن طريق أساليب الحد من عناصر التلوث البيئي المختلفة¹.

رابعاً: البعد التكنولوجي

يهتم هذا البعد بالتحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفاً تنتقل المجتمع إلى مرحلة التوفير في استخدام الموارد والطاقة بهدف إنتاج حد أدنى من الملوثات والغازات وتبني معايير تحد من تدفق النفايات بإعادة تدويرها

¹ أحمد فرغلى حسن , البيئة والتنمية المستدامة الإطار المعرفي والتقييم المحاسبي, مركز تطوير الدراسات العليا و البحث ، مصر, 2014.ص45 .

والتخلص من الأخرى بطرق سليمة بيئياً، مما يساعد على اتزان النظم البيئية، ويمكننا تحقيق الاستدامة التكنولوجية من خلال الأخذ باعتبارات العناصر التالية:¹

1- الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة:

الكثير من التكنولوجيات المستخدمة في الدول النامية أقل كفاءة وأكثر تسبباً في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في الدول المتقدمة، مما يستوجب الإسراع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة في شكل تعاون تكنولوجي باستحداث أو تطوير تكنولوجيات أنظف تتناسب والاحتياجات المحلية لسد الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية دون المزيد من التدهور البيئي ، كما يستوجب الالتزام بالتشريعات والنصوص المحددة لطرق الاستخراج والاستخدام للموارد والطاقة والتقيد بالأساليب المنصوص عليها قانوناً في كيفية التخلص من النفايات وإحترام المقاييس المحددة في ظل توفر نصوص قانونية خاصة بفرض العقوبات على تلويث البيئة تصل إلى توقيف النشاط.

2- الحد من انبعاث الغازات:

ترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لانبعاث الغازات الحرارية بالحد من استخدام المحروقات وإيجاد مصادر بديلة للطاقة نظيفة بيئياً إذ يتعين على الدول الصناعية اتخاذ المبادرة للحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون وأكسيد الكبريت وإستحداث تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر .

3- مسؤولية الدول المتقدمة عن التلوث و معالجته: تقع على الدول الصناعية مسؤولية خاصة في

قيادة التنمية المستدامة لإسهامها في مشكل التلوث العالمي من خلال إستهلاكها المتراكم للموارد الطبيعية

¹ عاشور موزيق و بن نافلة قدور، مرجع سابق، ص 17.

بالإضافة لامتلاكها الموارد المالية و التقنية و البشرية الكفيلة بأن تكون السباقة لاستخدام تكنولوجيا نظيفة و توجه إقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية.

المطلب الثالث : معوقات التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة تعد هدفا تسعى كل الدول لبلوغه و هذا نظرا لما لها من منافع سواء للجيل الحالي او للأجيال المستقبلية، إلا أن تحقيق استدامة التنمية يواجهه العديد من المعوقات ، نذكر منها :¹

أولا :معوقات بيئية

و يمكن تلخيصها فيما يلي :

1-ارتفاع نسب التلوث بمختلف أشكاله الأمر الذي يهدد التنوع و التوازن الايكولوجي.

2-نقص الوعي البيئي سواء لدى العمال في المؤسسات أو لدى عامة الناس.

3-استنزاف الثروات الطبيعية : لا يمكن للنمو أن يحقق أهداف التنمية المستدامة إذا كان سببا رئيسيا في خفض الموارد الطبيعي الذي يفترض أن ترثه الأجيال القادمة ، الأمر الذي يتعارض مع مفهوم التنمية المستدامة و بالتالي نجد الدول المتقدمة تولي اهمية بالغة لأبحاث الطاقة البديلة.

4-انبعاث الغازات السامة و الخطيرة التي تتسبب في مشكلة ثقب الأوزون ، الاحتباس الحراري ، ذوبان الجليد و سقوط الأمطار الحمضية...الخ

¹ سارة بوسعيد ، دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر و ماليزيا ، مذكرة ماجستير غي علوم التسيير ، تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، 2013 ، ص 53.

5-عدم امتلاك التقنيات الحديثة و الخبرات الفنية من أجل اعتماد سياسة إنتاج أنظف.

ثانيا :معوقات اجتماعية

و لعل أهمها ما يلي :

1-تدهور مستوى المعيشة و ضعف مستوى الخدمات الاجتماعية كالصحة و التعليم ، السكن ، النقل ...

2-ارتفاع نسبة الفقر و البطالة.

3-عدم التوزيع العادل للدخل و الثروة بين أفراد المجتمع .

4-التضخم السكاني الكبير الذي لا يتناسب مع معدلات النمو الاقتصادي.

ثالثا :معوقات اقتصادية

نختصرها فيما يلي :

1- ضعف الدخل القومي للبلدان النامية ،وضعف معدلات النمو الاقتصادي و عدم استدامتها كونها تعتمد على الاقتصاد الريعي .

2-انتشار الفساد الاقتصادي و استفحاله على نطاق واسع .

3-تبني فلسفة التنمية المستدامة يتطلب تكاليف اقتصادية مرتفعة في حين الإيرادات لا تكون الا على المدى الطويل .

4-ارتفاع المديونية و خدمات الدين للبلدان النامية.

5-ضعف الاستثمار في مجال تقنيات الإنتاج الأنظف .

رابعا :معوقات سياسية

من أهمها ما يلي :

1-إنعدام الاستقرار السياسي و الأمني : الكثير من الدول النامية في هذه الحقبة من الزمن تعاني من الحروب الأهلية و إنعدام الاستقرار الأمني فيها ، الأمر الذي يولد تخلفا في جميع النواحي الاجتماعية الاقتصادية و التنمية .

2-غياب مبادئ الحكم الراشد من الديمقراطية، مشاركة، ومساءلة، بالإضافة الى غياب دولة القانون .

3- إنتشار الفساد السياسي.

خامسا :معوقات أخرى

بالإضافة إلى المعوقات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية نجد بعض معوقات الاخرى و التي تتمثل فيما يلي :¹

1-التوزيع المتحيز للثروات و المترامن مع الفساد الاقتصادي : و بالتالي فإن تحقيق أي نمو سيستفيد منه جزء من المجتمع دون الآخر ، الأمر الذي يؤثر لامكانية حدوث المزيد من عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي و الأمني خاصة في المجتمعات غير المتماسكة و بالتالي عرقلة التقدم نحو الأفضل بسبب السخط الذي تولده هذه الاوضاع .

2-التناقض في تكاملية الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة : إذ نجد ان النمو في الصناعات و بالتالي في بعض المؤشرات الاقتصادية ، يصاحبه دمار كبير في الأنظمة البيئية ،وما ينتج عن هذا التوسع الاقتصادي من تلوث للماء و الهواء و التربة و خلل في التنوع الايكولوجي الأمر الذي يحد من اجتماع محاور التنمية المستدامة.

3-الفقر و الدين المتراكم : من الصعب تحقيق التنمية المستدامة في دول دفع أكثر من 50 % من دخلها القومي ديونا لدول أخرى ،او لصندوق النقد الدولي ،وبالتالي سيكون جل إهتمامها هو تسديد هذه الديون بدلا من وضع الخطط المستقبلية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة.

¹ نهاد محمد إدريس الشريف ، معوقات التنمية المستدامة متاح على الموقع : <https://hyatok.com>

خلاصة:

نستخلص من خلال هذا الفصل النقاط التالية :

-تعد الجزائر من بين الخمس دول المؤسسة لمبادرة النيباد حيث جاءت هذه المبادرة من أجل تنمية إفريقيا وهي قائمة أساسا على مبدأ الحكم الرشيد و الاعتماد على الموارد الذاتية و خيرات الشعوب الافريقية لتنمية القارة و توسيع الاندماج الجهوي و القاري...الخ؛

-إن آلية مراجعة النظراء كآلية افريقية للمراجعة الذاتية تختص بتقييم أداء و برامج الدول الإفريقية الأعضاء بها و فقا للمبادئ المتفق عليها و ذلك بهدف الوقوف على نقاط الضعف و القوة في هذا الأداء و التعاون لحل المشاكل التي قد تواجه بعض الدول و ذلك من أجل دعم أسس الحكم السياسي و الاقتصادي الرشيد؛

-تعمل الدول الإفريقية وفق مبادرة النيباد إلى تحقيق النهوض باقتصاديات الدول الافريقية لتحقيق التنمية وتوفير إحتياجات الأجيال الحالية دون إغفال أحقية الأجيال القادمة في إستغلال الموارد المتاحة في إطار ما يعرف بالتنمية المستدامة ؛

-تعرف التنمية المستدامة بأنها رؤية مستقبلية تضمن إستمرارية إنتاجية الموارد الطبيعية بدون إحداث ضرر بالبيئة و المحافظة على حقوق الإنسان آنيا و مستقبلا ,و بالتالي فهي تؤكد على أن حاجيات الفرد تمثل الموضوع المركزي في التنمية مثل التعليم , الصحة ,العمل...الخ ومن هنا ظهر الدور الجديد للدولة في حوكمة إنفاقها و توجيهه نحو المجالات الأكثر أولوية.

الفصل الرابع :

إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد
في الجزائر كإلية لترشيد الانفاق العام

تمهيد :

تسعى الجزائر على غرار بقية دول العالم إلى العمل على تكريس مبادئ الحوكمة في تسيير مؤسساتها و هذا من أجل الاستفادة و الاستغلال الأمثل لمواردها ، فالحوكمة و من خلال تطبيق مبادئها (الشفافية ، المساءلة ، المشاركة ...) تعد عاملا مهما لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تسعى الجزائر الى بلوغها ، إلا ان بلوغ التنمية الاقتصادية يتطلب توجيه الموارد المالية نحو المجالات المخصصة لها بطريقة عقلانية و رشيدة ، و لبلوغ مستوى الرشادة في الانفاق العام يتطلب العمل بمبادئ الحوكمة و على رأسها محاربة الفساد بثتى انواعه ، فالاقتصاد الذي يعاني من تقشي ظاهرة الفساد لا يمكن ان يحقق الغاية من سياسات الانفاق العام .

و من خلال هذا الفصل سنتطرق الى الفساد في الجزائر باعتباره حجرة عثرة في طريق ترشيد الإنفاق العام و سنتعرف أيضا على واقع الحوكمة في الجزائر و واقع ترشيد الانفاق العام في الجزائر وهذا من خلال المباحث الثلاثة التالية :

المبحث الاول : تطور الانفاق العام في الجزائر خلال فترة 2000-2017 ؛

المبحث الثاني : الحوكمة في الجزائر وفق المؤشرات الدولية؛

المبحث الثالث : واقع ، جهود و آفاق ترشيد الإنفاق العام في الجزائر.

المبحث الاول : تطور الانفاق العام في الجزائر خلال فترة 2000-2017

عرفت الجزائر خلال فترة 2000-2017 حجم انفاق عام غير مسبوق في تاريخ الجزائر الحديثة و هذا نظرا لزيادة حجم وارداتها من المحروقات الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول ، الأمر الذي سمح للدولة بالتوسع في إنفاقها العام بكل أشكاله .

المطلب الاول : ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة 2000-2017

قامت الجزائر خلال فترة 2000-2017 بالعديد من البرامج التنموية المكلفة جدا و هذا لتدارك التأخر في تحقيق أسس التنمية المستدامة ، والجدول التالي يبين تطور الانفاق العام في الجزائر لفترة الدراسة.

الجدول رقم (4-1) : تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة (2000-2017) الوحدة مليار دج

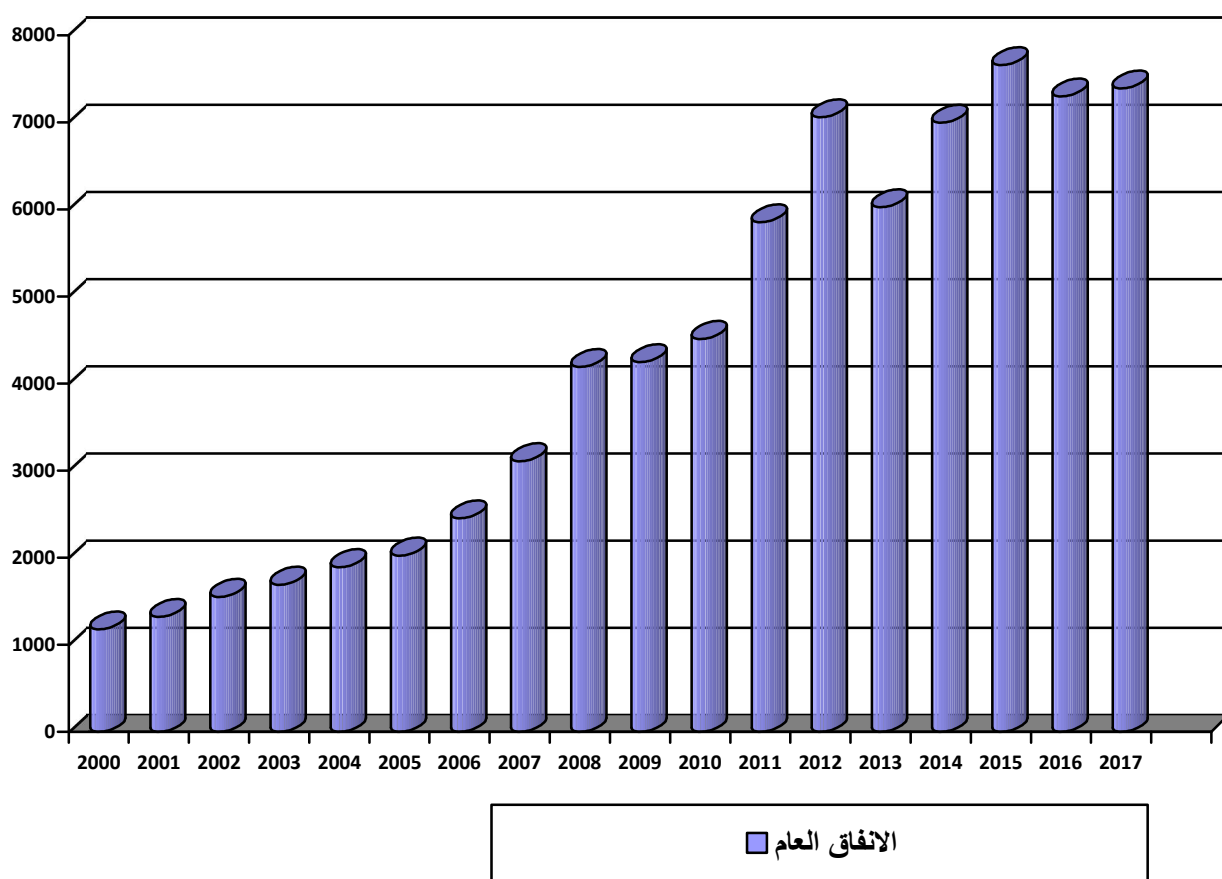
السنوات	مجموع الانفاق العام	مقدار الزيادة	نسبة الزيادة %
2000	1178.1	-	-
2001	1321	142.9	12.12
2002	1550.6	229.6	17.38
2003	1690.2	139.6	9
2004	1891.8	201.6	11.92
2005	2025	133.2	7.04
2006	2453	428	21.13
2007	3108.5	655.5	26.72
2008	4191.1	1082.6	34.82
2009	4246.3	55.2	1.31
2010	4512.8	266.5	6.27
2011	5853.6	1340.2	29.69
2012	7058.1	1204.5	20.57
2013	6024.2	-1037.2	-14.95
2014	6995.7	971.5	16.12
2015	7656.3	660.6	9.44
2016	7297.4	- 358.9	4.68-
2017	7389.9	92.5	1.26

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير بنك الجزائر لفترة 2000-2017.

و قصد توضيح تطور الإنفاق العام خلال فترة 2000-2017 قمنا بتحويل معطيات الجدول رقم (4-1)

إلى أعمدة بيانية على النحو التالي :

الشكل رقم (4-1) : تطور الانفاق العام في الجزائر خلال فترة 2000-2017



المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (4-1)

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن الإنفاق العام في الجزائر يتزايد بشكل مستمر عاما بعد عام ، غير أن نسبة الزيادة تختلف من سنة إلى أخرى و يرجع ذلك الى إرتفاع أسعار البترول بالإضافة إلى الواقع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي الذي شهدته الحكومة و السياسات التي انتهجتها خلال فترة 2000-2017 ، ففي هذه المرحلة اتجهت الجزائر نحو إتباع سياسة إقتصادية جديدة تركز على التوسع في الانفاق العام خاصة و أن كل المؤشرات كانت توحى باستمرار تزايد اسعار البترول ، و هذا ما شجع

الحكومة على اتباع سياسة إنفاقية توسعية ،خاصة خلال فترة 2000 -2015 و يرجع ذلك خصوصا الى البرامج الاستثمارية الخماسية التي إعتمدتها الجزائر في تلك الفترة و المتمثلة في كل من برنامج الانعاش الاقتصادي (2000-2004) ، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) و برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010-2014) و يمكن تحليل تطور الانفاق العام في هذه الفترة كما يلي :

- من 2000 إلى 2004 هذه الفترة تضمنت برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و من خلال الشكل

يتبين أن الإنفاق العام خلال هذه الفترة عرف تزايدا من سنة إلى أخرى ، بمتوسط زيادة يقدر بـ

12.60 % سنويا و هذا لتمويل مختلف المشاريع التي تضمنها برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي

سخرت له مبالغ مالية كبيرة ، إذ بلغ حجم الانفاق العام حده الأقصى خلال سنة 2004 بـ 1891.8

مليار دينار.

- من 2005 إلى 2009 وهي فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو إذ يوضح الشكل السابق أن الإنفاق

العام في هذه الفترة شهد زيادة متسارعة، حيث بلغ متوسط نسبة الزيادة 18.3 % خلال كل السنوات ،

و بلغت الزيادة في الإنفاق العام أقصاها سنة 2008 إذ بلغت 34.82% مقارنة بسنة 2007 .

- من 2010 إلى 2014 يوضح الشكل السابق أن الإنفاق العام خلال فترة برنامج توطيد النمو عرف

زيادة متفاوتة، إذ نجد إرتفاعا في حجم الانفاق العام خلال السنوات الثلاث الاولى 2010 ، 2011 ،

2012، بنسب زيادة تقدر 6.27 % ، 29.69 % و 20.57 % على التوالي و هذا راجع إلى ضخ

الدولة لموارد مالية ضخمة بهدف تنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي .اما في سنتي 2013 ، 2014،

فقد تناقص حجم الانفاق العام و هذا راجع الى إقتراب إنتهاء برنامج توطيد النمو .

- من 2015 الى 2017: إن حجم الانفاق العام خلال هذه الفترة عرف تراجعاً ملحوظاً حيث بلغ سنة 2015 7656.3 ألف مليار دج ليتراجع و يصل الى 7389.9 ألف مليار دج خلال سنة 2017.

أولاً : مقارنة تطور الانفاق العام والايادات العامة خلال فترة 2000-2017

لنتتبع تطور الانفاق العام مقارنة مع الايرادات العامة قمنا بإنجاز الجدول رقم (3-2) و ذلك لمعرفة السنوات التي حدث فيها العجز و السنوات التي حدث فيها فائض في تمويل الانفاق العام و الذي يتجسد في شكل رصيد الموازنة العامة إذ يكون موجب في حالة الفائض و سالب في حالة العجز .

الجدول رقم (4-2) تطور الايرادات و النفقات العامة خلال فترة 2000-2017 الوحدة مليار دج

السنوات	الايرادات العامة	الانفاق العام	رصيد الموازنة
2000	1124.9	1178.1	-53.2
2001	1389.7	1321	+68.7
2002	1576.7	1550.6	+26.1
2003	1525.5	1690.2	-164.7
2004	1606.4	1891.8	-285.4
2005	1714	2052	-338
2006	1841.8	2453	-611.2
2007	1949	3108.5	-1159.5
2008	2190	4191	-2001
2009	3676	4246.3	-570.3
2010	4379.6	4512.8	-133.2
2011	5790.1	5853.6	-63.5
2012	6411.3	7169.9	-758.6
2013	5957.5	6024.1	-66.6
2014	5738.4	6995.7	-1257.3
2015	5103.1	7656.3	-2553.2
2016	5110.1	7297.5	-2187.4
2017	6182.8	7389.3	-1206.5

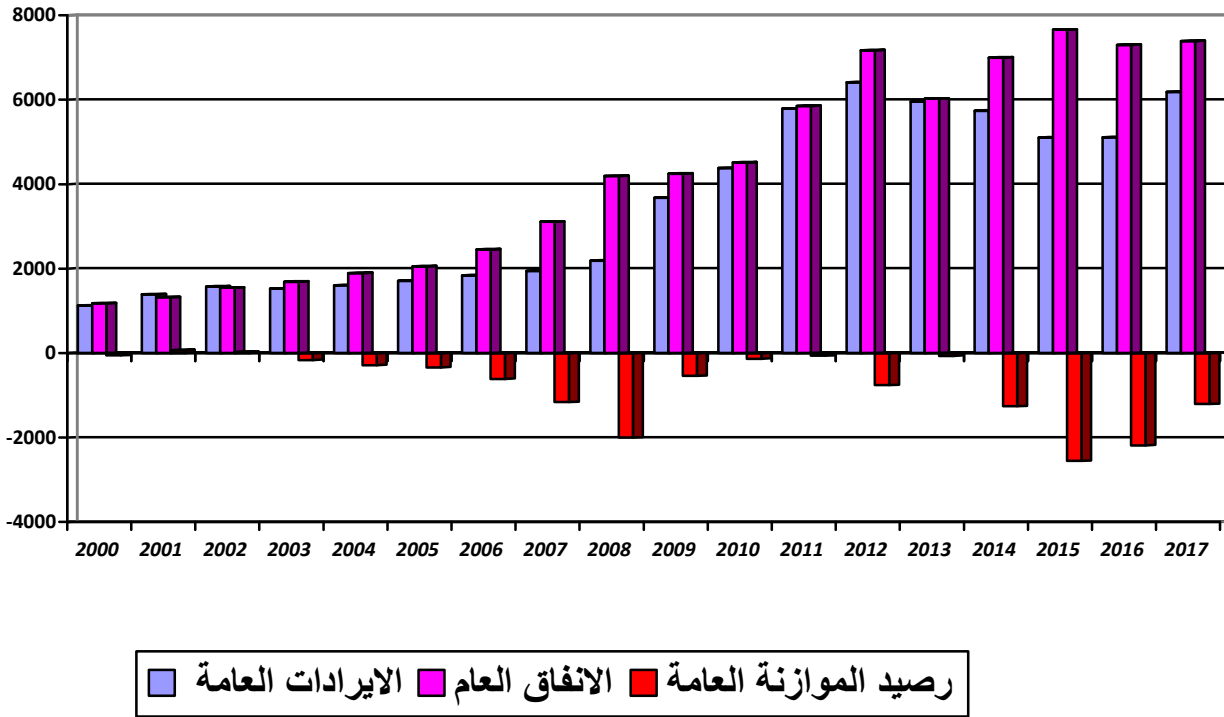
المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على تقارير البنك المركزي لفترة 2000-2017

الفصل الرابع : إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد في الجزائر كالية لترشيد الانفاق العام

و قصد توضيح أكثر لتطور الإيرادات العامة و الانفاق العام و رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال

الفترة (2017-2000) نقوم بنحويل معطيات الجدول أعلاه لأعمدة بيانية على النحو التالي :

الشكل رقم (2-4) تطور الإيرادات و النفقات العامة و رصيد الموازنة العامة



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2-4)

تميزت سنة 2000 بتحقيق الجزائر لعجز في الموازنة العامة نتيجة لارتفاع حجم النفقات العامة مقارنة بالإيرادات ، أما سنتي 2001 ، 2002 فقد حققت الجزائر فوائض مالية معتبرة كنتيجة لارتفاع أسعار المحروقات في الاسواق العالمية خلال نفس السنتين وقد إعتمدت الجزائر في بداية الألفية سعر مرجعي لإعداد الموازنة العامة يقدر ب : 19 دولار للبرميل و ذلك الى غاية سنة 2007 ، و بسبب الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط التي بلغت سنة 2008 متوسط قدر ب 99 دولار للبرميل جعل الدولة ترفع السعر

المرجعي الى 37 دولار للبرميل عند إعداد الموازنة في باقي سنوات الدراسة ، و قد سجلت الإيرادات العامة للدولة ارتفاعا مستمرا لتصل سنة 2014 الى 5738.4 مليار دينار جزائري ، إلا أن انهيار أسعار النفط منذ منتصف 2014 انعكس على الإيرادات بالانخفاض .

كما نلاحظ ارتفاعا متصاعدا في الإنفاق العام منذ سنة 2000 إذ بلغ 1178.1 إلى غاية سنة 2015 حيث بلغ 7656.3 و إرتبط نمو الإنفاق العام في هذه الفترة بالتطور الاقتصادي و الاجتماعي الذي شهدته الجزائر ، أما سنتي 2016 و 2017 فقد شهدتا إنخفاضا في الإنفاق و هذا راجع إلى انهيار أسعار البترول.

و من خلال ما سبق نستنتج أن موازنة الدولة سجلت إيرادات معتبرة خلال فترة 2000 إلى منتصف 2014 نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية (خاصة من سنة 2008 إلى منتصف 2017) إلا أنها إنخفضت منذ المنتصف الثاني لسنة 2014 بسبب تراجع أسعار البترول في أسواق الطاقة العالمية ، و في المقابل تزايد الانفاق العام بوتيرة تفوق الزيادة في الإيرادات العامة مما نتج عنه تزايد العجز في الموازنة العامة ، و ذلك نتيجة البرامج الاقتصادية و التنموية المتبعة من قبل الدولة و التي تهدف إلى إخراج الاقتصاد الجزائري من حالة الركود عن طريق الزيادة في النفقات الموجهة خاصة الاستثمار في البنى التحتية و المنشآت القاعدية و مشاريع الاسكان ، بالإضافة لتحسين مستوى المعيشة.

ثانيا : علاقة الإنفاق العام بأسعار البترول :

إن حجم الانفاق العام يرتبط أساسا بحجم الإيرادات المالية التي تملكها الدولة ، فالموارد المالية هي التي تحدد حجم الانفاق العام و بما أن صادرات الجزائر من المحروقات تمثل 98% من الإيرادات و جب البحث في علاقة تطور الانفاق العام بأسعار البترول و الجدول التالي يوضح ذلك:

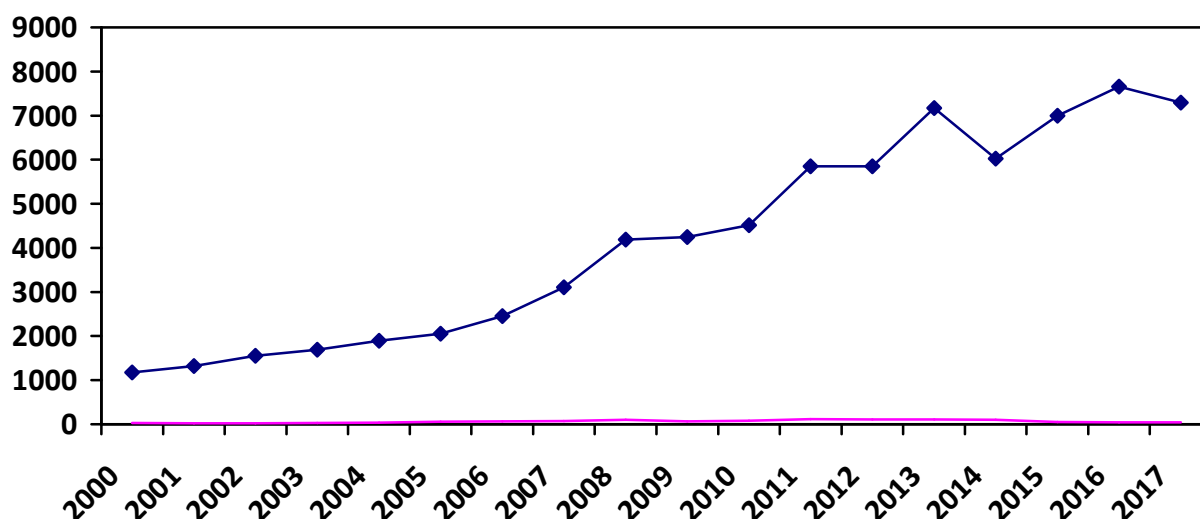
الجدول رقم (3-4): تطور أسعار الانفاق العام و أسعار البترول خلال فترة 2000-2017

السنة	الانفاق العام	سعر البترول	السنة	الانفاق العام	سعر البترول	السنة	الانفاق العام	سعر البترول
2000	1178.1	28.5	2006	2453	65.7	2012	5853.6	111
2001	1321	24.44	2007	3108.5	74.8	2013	7169.9	109.5
2002	1550.6	25.02	2008	4191	99.9	2014	6024.1	98.95
2003	1690.2	28.83	2009	4246.3	62.2	2015	6995.7	52.39
2004	1891.8	38.27	2010	4512.8	80.2	2016	7656.3	43.55
2005	2052	54.52	2011	5853.6	112.9	2017	7297.5	54.25

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات تقارير بنك الجزائر لفترة الدراسة (مليار دج بالنسبة للانفاق العام ، سعر البترول بالدولار)

و قصد توضيح أكثر لتطور الانفاق العام و أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) نقوم بتحويل معطيات الجدول إلى منحنيات بيانية على النحو التالي :

شكل رقم (3-4) منحى يبين تطور الانفاق العام و أسعار البترول خلال الفترة (2000-2017)



المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-4)

سجل الانفاق العام في الجزائر تزايدا كبيرا خلال فترة 2000 الى غاية 2011 و يرجع ذلك الى استمرار إرتفاع سعر برميل البترول طول تلك الفترة بسبب إستمرار نمو الاقتصاد العالمي و الذي بدوره ادى الى ارتفاع الطلب العالمي ، وقد إرتبط هذا الانفاق إرتباطا كبيرا بسعر برميل البترول سواء بالزيادة او بالنقصان كما يمثله الشكل رقم (3-4) ، فقد شهدت سنة 2009 انخفاضا في اسعار البترول حيث انتقل سعر البترول من 99.9 دولار في سنة 2008 الى 62.2 دولار في سنة 2009 جراء الازمة المالية الحاصلة آنذاك ، ليعاود بعدها الصعود من جديد ليصل متوسط سعر البترول الى اكثر من 112.9 دولار للبرميل سنة 2011 ، و من الملاحظ أنه خلال هذا الفترة لم يتم تسجيل انخفاض كبير في الانفاق العام و ذلك لسببين أولهما عودة إرتفاع أسعار البترول من جديد و ثانيهما هو إصرار الدولة على إستكمال برامجها الاستثمارية التي باشرتھا ، في حين أن الفترة الاخيرة و التي بدأت من منتصف 2014 عرفت إنهيارا كبيرا في أسعار البترول حيث إنخفض الى أدنى مستوياته لتبلغ 43.55 دولار للبرميل سنة 2015 (خلال سنة 2015 عرفت انخفاضا بسبة تصل الى 45%)¹.

و تعود أسباب الانخفاض الى الضعف في الطلب على البترول و الزيادة الكبيرة في انتاجه خلال هذه الفترة و نخص بالذكر البترول الصخري في الولايات المتحدة الامريكية إضافة الى التراجع في الاقتصاد الصيني و الركود في العديد من الاقتصاديات الدول النامية الاخرى ، و لم تعرف هذه الاسعار تحسنا كبيرا الى غاية 2017 أين عاودت الصعود من جديد بعدها و لكن بوتيرة بطيئة لتستقر في حدود 54 دولار للبرميل و قد كان لهذا الانهيار أثر سلبي كبير جدا على كل من الإيرادات (إذ تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية في تمويل ميزانيتها العامة) و نفقات، و كما هو موضح في الشكل فقد شهدت النفقات العامة هي الاخرى إنخفاضا في قيمتها و هذا جراء تبني الجزائر لسياسة ترشيد نفقاتها العامة إبتداء من سنة 2015 .

¹ صادق جميلة ، دريال عبد القادر ، إجراءات ترشيد النفقات العمومية في الجزائر في ظل تقلبات اسعار النفط منذ سنة 2014 ، مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد 7 ، العدد 2 ، الجزائر ، 2019 ، ص 63.

المطلب الثاني : هيكل الانفاق العام في الجزائر

إن التزايد المستمر في حجم الإنفاق العام في الجزائر يدفعنا الى البحث و الدراسة في كيفية تخصيص و توزيع نفقاتها بين التسيير و التجهيز ، و من أجل هذا سنتطرق الى هيكل الانفاق العام في الجزائر خلال فترة 2000-2017 و الموضح في الجدول التالي:

أولا : أقسام النفقات العامة في الجزائر خلال فترة 2000-2017

يمكن توضيح حجم نفقات التسيير و نفقات التجهيز خلال فترة الدراسة في الجدول التالي

الجدول رقم (4-4) تطور اقسام الانفاق العام في الجزائر خلال فترة 2000-2017الوحدة: مليار دج

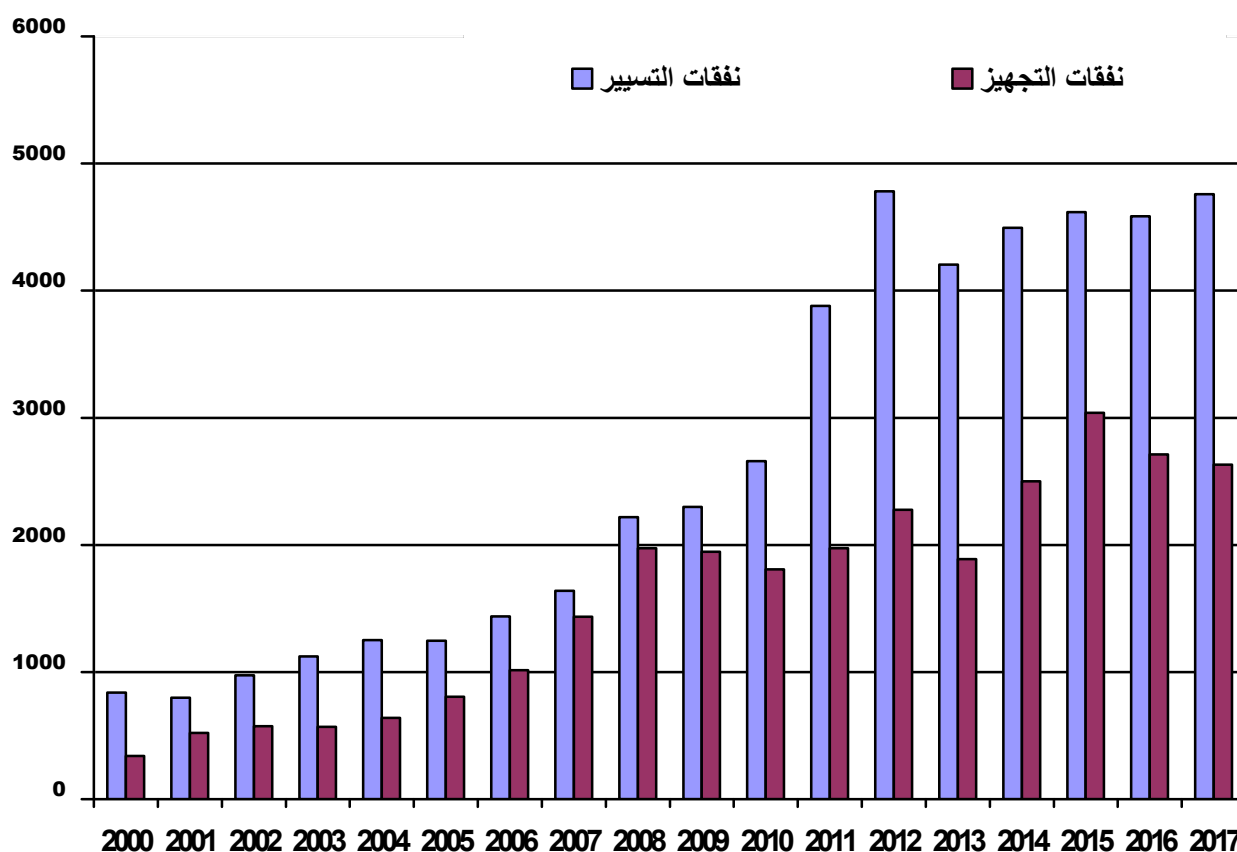
السنوات	نفقات التسيير			نفقات التجهيز		
	المبلغ	نسبة نمو	نسبتها الى إجمالي	المبلغ	نسبة نمو	نسبتها الى إجمالي
		النفقة %	الانفاق %		النفقة %	الانفاق %
2000	838.9	-	71.18	339.2	-	28.81
2001	798.6	-4.8	60.45	522.4	54	39.54
2002	975.6	22.16	62.91	575	10.06	37.09
2003	1122.1	15.01	66.38	568.1	1.2-	33.61
2004	1251.1	11.49	66.13	640.7	12.77	33.86
2005	1245.1	-0.47	61.48	806.9	25.94	38.51
2006	1437.1	15.42	58.58	1015.1	25.8	41.14
2007	1637.9	0.139	52.69	1434.6	41.32	47.3
2008	2217.7	35.39	52.91	1973.3	37.55	47.08
2009	2300	3.71	54.16	1946.3	-1.3	45.83
2010	2659	15.6	58.92	1807.9	-0.71	41.07
2011	3879.2	45.88	66.27	1974.4	9.2	33.72
2012	4782.6	23.28	67.76	2275.5	15.25	32.23
2013	4204.3	- 12.09	69.79	1887.8	-17.03	30.2
2014	4494.3	6.89	64.42	2501.4	32.5	35.75
2015	4617	2.73	60.3	3039.3	21.5	39.96
2016	4583.8	-0.71	62.81	2711.9	-10.77	37.18
2017	4757.8	3.79	64.38	2631.5	-2.96	35.61

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير بنك الجزائر لفترة الدراسة (2000-2017).

و من أجل توضيح أكثر لتطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (2000-2000-

2017) نقوم بتحويل معطيات الجدول منحنيات بيانية على النحو التالي :

الشكل رقم (4-4) تطور اقسام الانفاق العام في الجزائر خلال 2000-2017



المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (4-4)

من أجل تحليل الشكل أعلاه ارتأينا تقسيمها الى فترات زمنية وفق البرامج الخماسية التي سطرته الدولة

خلال فترة الدراسة

1- من 2000 الى 2004 (فترة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي) نلاحظ خلال هذه الفترة أن:

أ-نفقات التسيير: كانت تقدر بـ 838.9 الف مليار دج خلال 2000 لتصل بشكل تصاعدي خلال

خمس سنوات لـ 1251.1 الف مليار دج و هذا سنة 2004 بمتوسط معدل نمو يقدر بـ 10.96 % سنويا

، أما نسبتها الى أجمالي نفقات العامة فقد بلغ خلال هذه الخمس سنوات متوسط يقدر بـ 65.41 % و هذا ما يدل على احتلال نفقات التسيير للجزء الأهم من النفقات العامة خلال هذه الفترة.

ب-نفقات التجهيز :عرفت هي الأخرى إرتفاعا مستمرا خلال هاته الفترة ، بمتوسط معدل نمو يقدر بـ 18.9 % إذ إنتقلت نفقات التجهيز من 339.2 ألف مليار دج سنة 2000 الى 640.7 ألف مليار دج سنة 2004.

2-من 2005 إلى 2009 (فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو) نجد :

أ-نفقات التسيير : عرفت نفقات التسيير لفترة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي نمو تصاعديا بنسبة متوسطة تقدر بـ 10.83 %، إذ بلغت نفقات التجهيز سنة 2005 1245.1 ألف مليار دج لنتزايد تدريجيا خلال خمس سنوات و تصل سنة 2009 إلى أعلى قيمة بـ 2300 ألف مليار دج ، و فيما يخص نسبة نفقات التسيير بالنسبة للإجمالي فقد قدرت بمتوسط قدره 55.96 % و هو دليل على توجيه القسم الأكبر من الإنفاق العام لنفقات التجهيز.

ب-نفقات التجهيز: عرفت نفقات التجهيز لفترة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي نمو بنسبة متوسطة تقدر بـ 25.85 % ، إذ بلغت نفقات التجهيز أقصاها سنة 2008 بغلاف مالي قدر بـ 1973.3 سنة 2006 و هذا من أجل تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية التي جاء بها البرنامج .

3-من 2010 إلى 2014 (فترة برنامج توطيد النمو) نجد :

أ-نفقات التسيير : عرفت نفقات التسيير خلال هذا البرنامج نمو كبيرا جدا إذ فاقت نسبتها من المجموع العام للنفقات 65 % ، و هذا على حساب نفقات التجهيز و يفسر ذلك بمرونة التوظيف في القطاع العام .

ب-نفقات التجهيز: شهدت نفقات التجهيز خلال هذه الفترة نموا متفاوتا إذ انتقلت من 1807.9 سنة 2010 إلى 2501.4 الف مليار دج سنة 2014 ، و يجب الإشارة إلى أنه و بالرغم من تزايد حجم نفقات التجهيز خلال هذه الفترة إلا أنها لم تمثل سوى ما يقل عن 35 % كمتوسط من حجم الانفاق العام 4-من 2015 الى 2017 خلال هاته الفترة نجد أن نفقات التسيير عرفت زيادة طفيفة ، إلا انها بقيت تحتل الحيز الاكبر من حجم الانفاق العام بمتوسط يفوق 62 % ، أما نفقات التجهيز فقد شهدت تراجعاً من 3039.3 الف مليار دج خلال 2015 الى 2631.5 الف مليار دج خلال 2017 و هذا راجع الى تقييد الاستيراد و تراجع حجم الايرادات خلال هذه الفترة.

من خلال هذا التحليل يمكن استنتاج النقاط التالية :

- لقد عرفت نفقات التجهيز تزايداً مستمراً بنسبة متوسطة تقدر ب 14 % خلال فترة الدراسة
 - إن نفقات التجهيز خلال هاته الفترة و رغم تزايدها من سنة الى أخرى إلا انها لم تمثل سوى 37.7 % كمتوسط من مجموع الانفاق العام .
 - إن نفقات التسيير في الجزائر خلال فترة الدراسة عرفت تزايداً متصاعداً بلغ نسبة 10.79 % كمتوسط خلال فترة الدراسة.
 - لقد إحتلت نفقات التسيير الجزء الاكبر من حجم الانفاق العام بمتوسط 62.3 % من مجموع النفقات العامة.
- وهذا ما يتطلب دراسة مكونات نفقات التسيير للتوصل الى النفقات الأكثر إستقطاباً للأغلفة المالية خلال هذه الفترة.

ثانيا : مكونات نفقات التشغيل و نفقات التجهيز في الجزائر خلال فترة 2000-2017

للتعرف أكثر على هيكل الانفاق العام في الجزائر يجب التعرف على مكونات كل من نفقات التشغيل و التجهيز و هذا لمعرفة الوجهة الحقيقية للإنفاق العام.

1-مكونات نفقات التشغيل : تتكون نفقات التشغيل في الجزائر عموما من نفقات المستخدمين ،منح

المجاهدين ، مواد ولوازم و تحويلات جارية و فوائد الدين العام.

جدول رقم (4-5) تطور مكونات نفقات التشغيل خلال فترة 2000- 2017

السنة	نفقات المستخدمين	منح المجاهدين	مواد و لوازم	تحويلات جارية	فوائد الدين العمومي
2000	261.6	60.6	54.6	300.4	161.7
2001	288.8	56.1	59.1	247.1	147.5
2002	301.1	74	69.8	387.7	143
2003	329.9	63.2	58.8	556.9	114
2004	391.4	69.2	71.7	633.6	85.2
2005	418.5	79.8	76	597.6	73.2
2006	447.8	92.5	95.7	733.3	68.6
2007	526.2	101.6	93.8	871.8	80.5
2008	711	103	111.7	1230.6	61.4
2009	746.6	130.7	112.5	1482.1	37.4
2010	991	151.3	121.7	1140.2	33.2
2011	1774.7	163.2	129.7	1774.2	37.7
2012	1988.4	185.3	135.2	2431.7	42
2013	1855.3	226.5	149.1	1856.5	44.2
2014	2007.2	218.4	161.9	2069	37.8
2015	2170.9	223	179.7	2000.8	42.6
2016	2313.1	226	185.5	1812.4	46.8
2017	2286.1	215.8	119.8	1982.1	154

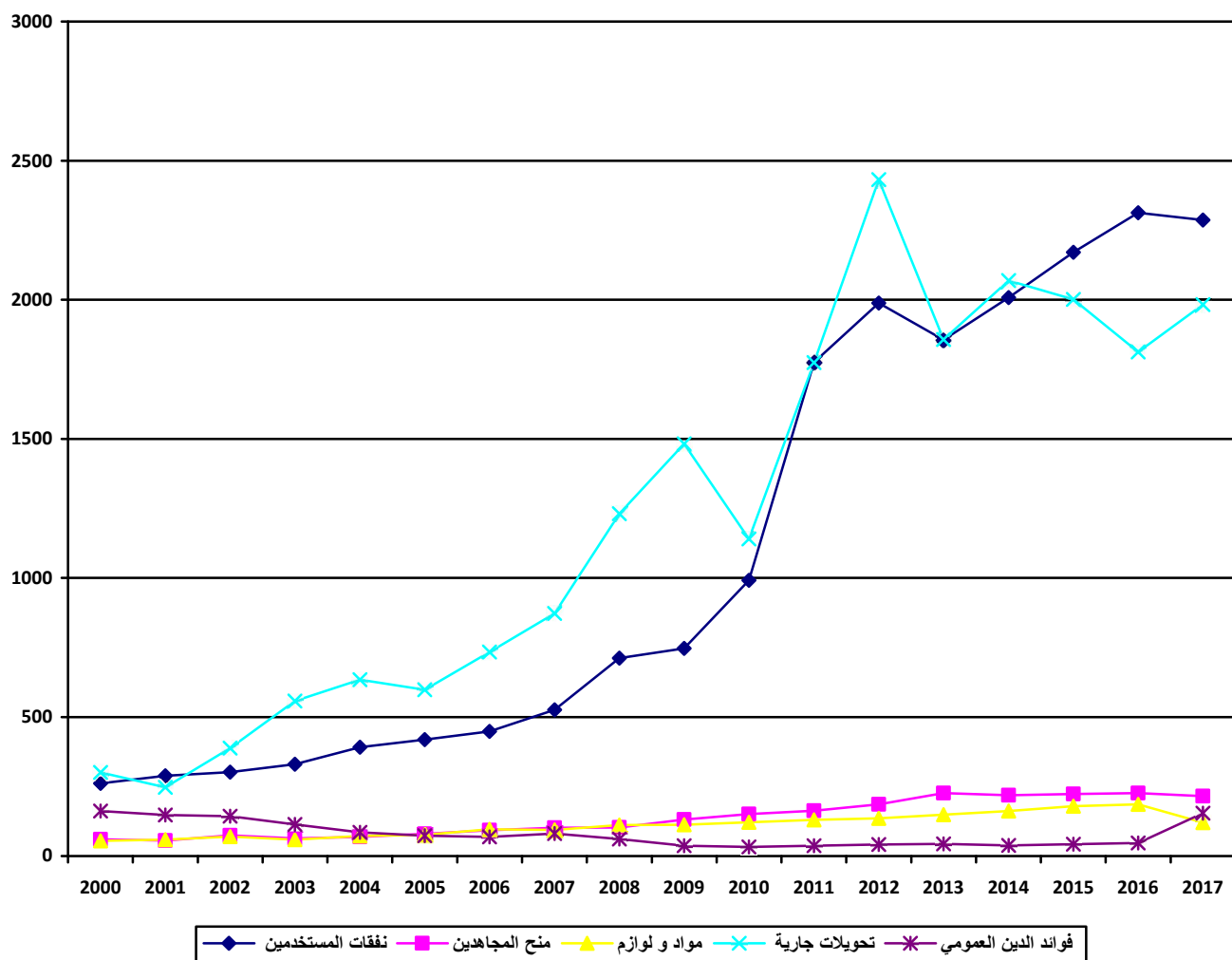
المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير بنك الجزائر لفترة 2000-2017

الفصل الرابع : إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد في الجزائر كالية لترشيد الانفاق العام

و قصد توضيح أكثر لمكونات نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) قمنا بتحويل

معطيات الجدول إلى منحنيات بيانية على النحو التالي :

الشكل رقم (4-5) تطور مكونات نفقات التسيير خلال فترة 2000-2017



المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (4-5)

من خلال المنحنى السابق يتبين أن :

أ- بالنسبة لنفقات المستخدمين : تعد نفقات المستخدمين احد النفقات التي حازت على الجزء الأكبر من حجم نفقات التسيير خلال فترة الدراسة و التي عرفت تزايدا مستمرا إذ نجدا أنها إنتقلت من 261.5 ألف مليار دج خلال سنة 2000 الى 764.6 خلال سنة 2009 ، و لكن ابتداء من سنة 2010 الى غاية

2017 تزايدت بشكر كبير جدا حيث إنتقلت من 991 سنة 2010 لتصل الى 2286.1 سنة 2017 و هذا نظرا لمرونة التوظيف في القطاع العام الذي صاحب البرامج الخماسية التي رصدت لها مبالغ مالية طائلة.

ب- بالنسبة للتحويلات الاخرى تعد أيضا من البنود التي تحتل حيزا كبيرا من نفقات التسيير و قد شهدت تزييدا مستمرا خلال فترة من 2000 الى 2010 حيث انتقلت من 300.4 الى 1140.2 ، لكن الملاحظ ان هذه النفقات قفزت بـ 1291.5 مليار دج من سنة 2010 الى 2012 اذ بلغت 2431.7 ألف مليار دج خلال 2012 و هذا راجع اساسا الى الزيادة الكبيرة التي شهدتها بند "تحويلات اخرى" لدعم الاسعار و الجماعات المحلية...الخ ، اما الفترة الممتدة من 2013 الى 2017 فقد عرفت تفاوتاً في حجم المبالغ المخصصة للتحويلات الاخرى مع المحافظة على إحتلالها لجزء كبير من نفقات التسيير.

ج- بالنسبة لنفقات المجاهدين : فقد عرفت زيادات خلال فترة الدراسة لكن بشكل بطيء و منتظم حيث إنتقلت نفقات المجاهدين من 60.6 الف مليار دج سنة 2000 الى 215.8 الف مليار دج سنة 2017 ، أما نفقات المواد و اللوازم فقد انتقلت من 54.6 الف مليار دج سنة 2000 الى 119.8 الف دج سنة 2017 .

د- فوائد الدين العام نلاحظ من خلال المخطط ان فوائد الدين العام عرفت إنخفاضا خلال فترة الدراسة حيث إنتقلت من 161.7 الف مليار دج سنة 2000 الى 64.8 الف مليار دج سنة 2016 و يجب الاشارة الى انها عادت للارتفاع سنة 2017 لتصل الى 154 الف مليار دج.

2-مكونات نفقات التجهيز : وجهت نفقات التجهيز في الجزائر أساسا من أجل تحسين الظروف المعيشية للسكان ، تطوير المنشآت الأساسية ، دعم التنمية الاقتصادية ، تطوير الخدمة العمومية و نفقات أخرى.

جدول رقم (4-6) : مكونات نفقات التجهيز في الجزائر خلال 2000-2017

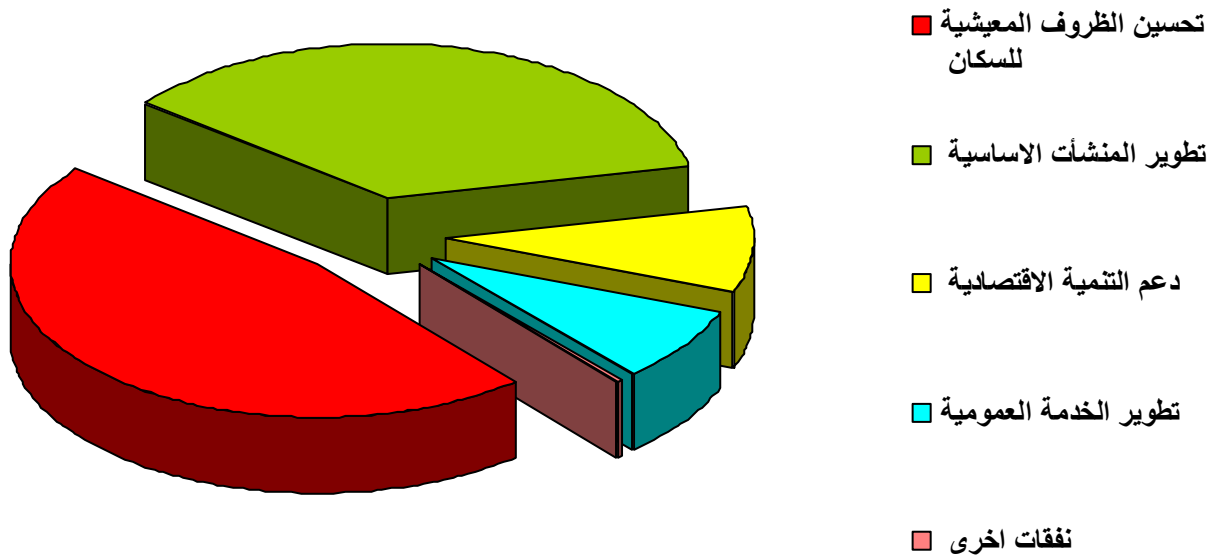
البيان	المبلغ بالآلاف مليار دج
تحسين ظروف معيشة السكان	14811.02
تطوير المنشآت الأساسية	11455
دعم التنمية الاقتصادية	2884.2
تطوير الخدمة العمومية	2466.28
نفقات أخرى	1237.38

المصدر : من إعداد الطالب إعتقادا على برامج البرامج الخماسية و تقارير بنك الجزائر لفترة (2000-2017)

ومن أجل توضيح مكونات نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) قمنا بتحويل

معطيات الجدول الى دائرة نسبية على النحو التالي :

شكل رقم (4-6) : مكونات نفقات التجهيز في الجزائر خلال 2000-2017



المصدر : من إعداد الباحث إعتقادا على جدول رقم (4-6)

من خلال الشكل أعلاه نستخلص :

أ-إن النفقات المخصصة لتحسين المعيشة قد حازت على جزء كبير من نفقات التجهيز خلال فترة الدراسة و هذا راجع للأغلفة المالية التي رصدت لقطاع السكن و التربية الوطنية ، التعليم العالي ، الصحة ، التكوين المهني و الشباب و الرياضة و كل ما يتعلق بتحسين الظروف المعيشية للمواطن حيث عرفت هذه المرافق إما بعث مشاريع جديدة او صيانة أو تهيئة و تطوير .

ب- لقد حازت النفقات المخصصة لتطوير البنية التحتية على جزء كبير من الاغلفة المالية المخصصة للتجهيز خلال فترة الدراسة و هذا من اجل تحسين البنية التحتية التي كانت مهترئة بعد العشرية السوداء ، حيث خصصت مبالغ مالية كبيرة لانجاز الطرقات (الطريق شرق غرب و غيرها من الطرق الرئيسية و الجانبية) ، بناء السدود ، الموانئ ، المطارات... الخ

ج- دعم التنمية الاقتصادية: هذا البند هو الاخر إستفاد من أغلفة مالية معتبرة مرتكزة اساسا على :

- دعم قطاع الفلاحة.

- إنعاش و تحديث المؤسسات الصناعية العمومية .

- إنشاء و تحديث مناطق النشاط الصناعي.

- تطوير قطاع الصيد البحري و غيره .

د- تطوير الخدمات العمومية ، وذلك من خلال :

- تحسين خدمات الرعاية الصحية.
- توفير التعليم المجاني .
- توفير السكن و المياه و مختلف الخدمات ذات الطابع الاجتماعي.

المطلب الثالث : المخططات الإنفاقية خلال فترة 2000-2017

عرفت الجزائر في بداية الألفية الثالثة العديد من البرامج التنموية و التي سطرت في شكل خماسية تهدف الى تحقيق تنمية اقتصادية و هذا بدء برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) ، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) ، ثم برنامج توطيد النمو (2010-2014) و صولا لبرنامج الخماسي (2015-2019).

أولا : برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)

يعد برنامج الانعاش الاقتصادي برنامجا استثماريا عموميا متوسط الاجل امتد لأربع سنوات (2001-2004) ، خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار ما يعادل 7 مليار دولار خصص اساسا لدعم نفقات التجهيز، و يستهدف البرنامج الوصول الى معدلات نمو سنوية تتراوح بين 5 % و 6 % ، و يتبنى هذا البرنامج النظرية الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال و الجدول التالي يبين مضمون برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004.

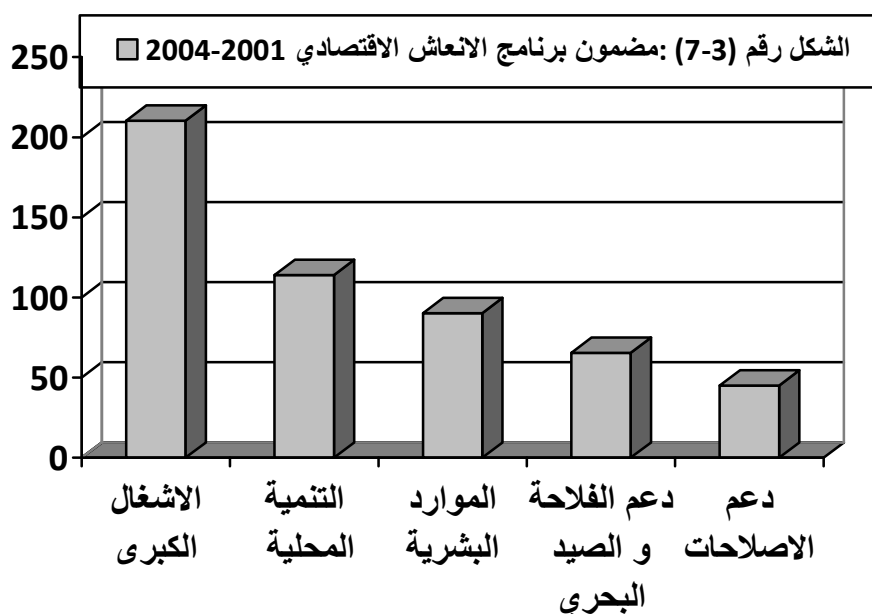
الجدول رقم (4-7) مضمون برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004

المحاور	المبالغ بالملايير دج	النسبة
الاشغال الكبرى	210.4	40.07
التنمية المحلية	114	21.71
الموارد البشرية	90.2	17.18
دعم الفلاحة و الصيد البحري	65.4	12.45
دعم الاصلاحات	45	8.57
المجموع	525	100

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على قانون المالية التكميلي لسنة 2001

وقصد توضيح أهم المحاور التي رصدت لها أغلفة مالية خلال برنامج الانعاش الاقتصادي

حولنا معطيات هذا الجدول الى الاعمدة بيانية التالية :



المصدر من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (4-7)

و يتضح من الشكل أعلاه أن الدولة أعطت أهمية خاصة للأشغال الكبرى و هذا من أجل تحسين البنية التحتية المتهترئة من جراء الاوضاع التي شهدتها الجزائر طوال العشرية السوداء، إذ خصصت لها قيمة 210 مليار دج أي بنسبة 40.1% من مجموع الغلاف المخصص لهذا البرنامج ، ثم يليها محور التنمية المحلية ب 114 مليار دج ، فمحور دعم الفلاحة و الصيد البحري ب 65.5 مليار دج أي بنسبة 21.7 % .

ثانيا : البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر في إطار مواصلة وتيرة البرامج و المشاريع التي سبق

إقرارها و تنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، وذلك بعد تحسن

الوضعية المالية للجزائر نتيجة الارتفاع الذي سجل في أسعار البترول ،حيث أقرت الدولة هذا البرنامج

الذي من شأنه تحسين مستوى معيشة المواطن و تحقيق التنمية الاقتصادية.

1- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 :خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدره

4202.7 مليار دج و الذي وزع على خمسة محاور أساسية وكان ذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (4-8): مضمون البرامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

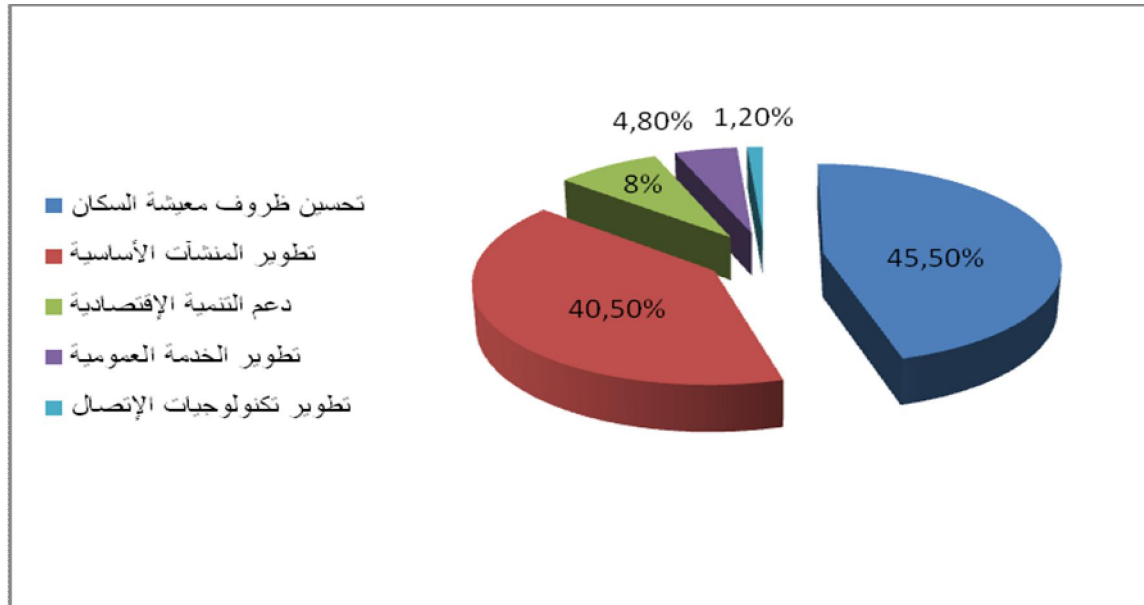
النسبة (%)	المبالغ بالمليار دج	المحاور
45.5	1908.5	تحسين ظروف معيشة السكان
40.5	1703.1	تطوير المنشآت الأساسية
8	337.2	دعم التنمية الاقتصادية
4.8	203.9	تطوير الخدمة العمومية
1.2	50.5	تطوير تكنولوجيات الاتصال
100	4202.7	المجموع

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول (<http://www.premier-ministre.gov.dz/>)

وقصد توضيح مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 حولنا معطيات الجدول رقم (3-8)

الى دائرة نسبية على النحو التالي:

الشكل رقم (4-8): مضمون البرامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (4-8)

يلاحظ من الشكل السابق الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة من أجل تحسين الظروف المعيشية للسكان و هذا من خلال تخصيص مبلغ مالي قدره 1908.5 مليار دج أي بنسبة 45.5 % من المبلغ الإجمالي في هذا المجال, كما تم تخصيص مبلغ مالي قدره 1703.1 مليار دج لتطوير المنشآت الأساسية و هو ما يعكس جهود الدولة لتحديث البنية التحتية و المنشآت القاعدية و ذلك بهدف خلق مناخ مشجع على الاستثمار, أما جانب دعم التنمية الاقتصادية و تطوير الخدمة العمومية و تطوير تكنولوجيات الاتصال فقد خصص لها 337.2، 203.9 و 50.5 مليار دج على التوالي من المبلغ الإجمالي للبرنامج.

2- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:

أ- تحديث و توسيع الخدمات العامة: حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبا على نوع و حجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها و توسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة و كتملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل إزدهار الاقتصاد الوطني من جهة أخرى .

ب- تحسين مستوى معيشة الأفراد: وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، كالجانب الصحي، الأمني والتعليمي.

ج- تطوير الموارد البشرية و البنية التحتية : وذلك راجع للدور الذي تلعبه كلا من الموارد البشرية و البنية التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي ، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي لذلك يجب العمل على تطويرها لتجنب مشكل الندرة الذي يميز الموارد التقليدية وهذا عن طريق ترقية المستوى التعليمي و المعرفي للأفراد و الاستعانة بالتكنولوجيات في ذلك ، كما أن البنية التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي و بالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات و إنتقال السلع و الخدمات و عوامل الإنتاج المختلفة.

د- رفع معدلات النمو الاقتصادي: يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

ثالثا : برنامج توظيف النمو (2010-2014)

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات من خلال برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة في

الفصل الرابع : إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد في الجزائر كالية لترشيد الانفاق العام

تلك الفترة ،و استمرت حركية هذا البرنامج خلال فترة 2004-2009 و الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة ،ليدرج برنامج توظيف النمو الاقتصادي الخماسي 2010-2014 و ذلك في إطار الاستمرار في تطبيق سياستها الاقتصادية المرتكزة على دعم الطلب الكلي التي بدأت فيه منذ سنة 2001 ، إذ خصص له غلاف مالي ضخم قدر ب 286 مليار دولار اي 21214 مليار دينار ، 130 مليار دولار خصص لاستكمال ما تبقى من البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005 -2009 ، و حوالي 155 مليار دولار خاصة بالبرنامج الجديد للفترة 2010-2014 .

1-المحاور الاساسية لبرنامج توظيف النمو الاقتصادي 2010-2014

جاء هذا البرنامج مقسما على ستة محاور رئيسية خصصت لها مبالغ مالية حسب الأولوية و ذلك على النحو التالي :

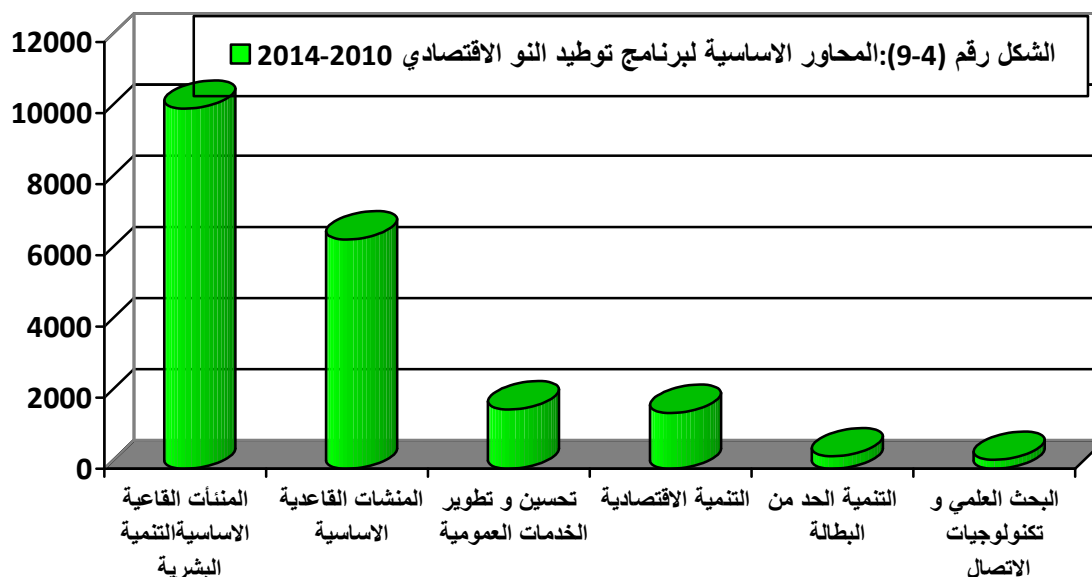
الجدول رقم (4-9) : محاور الاساسية لبرنامج توظيف النمو الاقتصادي 2010-2014

المحور	المبلغ	نسبة
التنمية البشرية	10122	49.5%
المنشآت القاعدية الاساسية	6448	31.5%
تحسين و تطوير الخدمات العمومية	1666	8.16%
التنمية الاقتصادية	1566	7.7%
الحد من البطالة (توفير مناصب شغل)	350	1.8%
البحث العلمي و تكنولوجيا الاتصال	250	1.2%
مجموع	21214	100%

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

و قصد توضيح المحاور الاساسية التي تضمنها برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2010-2014 حولنا

معطيات الجدول السابق الى الاعمدة البيانية على النحو التالي :



المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على جدول رقم (4-9)

من خلال الشكل نجد ان برنامج توظيف النمو يولي اهمية متزايدة لدعم التنمية البشرية التي يعتبرها الخبراء ركيزة اساسية لمواصلة مسار التنمية إذ خصص لها 47.72 % من الغلاف المالي الاجمالي اي ما يقارب 9386 مليار دينار جزائري ، كما تم تخصيص 7728 مليار دج اي 30.4 % من اجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج لدعم المنشآت القاعدية الأساسية و التي تتمثل في البنية التحتية ، اضافة الى تخصيص 1500 مليار دج و 350 مليار دج من المبلغ الاجمالي لهذا البرنامج لكل من التنمية الاقتصادية و مكافحة البطالة ، و 2000 مليار دج و 250 مليار دج لكل من التنمية الصناعية و البحث العلمي و تكنولوجيات الاتصال.

2- أهداف برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2010-2014 : تسعى الحكومة من خلال برنامج توظيف

النمو الاقتصادي 2010-2014 إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها :

-إستكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص .

الفصل الرابع : إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد في الجزائر كالية لترشيد الانفاق العام

-تحسين التنمية البشرية من خلال انجاز المزيد من المنشآت التعليمية و الصحية إضافة الى توفير السكن و الماء الشروب .

-تشجيع إنشاء مناصب شغل من خلال مرافقة الادمج المهني لخريجي الجامعات و مراكز التكوين المهني و دعم انشاء المؤسسات المصغرة ، اضافة الى الكم الهائل من فرص التوظيف التي تنتج عن تنفيذ البرنامج الخماسي و يولدها النمو الاقتصادي.

-تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي و تعميم التعليم و استعمال الاعلام الالي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية أيضا.

-ترقي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية.

-تعزيز الجهود التي بدأ العمل فيها منذ عشر سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

رابعا : البرنامج الخماسي (2015-2019)

جاء البرنامج الخماسي 2015-2019 ليؤكد عزم الحكومة على مواصلة توسيع و إنجاز مشاريع البنى التحتية إذ رصد له غلاف مالي قدره 21000 مليار دج كان فيه للبنى التحتية الحصة الأكبر إذ خصص لها مبلغ 4300 مليار دج .

المبحث الثاني : واقع الحوكمة في الجزائر وفق مؤشرات الدولية

للتعرف على واقع الحوكمة في الجزائر قمنا بالبحث على موقعها ضمن المؤشرات العالمية للحوكمة (Worldwide Governance indicators) WGI اذ تعد من اكثر المؤشرات شمولية و مصداقية و دقة في قياس جودة الحكم مقارنة ببقية المؤشرات المتاحة ، و هي احد منتجات البنك الدولي وقد اعتبرها الكثير من الخبراء و المستخدمين لمؤشرات قياس جودة الحكم ك " اكثر مؤشرات قياس الحوكمة شمولية " و تتكون المؤشرات العالمية للحوكمة من ستة مؤشرات و كل مؤشر يقيس موضوعا من مواضيع الحوكمة و التي تتمثل في : التمثيل و المساءلة ، الاستقرار السياسي،نوعية التنظيمات و الاجراءات ، فعالية الحكومة ، سيادة القانون و السيطرة على الفساد .

المطلب الاول : المساءلة و الاستقرار السياسي

يعتبر كل من مؤشر التمثيل و المساءلة و مؤشر الاستقرار السياسي من اهم مؤشرات الحوكمة العالمية التي من خلالها يتم تحدي مدى ممارسة الدولة الفعلي للحوكمة و هذا من خلال تحديد مدى قدرة الدولة على تفعيل التشاركية في تحديد السياسات العامة للبلاد من جهة و واقع الظروف الامنية السائدة و احترام سيادة الشعب من جهة اخرى .

اولا : مؤشر التمثيل و المساءلة

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، بالإضافة إلى حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية وسائل الإعلام ، كما يركز هذا المؤشر على الجانب المرتبط بالحرية السياسية من تعددية حزبية و حرية الاعلام ، حرية التعبير عن الرأي و نزاهة الانتخابات ، و مشاركة المرأة في الحياة العامة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ،و هو مؤشر ذاتي يعبر على إدارة الحكم، يصدر عن البنك الدولي حيث تجمع عناصره من مصادر مختلفة، وهو يقيس الادراكات الحسية للمفاهيم التالية :

-الانتخابات الحرة و النزيهة .

-الحريات المدنية .

-الحقوق السياسية .

-دور القطاع العسكري في السياسة .

-التغير الحكومي .

-شفافية القوانين و السياسات .¹

جدول رقم (4-10) : تطور مؤشر التمثيل و المساءلة في الجزائر خلال فترة 2000-2017

السنة	المؤشر	السنة	المؤشر	السنة	المؤشر
2000	14.43	2006	22.6	2012	22.54
2001	14.43	2007	20.19	2013	23.94
2002	18.91	2008	20.67	2014	25.12
2003	18.91	2009	17.54	2015	24.63
2004	23.56	2010	18.48	2016	23.65
2005	25.56	2011	20.19	2017	23.15

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات البنك الدولي المتاحة على الموقع :

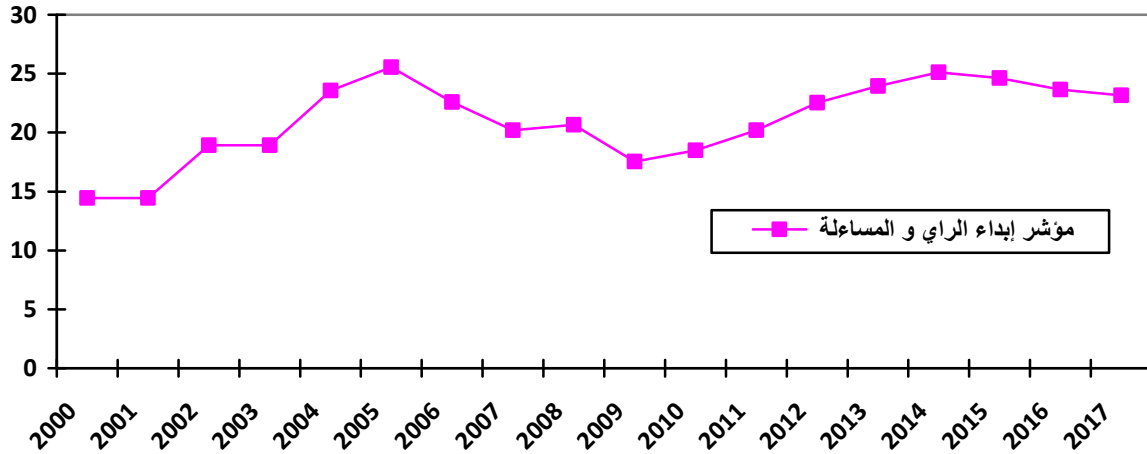
<https://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports>

يتضح لنا من معطيات الجدول اعلاه ان الجزائر تبوّأت مراتب جد متدنية بين دول العالم التي شملها التقرير طيلة فترة الدراسة وقصد ايضاح ذلك حولنا معطيات الجدول الى منحني بياني على النحو التالي:

¹ بوزيد السايح ، عبد الرزاق مولاي لخضر ، فاعلية سياسات الحكم الراشد في الحد من الفساد ، مجلة الجزائرية للتنمية

الاقتصادية ، عدد 7 ، 2017 ، ص 284

الشكل رقم (4-10) تطور مؤشر التمثيل و المساءلة في الجزائر خلال فترة 2000-2017



المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (4-10)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ان مؤشر التمثيل و المساءلة لم يتعد 30 نقطة خلال الفترة 2000-2017 ، أي انه لم يصل الى الوضع الجيد ، حتى و إن عرفت تحسنا خلال الفترة 2000-2005 حيث كان يشير سنة 2000 الى 14.43 ليصل الى اعلى معدل له سنة 2005 بـ 25.56 و بهذا انتقل من الوضع الضعيف الى الوضع المتوسط خلال فترة من 2000 الى 2005 و قدر معدل الزيادة بما يقارب 43.54 % لكنه ابتداء من سنة 2006 عرف هذا المؤشر هبوطا حيث كان يصنف خلال الفترة 2006-2010 ضمن المستوى الضعيف ، ومن 2011 الى 2014 شهد تحسنا نسبيا ضمن المستوى الضعيف (أعلى من 10 و أقل من 25) لتعود للتراجع خلال الفترة من 2015 - 2017 الى مستويات أقل من 25 بتسجيل نقطة 23 في كل من سنة 2016 و 2017 ، و عموما يمكن القول ان هذا المؤشر لازال يسجل نسبا متدنية لا ترقى للمستوى المطلوب ، على اعتبار ان التمثيل و المساءلة في الجزائر تبقى غير كافية ، و أن تحسينها من شأنه أن يحسن عملية ترشيد الانفاق العام باعتبارها تجعل المشرف على الانفاق يخضع للمساءلة.

الفصل الرابع : إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد في الجزائر كالية لترشيد الانفاق العام

كما يرتبط مؤشر المساءلة بمؤشر الاستقرار السياسي باعتباره من أهم مؤشرات قياس درجة اختيار و تغيير و مراقبة اداء الحكومات .

ثانيا: مؤشر الاستقرار السياسي

ينطوي الاستقرار السياسي و انعدام العنف على آلية المشاركة في اتخاذ القرار ، بالمقابل فان عدم الاستقرار السياسي يعرف بأنه وضعية تنسم بالتغير السريع و غير المنضبط و بتزايد العنف و تناقص الاستقرار في الحكم ، و يعتبر مؤشر الاستقرار السياسي مؤشر ذاتي على ادارة الحكم يصدر عن البنك الدولي و يعنى بقياس الادراكات الحسية لاحتمال ظهور او حدوث حالة من عدم الاستقرار (نزاع مسلح ، تهديد إرهاب ، صراع داخلي ، تغييرات غير دستورية ، تشقق الطبقة السياسية ...) كما يهدف مفهوم الاستقرار السياسي الى بناء نظام سياسي شرعي وقوي يشتغل في اطار احترام سيادة الشعب و الارادة الاجتماعية ، اما انعدام العنف فيعني ان النظام السياسي متواجد في بيئة سياسية و اقتصادية و اجتماعية سليمة ، كما يتضمن الاستقرار السياسي عدة اليات تعتمد في محتواها مبادئ التداول السلمي على السلطة ، و نزاهة الانتخابات و الوسائل الشرعية و الدستورية في تشكيل الحكومات ، و من اجل معرفة ترتيب الجزائر ضمن هذا المؤشر قمنا بإعداد الجدول رقم (4-11):

الجدول رقم (4-11) تطور مؤشر الاستقرار السياسي خلال فترة 2000-2017

السنة	المؤشر	السنة	المؤشر	السنة	المؤشر
2000	10.05	2006	15.46	2012	9.48
2001	10.05	2007	14.01	2013	12.8
2002	6.88	2008	14.9	2014	9.5
2003	5.53	2009	13.3	2015	11.9
2004	10.68	2010	11.85	2016	12.38
2005	20.39	2011	10.43	2017	16.19

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات البنك الدولي المتاحة على الموقع :

<https://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports>

بالنظر الى النتائج التي تحصلت عليها الجزائر ضمن مؤشر الاستقرار السياسي ، يتضح لنا ان قيم هذا المؤشر عرفت تذبذبا طيلة فترة الدراسة ، حيث سجلت سنة 2003 ادنى قيمة بـ 5.33 % ، وبلغت

الفصل الرابع : إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد في الجزائر كالية لترشيد الانفاق العام

حوالي 20.39% كأقصى قيمة لها سنة 2005 ، و على هذا الاساس صنفت الجزائر من بين الدول

الاضعف في مؤشر الاستقرار السياسي و هذا نظرا لأعمال العنف و تداعيات العشرية السوداء

اما الفترة 2006-2017 فقد سجل المؤشر مستويات ضعيفة ، اذ عرفت هذه الفترة تراجعا مستمرا عما

حققته سنة 2005 حيث بلغت قيمة المؤشر 20.39 ليبدأ التدهور المستمر لهذا المؤشر طول 12 سنة

اللاحقة و من اهم اسباب ذلك نذكر ¹:

-الانتخابات التشريعية لسنة 2007 و التي وصلت نسبة الامتناع عن التصويت فيها ما يقارب 65 % و

كانت بمثابة رسالة واضحة من المواطنين بعدم الثقة في العملية الانتخابية ، وكذا في البرلمان المنتخب

المحرور من الصلاحيات .

-التعديل الدستوري لسنة 2008 و الذي قلص من مبدأ التداول السلمي للسلطة ، بعد ان اقر هذا التعديل

إلغاء تقييد فترات الترشح لمنصب الرئاسة و إمكانية انتخاب الرئيس لأكثر من عهدين.

-التجاوزات الناتجة عن التزوير في الانتخابات في بعض الاستحقاقات ، مما أثر على مشاركة المواطن

في اتخاذ القرارات ، وقد وصفت المنظمة العالمية للنزاهة في تقاريرها للسنوات 2007 ، 2009 ، 2011.

نزاهة الانتخابات في الجزائر بالضعيفة و الضعيفة جدا ،

-الخلافات السياسية و الانشقاقات داخل الاحزاب ، خاصة الأحزاب الكبرى في الساحة السياسية.

¹ شعبان فرج ، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام و الحد من الفقر دراسة حالة الجزائر 2000-2010 ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3 ، 2012 ، ص 215.

- إستمرار العمليات الارهابية في بعض مناطق الوطن ، حيث عرفت هذه الفترة عدة عمليات ارهابية مست اجهزة الامن و الدرك و الجيش و اخرى ضد الاهداف الاستراتيجية ذات الحصانة العالية كقصر الحكومة و المجلس الدستوري و قاعدة تقنطورين سنة 2013.

المطلب الثاني : نوعية التنظيمات و فعالية الحكومة

يركز هذان المؤشران على مدى قدرة الدولة على احداث التغيير في تنظيماتها و اجراءاتها من اجل ان تكون اكثر فعالية في تسيير الشؤون الاقتصادية ، ف قدرة الحكومة على صياغة و تنفيذ السياسات تقاس انطلاقا من مؤشر جودة التنظيمات و مؤشر فعالية الحكومة .

أولاً: مؤشر نوعية التنظيم و الاجراءات

يعرف مؤشر نوعية التنظيم و الاجراءات بأنه يقيس مدى قدرة الحكومة على صياغة و تنفيذ سياسات و لوائح فعالة من شأنها مساعدة التنمية في القطاع الخاص و يقيس هذا المؤشر مدى رغبة الحكومة في خلق بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين من الداخل و الخارج و هذا إشارة واضحة الى الدور الذي يؤديه القطاع الخاص كداعم - في بعض الاحيان - مواز للدور الحكومي في تعزيز التنمية الاقتصادية و كذلك يقيس المؤشر ايضا جودة التشريعات المنظمة للعلاقة بين الاطراف المساهمة في عملية الحوكمة : الحكومة ، و القطاع الخاص و المنظمات غير الربحية و المواطن، بالإضافة الى مدى التزام الحكومة بتطبيق هذه الانظمة ، كما يهتم هذا المؤشر ايضا بقياس جودة القوانين التي تنظم حياة الناس و الطريقة التي يتفاعل بها الناس مع الحكومة ، و لإبراز موقع الجزائر ضمن هذا المؤشر قمنا بإعداد الجدول التالي :

الجدول رقم (4-12) تطور مؤشر نوعية التنظيم و الاجراءات خلال فترة 2000-2017

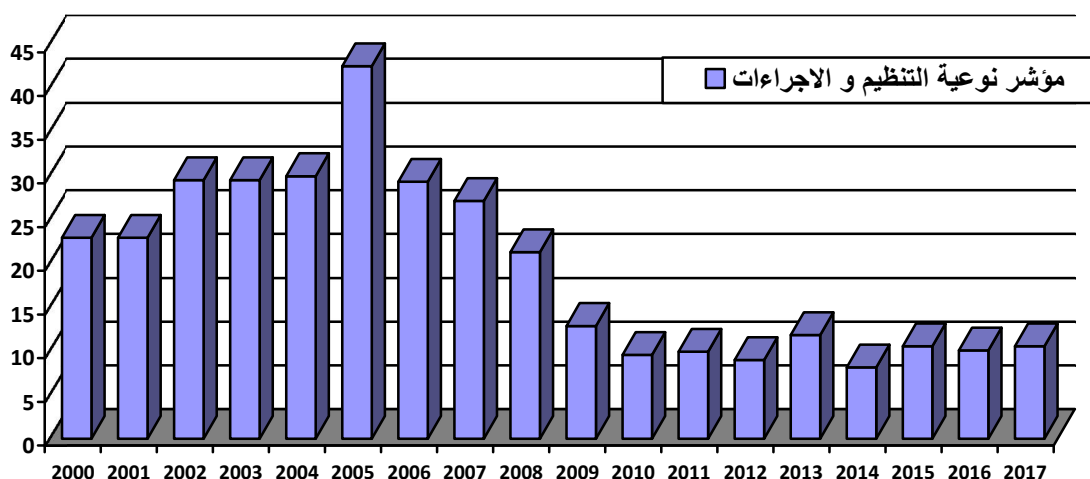
السنة	المؤشر	السنة	المؤشر	السنة	المؤشر
2000	23	2006	29.41	2012	9
2001	23	2007	27.2	2013	11.85
2002	29.59	2008	21.36	2014	8.17
2003	32.14	2009	12.9	2015	10.58
2004	30.05	2010	9.57	2016	10.10
2005	42.65	2011	9.95	2017	10.58

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات البنك الدولي المتاحة على الموقع:

<https://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports>

من خلال معطيات الجدول اعلاه يتضح التباين في ترتيب الجزائر ضمن هذا المؤشر إذ تحصلت سنة 2005 على 42.65% و هي اقصى قيمة بلغت خلال فترة الدراسة و 9% سنة 2012 كأدنى قيمة

الشكل رقم (4-11) تطور مؤشر نوعية التنظيم و الاجراءات خلال فترة 2000-2017



المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (4-12)

الفصل الرابع : إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد في الجزائر كالية لترشيد الانفاق العام

من خلال الشكل نجد ان مؤشر نوعية الاجراءات و التنظيمات قد عرف تطورا متصاعدا طوال الفترة من 2000 الى 2005 اذ حصلت الجزائر خلال سنة 2000 على النقطة 20 في هذا المؤشر ليتحسن ترتيبها خلال خمس سنوات وصولا الى 42.65 سنة 2005 ثم عرف هذا المؤشر تراجعا و بشكل كبير طيلة الفترة من 2006 الى 2017 و هذا بسبب ضعف الاجراءات و التنظيمات المتخذة من طرف الدولة لتحسين مناخ الاستثمار و هذا يدل على عدم قدرة الدولة على خلق بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين من الداخل و الخارج ضف الى ذلك العراقيل الادارية و التشريعية و نقص اللوائح و التنظيمات الخاصة بسوق العمل ، و يتضح هذا اكثر من خلال الجدول التالي الذي يبين مدى سهولة اداء الاعمال في الجزائر خلال فترة الدراسة .

الجدول رقم (4-13) :تطور مؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر خلال فترة 2000-2017

السنة	المؤشر	السنة	المؤشر	السنة	المؤشر
2005	128	2010	136	2015	154
2006	126	2011	136	2016	163
2007	125	2012	184	2017	156
2008	125	2013	152	/	/
2009	136	2014	153	/	/

المصدر : عبد المالك بوضياف ، تحليل اداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الاعمال و دوره في جذب الاستثمار

الاجنبي المباشر ،مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ،المجلد 12 ، العدد 02 ، الجزائر ، ص 792

نلاحظ من خلال الشكل تراجع جهود الجزائر بشكل عام وقلّة عدد الاصلاحات في مجال تحسين و تسهيل اداء الاعمال إذ لم تتجاوز 15 إصلاح طيلة 10 سنوات الاخيرة مما يدل بأن بيئة اداء الاعمال التجارية في الجزائر تواجهها العديد من التعقيدات و العوائق التنظيمية و هو ما انعكس سلبا على مؤشر جودة التنظيمات و التشريعات ، اذ يشير مؤشر اداء الاعمال الى البيئة غير السهلة للأعمال في الجزائر

الفصل الرابع : إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد في الجزائر كالية لترشيد الانفاق العام

و ان موقعها يعرف تراجعاً مستمراً منذ 2006 الى 2017 اذ انتقل من المرتبة 116 سنة 2006 الى المرتبة 136 سنة 2010 ثم الى المرتبة 156 سنة 2017

ثانيا : مؤشر فعالية الحكومة:

إن هذا المؤشر يقيس مصداقية الحكومة و التزامها بالسياسات الاقتصادية و الاجتماعية من خلال نوعيتها و تنفيذها على ارض الواقع ، وكذا الليونة في ممارسة الاجراءات المتصلة بحرية الاستثمار ، نوعية الصحة العامة ، حرية العمل ، إدارة الانفاق العام ... الخ

و من اجل دراسة هذا المؤشر يجب البحث في مدى قدرة الجهاز التنفيذي على ادائه لوظيفة تقديم الخدمة العامة للمواطن ، على اعتبار انه الجهاز المكلف برسم السياسة العامة و الكفيلة بتطوير حياة المواطن و تحسين نوعية حياته ، و اعتماد نموذج الحكومة الالكترونية كمدخل رئيسي لدراسة فاعلية الاداء الحكومي ، و بالتالي تحقيق الرشادة في الانفاق العام و التي بدورها يتم تجميع عناصر مؤشرها من مصادر مختلفة يقيس الادارات الحسية للمفاهيم التالية كفاءة الجهاز الحكومي ، استقلالية الادارة من الضغوط السياسية ، نوعية الخدمات العامة ، مصداقية الحكومة في الالتزام بتطبيق سياساتها

و لمعرفة موقع الجزائر ضمن مؤشر فعالية الحكومة خلال فترة الدراسة قمنا بإعداد الجدول رقم (3-14)

الجدول رقم (4-14) : تطور مؤشر فعالية الحكومة خلال فترة 2000-2017

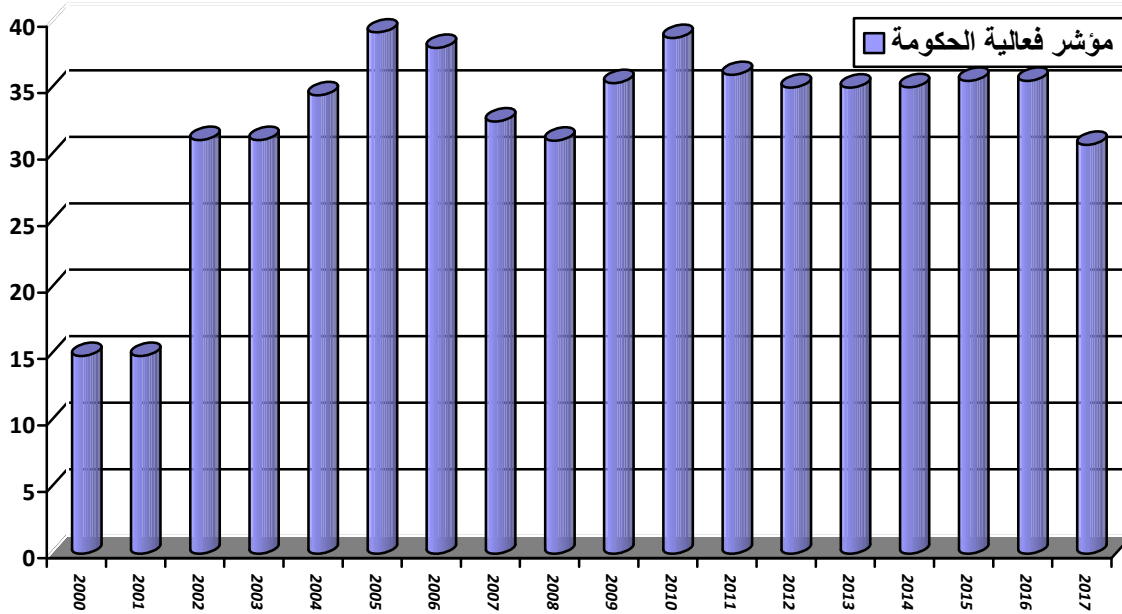
السنة	المؤشر	السنة	المؤشر	السنة	المؤشر
2000	14.87	2006	38.05	2012	35.07
2001	14.87	2007	32.52	2013	35.07
2002	31.12	2008	31.07	2014	35.10
2003	31.12	2009	35.41	2015	35.58
2004	34.48	2010	38.76	2016	35.58
2005	39.22	2011	36.02	2017	30.77

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على معطيات البنك الدولي المتاحة على الموقع :

<https://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports>

يتضح لنا من خلال الجدول السابق التصنيف المتأخر للجزائر في مؤشر فعالية الحكومة اذ حققت سنة 2001 ادنى قيمة بـ 14.87 % بينما حققت اقصى قيمة بلغت 39.22 % سنة 2005 و قصد توضيح تصنيف الجزائر في هذا المؤشر قمنا بتحويل معطيات الجدول الى أعمدة بيانية على النحو التالي :

الشكل رقم (4-12) تطور مؤشر فعالية الحكومة خلال فترة 2000-2017



المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (4-14)

من خلال الشكل أعلاه يتبين أن مؤشر فعالية الحكومة عرف تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة و هذا راجع الى البرامج التنموية المنتهجة من قبل الحكومة ابتداء من برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) ،إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) ،ثم برنامج توطيد النمو (2010-2014) و الخماسي (2015-2019) و التي و على الرغم من ضخامتها و انجازاتها الفعلية الا انها افتقرت الى مقومات الكفاءة في تسيير هذه البرامج على اعتبار تأجيل بعض المشاريع ، عدم اتمام المشاريع في مواعدها ، رصد اعتمادات إضافية...الخ مما يثبت عدم قدرة الحكومة على التحكم في حجم الاستثمارات العمومية اضافة الى ضعف الرقابة على الاغلفة المالية المخصصة لها مما سبب هدر و تبديد للمال العام.

المطلب الثالث : حكم القانون و السيطرة على الفساد

يعمل كل من مؤشر السيطرة على الفساد و حكم القانون الى اظهار مدى قدرة الدولة على بسط سيطرتها و تحكمها في محاربة الفساد من خلال قوة التشريعات و القوانين و مدى تطبيقها بصرامة في الواقع

اولا : حكم القانون

يقيس مؤشر حكم القانون مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القوانين من قبل الحكومة بشكل متساوى على الافراد و المنظمات ، و بشكل خاص الثقة في مدى تنفيذ العقود ، و حماية حقوق الملكية و المحاكم ، و من المعروف ان مبدأ حكم القانون له أهمية تتعدى تأثيرها الفرد ليشمل المجتمع و قطاع الاعمال ، كما ان ارتفاع مؤشر حكم القانون لأي بلد يساعد على خلق ثقة بين الجهات التنفيذية الحكومية من جهة ، و القطاع الخاص و الافراد من جهة اخرى ، و هذه الثقة تساعد على دعم الاستثمار و خلق بيئة استثمارية صحية ، و يساعد حكم القانون أيضا على الابداع و الابتكار كنتيجة لحماية حقوق الملكية الفكرية لذلك فمؤشر حكم القانون يعتبر مبدأ مهم من مبادئ الحوكمة.

يوضح الجدول رقم (4-15) تطور مؤشر حكم القانون في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

الجدول رقم (4-15) ترتيب الجزائر في مؤشر حكم القانون خلال فترة 2000-2017

السنة	المؤشر	السنة	المؤشر	السنة	المؤشر
2000	11.88	2006	27.75	2012	26.76
2001	11.88	2007	24.88	2013	30.99
2002	33.17	2008	25.48	2014	24.04
2003	31.68	2009	23.22	2015	19.23
2004	33.49	2010	26.54	2016	18.75
2005	28.23	2011	24.41	2017	19.23

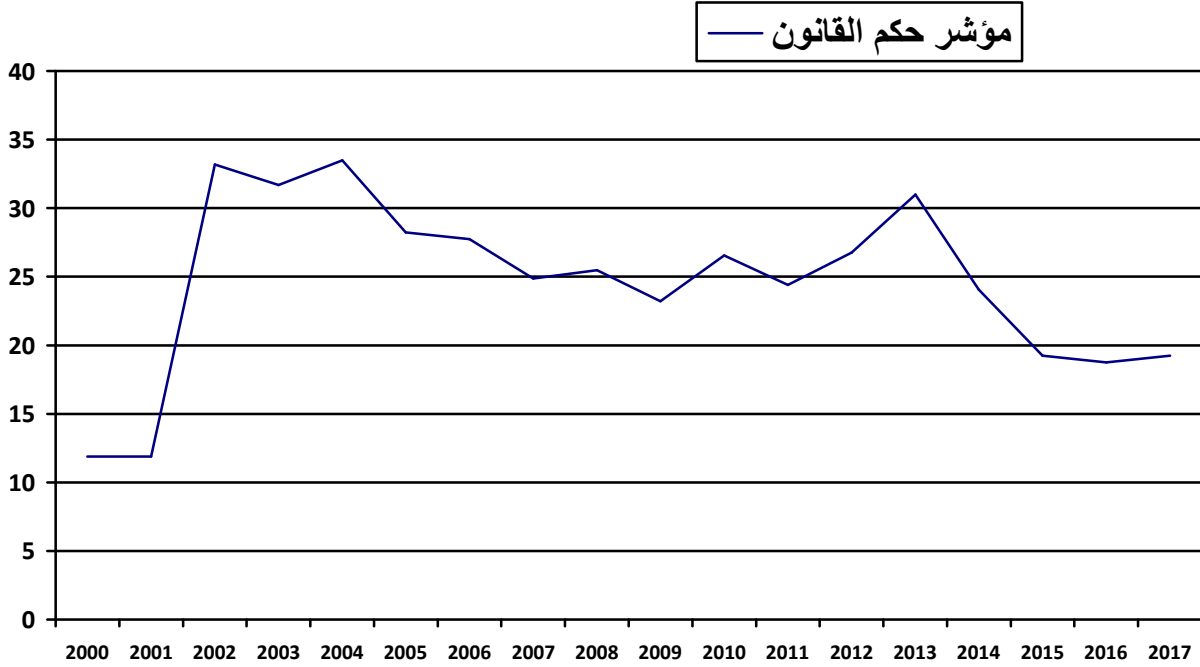
المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات البنك الدولي المتاحة على الموقع :

<https://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports>

الفصل الرابع : إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد في الجزائر كالية لترشيد الانفاق العام

من خلال الجدول أعلاه يتبين ان الجزائر قد حققت قيم متدنية جدا في مؤشر حكم القانون إذ لم تتعد في اغلب سنوات الدراسة 30%، و لتوضيح ترتيب الجزائر في هذا المؤشر قمنا بتحويل معطيات الجدول رقم (4-13) الى منحنى بياني على النحو التالي :

الشكل رقم (4-13) ترتيب الجزائر في مؤشر حكم القانون خلال فترة 2000-2017



المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (4-15)

من خلال الشكل اعلاه يتبين ان مؤشر حكم القانون في الجزائر عرف هو الاخر نقاط متدنية خلال فترة الدراسة إذ سجلت خلال سنوات 2002 2003 2004 نقاط فوق 30% ثم سجلت خلال الفترة المتبقية نقاط أقل من 30 لتصل خلال سنة 2017 لـ 19.23 من 100 و هو ما يعكس غياب دولة القانون و ضبابية التشريعات و سوء تطبيقها و المستوى الضعيف للعدالة رغم زيادة حجم الاصلاحات التشريعية و القانونية التي شهدتها البلاد و عصرنة العدالة و تنمية الموارد البشرية خلال هذه الفترة لكن يبقى الاشكال في الممارسة و التطبيق.

الفصل الرابع : إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد في الجزائر كالية لترشيد الانفاق العام

ثانيا : مؤشر ضبط الفساد يقيس هذا المؤشر الفساد بين المسؤولين الحكوميين و الفساد كعقبة في تطوير الاقتصاد و جذب الاستثمارات ، و مدى تقديم اموال غير قانونية الى المسؤولين و القضاة ، و مدى إدراك وجود الفساد في سلك الخدمات العمومية.¹

الجدول رقم (4-16) ترتيب الجزائر في مؤشر ضبط الفساد خلال فترة 2000-2017

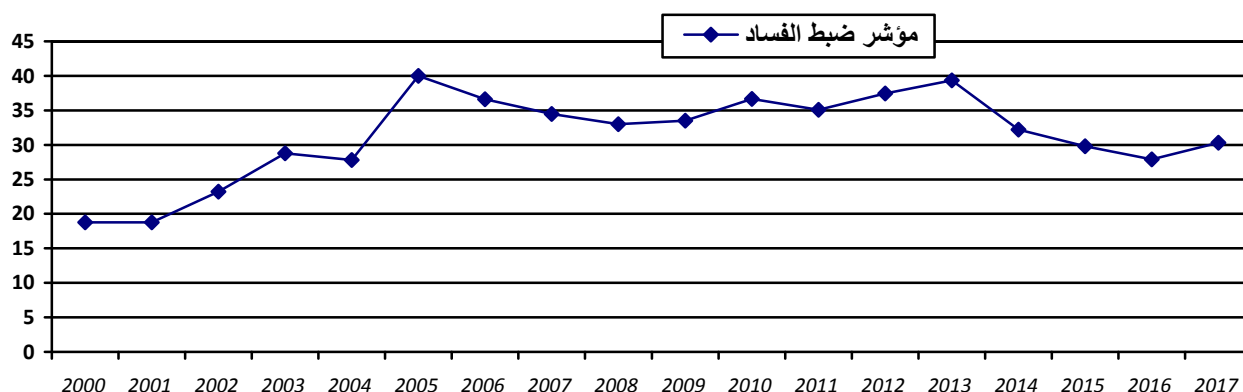
السنة	المؤشر	السنة	المؤشر	السنة	المؤشر
2000	18.78	2006	36.59	2012	37.44
2001	18.78	2007	34.47	2013	39.34
2002	23.23	2008	33	2014	32.21
2003	28.79	2009	33.49	2015	29.81
2004	27.8	2010	36.67	2016	27.88
2005	40	2011	35.07	2017	30.29

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات البنك الدولي المتاحة على الموقع :

<https://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports>

نلاحظ من الجدول أعلاه إن الجزائر تحسنت على ترتيب متأخر في مؤشر ضبط الفساد اذ سجلت ادنى قيمة بـ 18.78 % سنة 2001 و اقصى قيمة لها سنة 2005 بـ 40% ، و قصد توضيح موقع الجزائر ضمن مؤشر ضبط الفساد قمنا بتحويل معطيات الجدول الى منحني بياني على النحو التالي:

شكل رقم (4-14): ترتيب الجزائر ضمن مؤشر ضبط الفساد خلال فترة 2000-2017



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (4-16)

¹ يحي مناصري ، محمد نجيب بوشو ، اثر الفساد على التنمية الاقتصادية في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية ،مقال في

مجلة الاقتصاد و التنمية ، جامعة يحي فارس المدية ، العدد 08 ، 2017 ، ص 240

من الشكل نلاحظ أن هذا المؤشر عرف تحسنا ملحوظا بعد سنة 2000 ، فبعدما كان يسجل قيما متدنية من سنة 2000 الى 2002 ، أصبح يتحسن شيئا فشيئا ، و إنتقل من المستوى الضعيف ، الى المستويات المتوسطة التي سجلت في باقي السنوات ، ويعود هذا التحسن الى عزم الدولة على محاربة الفساد بكل أنواعه وتجسد هذا من خلال عدة اجراءات كالتصديق بالتحفظ على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2003 ، و التصديق على اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد و مكافحته الخاص بالوظيفة العمومية ، و اللذان شددوا العقوبات على كل المفسدين ، سواء عن طريق الاختلاس او الاهمال ، او سوء استخدام السلطة او النفوذ ، و بلغ مؤشر ضبط الفساد اعلى قيمة له سنة 2005 حيث وصل الى 45.5% و لكن في السنوات التي تلتها تراجع المؤشر الى مستويات اقل من 40 % ، حيث حاول الحفاظ على شيء من الاستقرار ، من خلال تفعيل عمليات المتابعة الميدانية عبر إصدار حزمة من القوانين و الاجراءات المتصلة بها للحد من ظاهرة الفساد تمثلت في إصدار قانون خاص بالوقاية من الفساد و مكافحته سنة 2006 ، الا ان هذا لم يحسن من وضعية الجزائر في هذا المؤشر و سجلت اعلى نقطة سنة 2013 ب 39.34% و هي نقطة لم تتجاوز 50 وهو المستوى المقبول في هذا المؤشر ، لتواصل الجزائر تسجيل نقاط متأخرة خلال فترة الاربع سنوات المتبقية من فترة الدراسة لتبلغ سنة 2017 30.29% و هذا راجع الى ضعف القوانين و الاجراءات الخاصة بمكافحة الفساد و عدم فعاليتها في محاربة هذه الظاهرة التي واصلت في الانتشار ، فانتشار الفساد في الجزائر يعود اساسا الى عدم تطبيق التشريعات و القوانين الخاصة بمكافحته رغم وجودها ، و هذا ما لاحظناه بشكل واضح من خلال مؤشر ضبط الفساد .

المبحث الثالث : واقع ، جهود و آفاق ترشيد الانفاق العام في الجزائر

يعد الانفاق العام احد الركائز الاساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية الحقيقية إذا ما تم توجيهه بعقلانية و رشادة تضمن استغلاله بطريقة تحقق له اقصى فعالية ، لكننا دائما ما نجد ان الانفاق العام يقترب بمصطلح الفساد باعتباره احد الظواهر التي تحد من الوصول للاستغلال الامثل و العقلاني لهذه الاموال مما يؤدي الى تبديدها و توجيهها في غير محلها.

المطلب الاول : الفساد كعائق امام ترشيد الانفاق العام في الجزائر

يعد الفساد من اكبر العوائق أمام ترشيد الانفاق العام باعتباره يحول دون تحقيق السياسات الإنفاقية التوسعية لأهدافها في تحقيق التنمية ، و نظرا لخطورة هذه الظاهرة اهتمت العديد من الهيئات و المؤسسات الدولية بموضوع الفساد و من اهم هذه المؤسسات نجد المنظمة الدولية للشفافية و التي تبحث و تقيس حجم الفساد في الدول عن طريق مؤشر خاص يدعى مؤشر مدركات الفساد .

أولا: ترتيب الجزائر ضمن مؤشر مدركات الفساد

إن مؤشر مدركات الفساد هو مؤشر يصدر عن منظمة الشفافية الدولية و يقيس درجة إدراك الفساد الموجود في اوساط المسؤولين العاميين و السياسيين ، وتتراوح قيمة تصنيفاته من 10 (الاقل فسادا) الى 0 (الاكثر فسادا) ، و تهتم الدراسة المسحية لهذا المؤشر بقياس القطاع العام و استغلال الوظيفة العامة من أجل الكسب الشخصي ، و يقيس ايضا الفساد لدى الحكومات ، و بدأ العمل بهذا المؤشر منذ عام 1995 اذ يتم اصداره سنويا كمؤشر دولي لملاحظة الفساد يرمز له اختصارا (CPI) يقوم بترتيب دول العالم حسب مدى ملاحظة وجود الفساد في الموظفين و السياسيين و مدى تغلغه أو تأثيره في الاقتصاد و لمعرفة ترتيب الجزائر ضمن هذا المؤشر قمنا بإعداد الجدول رقم (4-17)

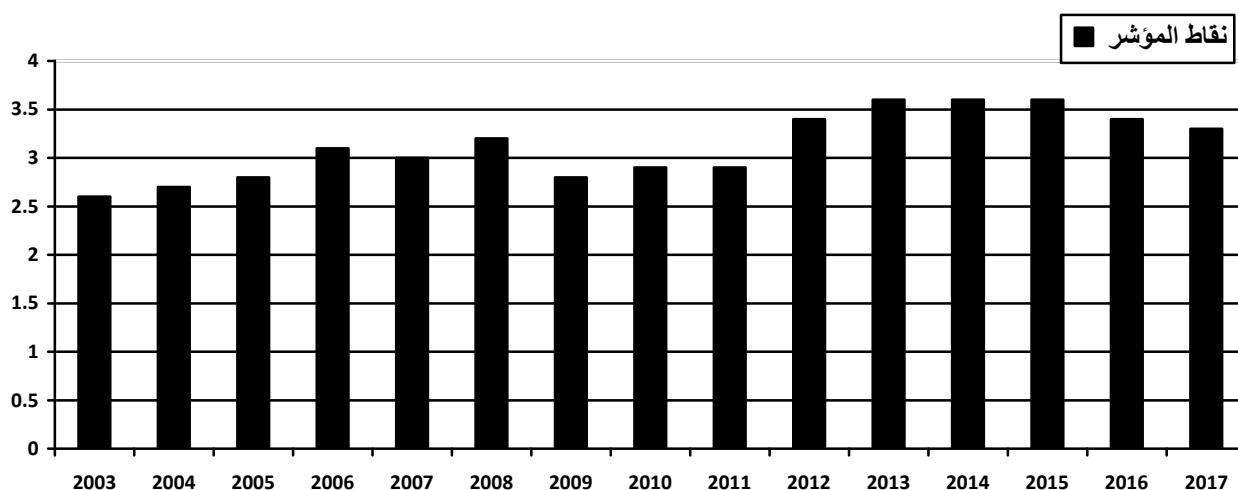
الجدول رقم (4-17) تطور مؤشر مدركات الفساد للجزائر خلال فترة (2003-2017)

سنة الدراسة	الترتيب / عدد الدول	نقاط المؤشر
2003	133/88	2.6
2004	146/97	2.7
2005	158/97	2.8
2006	163/84	3.1
2007	180/99	3.0
2008	180/92	3.2
2009	180/111	2.8
2010	178/105	2.9
2011	183/112	2.9
2012	174/105	3.4
2013	175/94	3.6
2014	174/100	3.6
2015	168/88	3.6
2016	176/108	3.4
2017	180/112	3.3

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات المنظمة العالمية للشفافية للفترة (2003-2017)

يتضح من الجدول أن ترتيب الجزائر في هذا المؤشر كان جد متأخر طيلة فترة الدراسة إذ سجل أدنى قيمة له سنة 2003 ب 2.6 نقطة من 10 أما أقصى نقطة فسجلت سنة 2013، 2014، 2015 إذ تحصّلت على 3.6 من اصل 10 نقاط و قصد توضيح ترتيب الجزائر ضمن مؤشر مدركات الفساد خلال فترة الدراسة قمنا بتحويل معطيات الجدول رقم (4-175) لأعمدة بيانية على النحو التالي :

الشكل رقم (3-15) : تطور مؤشر مدركات الفساد في جزائر خلال فترة (2003-2017)



المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (4-17)

من خلال المنحنى أعلاه نلاحظ أن الجزائر لم تتعد علامة 3.6 خلال فترة 2003 - 2017 و هذا ما أدى الى تصنيف الجزائر ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم مما يعكس عدم قدرة الدولة على التحكم في انفاقها العام و يقلص فرص الحديث عن ترشيد الانفاق العام خلال هذه الفترة .

فخلال سنوات 2003 2004 و 2005 لم تتجاوز النقطة الممنوحة للجزائر وفق هذا المؤشر علامة 3 من 10 و هذا دليل على تفشي الفساد بشكل كبير فصنفت ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم (أقل من 3 نقط من 10).

و خلال سنة 2006 ارتفع المؤشر الى 3.1 حيث خرجت الجزائر من القائمة السوداء للدول الأكثر فسادا في العالم (البلدان التي تتحصل على اقل من 3 درجات من 10) و هذا راجع إلى محاولة الدولة الجزائرية محاربة الفساد من خلال إصدار القانون الخاص بالوقاية من الفساد و مكافحته و قد تضمن هذا القانون عدة إجراءات من بينها إنشاء قطب وطني جزائي مالي ذي إختصاص وطني لدى مجلس قضاء الجزائر يتولى البحث ، التحري ، المتابعة و التحقيق في الجرائم المالية شديدة التعقيد ، كما قامت الجزائر خلال هذه السنة بالمصادقة على اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد و هذا ما انعكس إيجابا على ترتيب الجزائر سنتي 2007 و 2008 ، لتتراجع بعد ذلك بداية من سنة 2009 الى غاية 2011 حيث تحصلت على نقاط تتراوح من 2.8 سنة 2009 و 2.9 سنتي 2010 و 2011 و لتعود بذلك الى قائمة الدول الأكثر فسادا في العالم و حدث ذلك في نفس فترة برنامج دعم النمو الاقتصادي و الذي رصد له غلاف مالي هو الاكبر من نوعه في تاريخ الجزائر إذ تجاوز 386 مليار دولار خصص الجزء الاكبر منه لدعم البنية التحتية و دعم المشاريع العمومية ذات الطابع الاجتماعي وهذا ما فتح المجال لانتشار المعاملات الفاسدة من رشاوى و اختلاسات ... الخ

أما في فترة 2012-2015 فقد حصلت الجزائر على نقاط تتراوح بين 3.2 الى 3.6 وهو ما يعني ان ظاهرة الفساد خلال هذه الفترة كانت عالية أيضا و ان الاليات القانونية و الاجرائية على الرغم من كثافتها إلا ان فاعليتها ضعيفة و لم تؤدي ما عليها، و يتواصل تدني النقاط المتحصل عليها في هذا المؤشر و الخاصة بالجزائر في سنتي 2016 و 2017 حيث بلغت 3.4 و 3.3 على التوالي بترتيب تجاوز المائة من بين 180 دولة و هو دليل على انتشار الفساد بشتى انواعه.

ثانيا: ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الاسراف في الانفاق العام

إن ارتفاع تكاليف انجاز العديد من المشاريع المبرمجة في إطار برامج التنمية عما خصص لها في البداية يسبب سوء التسيير و التنفيذ ، فالفساد الذي كان سمة بعض الصفقات العمومية الكبرى، و كذلك حجم الاغلفة المالية الضخمة التي تخرج من الخزينة العمومية بسبب إعادة تقييم تكلفة المشاريع العمومية نتيجة تسجيل المشاريع دون إنهاء الدراسات التمهيدية دليل على عدم بلوغ الجزائر مستوى الرشادة في نفقاتها العامة ، وهذا ما جعل الجزائر تصنف ضمن الدول الأكثر إسرافا وهدرا للإنفاق العام (عدم رشادة الانفاق العام) ،فوفقا لمؤشر الاسراف في الانفاق الذي يصدره تقرير التنافسية العالمية و الذي يقيم مدى رشادة الانفاق العام في الدولة ، من وجهة نظر رجال الاعمال في العديد من دول العالم ،حيث تتراوح قيمة المؤشر بين نقطة واحدة (الأكثر إسرافا)، و 7 نقاط تحصلت الجزائر على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

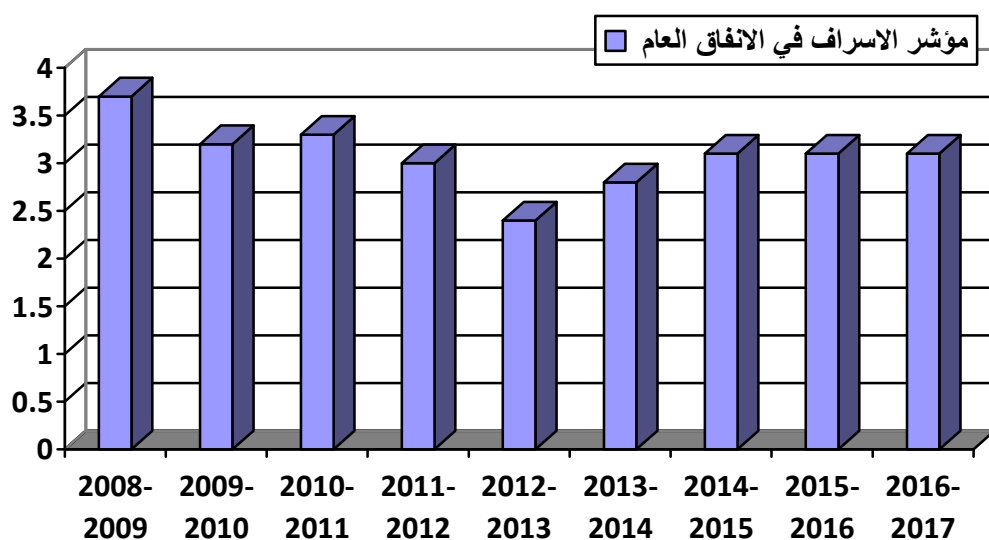
الجدول رقم (4-18) : تطور مؤشر الاسراف في الانفاق العام خلال فترة 2009-2017

السنة	قيمة المؤشر	الترتيب
2009-2008	3.7	134/48
2010-2009	3.2	133/80
2011-2010	3.3	139/64
2012-2011	3	142/79
2013-2012	2.4	144/116
2014-2013	2.8	148/101
2015-2014	3.1	148/74
2016-2015	3.1	140/76
2017-2016	3.1	138/75

المصدر: عيدودي فاطمة الزهرة ، الحوكمة رهان استراتيجي لترشيد الانفاق العام في الجزائر ، مجلة الجزائرية للعلوم و السياسات الاقتصادية ، العدد 7 ، الجزائر ، 2016 ، ص 192

من خلال الجدول يتضح ان الجزائر تحصلت على علامات متدنية طول فترة الدراسة حيث تراوحت بين 3.7 من 10 سنة 2008 كأقصى حد و 2.4 سنة 2012 كأدنى حد و لتوضيح موقع الجزائر في مؤشر الاسراف في الانفاق العام قمنا بتحويل معطيات الجدول اعلاه الى اعمدة بيانية على النحو التالي :

الشكل رقم (4-16): تطور مؤشر الاسراف في الانفاق العام



المصدر : من إعداد الباحث إعتدأ أعلى الجدول رقم (4-18)

تعكس النتائج المذكورة في الجدول مدى إهدار المال العام الذي تجسد في مظاهر التبذير و الاختلاس و إستغلال الاموال لأغراض شخصية من طرف المسؤولين و اصحاب النفوذ الى جانب صرفها في مجالات لا تعود بالنفع على المواطن الامر الذي أصبح يتطلب اتخاذ الاجراءات اللازمة و الضرورية من طرف الحكومة من اجل ترشيد الانفاق الحكومي ، و الاستغلال الامثل للإنفاق العام.

ثالثا:مظاهر تزايد ظاهرة الفساد في الجزائر خلال فترة 2000-2017

عرفت الجزائر خلال فترة 2000-2017 مداخيل مالية ضخمة و هذا راجع الى إرتفاع اسعار البترول فقامت الدولة بإدراج برامج خماسية خصصت لها ملايين الدولارات ، مست هذه البرامج مختلف القطاعات الصناعة، الفلاحة ،السكن و البنية التحتية ... الخ، و نظرا لغياب سياسة الرقابة و المساءلة لتسيير هذه المخصصات المالية الضخمة انتشرت الرشوة و المحسوبية في تقديم المشاريع العمومية مما أدى الى ظهور العديد من قضايا الفساد من بينها قضية بنك الخليفة سنة 2002 و قضية الطريق السيار شرق غرب .

1- قضية بنك الخليفة (فضيحة القرن): كانت البداية في سنة 2002 عندما بدأت أسوار إمبراطورية الفساد تنهار ، و معها تنكشف فضيحة من العيار الثقيل ، عندما وقف بنك الجزائر على عجز مالي قدر بـ 3.2 مليار دينار ، أي حوالي 400 مليون دولار في الصندوق الرئيسي لبنك الخليفة ليتم في سنة 2003 إعلان إفلاس مجمع الخليفة الذي كان رأس ماله يساوي مليار دولار ، وضاعت معه اموال الآلاف من الزبائن و تبخرت أموالهم ، و في 2007 مثل المتهمون وهم 75 متورط في فضيحة الخليفة بنك ، أمام مجلس قضاء البلدية ، في غياب المتهم الرئيس عبد المؤمن خليفة الذي تمكن من الفرار و لم يتم تسليمه الى السلطة الجزائرية إلا بعد استنفاد كافة إجراءات الطعن أمام المملكة المتحدة و

القضاء الأوربي ، رغم ذلك فإن تسليمه لن يوقف الفساد في البلاد ، بقدر ما سيتم استغلال الملف في المعارضة لتزيين مواقفها امام الرأي العام.¹

2- فضيحة الطريق السيار شرق - غرب

يعد قطاع الاشغال العمومية من أكثر القطاعات إستقطابا للفساد في الجزائر في السنوات الاخيرة ، حيث تسبب في إستنزاف و هدر كبير للمال العام ، و تضخيم الفواتير ، و التلاعب في الميزانيات الملحقة التي تضخمت شهرا بعد اخر ، و تعتبر قضية الفساد و الرشوة الي مورست في إنجاز مشروع "الطريق السيار شرق - غرب " ، الذي يمتد من الحدود الشرقية للبلاد الى الحدود الغربية على مسافة تزيد عن 1500 كلم ، و الذي اصبح يعرف ب فضيحة القرن " لأنه يعتبر من اضخم و اشهر قضايا الفساد في الجزائر ، حيث قدمت الرشاوى و العمولات التي تلقاها المتهمون نظير تسهيلات و خدمات قدموها بشكل غير قانوني لشركات اجنبية ابرزها الشركة الصينية CITIC المكلفة بانجاز الشطر الغربي من هذا المشروع الضخم بالمليارات ، فالمشروع بدأ ب 4 مليارات دولار ، و وصل الى 13 مليار دولار و نسبة انجازه لم تتعدى 40% ، اما التكلفة النهائية للمشروع بعد اتمام انجازه فلا تقل عن 20 مليار دولار و هو مبلغ ضخم جدا .

و بعد التحقيق في التحويلات البنكية بالعملة الصعبة و التي شملت عدة دول اوربية ، تبين بعد التحقيق أنها لم تكن سوى عمولات و رشاوى ضخمة ، تورط فيها اطارات سامية في وزارة الاشغال العمومية مع

¹ عبد القادر بلخضر ، اليات قياس و مكافحة الفساد في ظل سيادة الحكم الراشد حالة الجزائر ، مجلة دولية علمية

محكمة ، العدد الاقتصادي ، العدد 22 ، جامعة الاغواط ، 2014 ، ص 75.

شركات اجنبية مكلفة بإنجاز الطريق السيار شرق - غرب حيث تمت إحالتهم على العدالة ، بتهم الرشوة ، استغلال النفوذ ، استغلال الوظيفة العامة ، تلقي هدايا بطريقة غير قانونية و تبييض الاموال.¹

3-قضايا الفساد في قطاع الجمارك : و هو من القطاعات الاكثر عرضة للرشوة و الفساد ففي سنة 2006 اتخذت اجراءات صارمة ادت الى فصل 100 موظف جمركي ، و رفعت دعاوى ضد 530 موظف آخر ، لتورطهم في العديد من الجرائم ، و خلال 2011 تم تسجيل حوالي 100 قضية تزوير تم على إثرها إنهاء مهام 30 جمركيا الى جانب ذلك فالقطاع مسته العديد من قضايا الفساد المتعلقة خاصة بتحويل العملة الصعبة إلى الخارج .

4-قضايا التهريب الضريبي : يعد من اكثر القضايا المجدولة في محاكم الجنايات في العديد من الولايات، مما يدل على الحجم الهائل للتهريب الضريبي ، الذي يضر بموارد الدولة ، بالإضافة الى تهريب الاموال الى الخارج ، فحسب هيئة السلامة المالية (غلوبال فاينانشال إنتيغرايتي) الامريكية فإن الجزائر تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا في تهريب الاموال بعد كل من نيجيريا و مصر ، حيث قدر حجم الاموال غير المشروعة المهربة وفق تقريرها الصادر عام 2011 للفترة 2000-2009 ما يعادل 516 مليون دولار .²

5-فضيحة سوناطراك : تعد فضيحة سوناطراك 1 و 2 من اكبر و اثقل قضايا الفساد في الجزائر فهذه المرة امتد الفساد و تغلغل في قطاع المحروقات الذي يعد من القطاعات الحساسة في الجزائر بل يمثل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري ، حيث يمثل اكثر من 97 % من صادرات البلاد ، بدخل سنوي لا

¹ سارة بوسعيد، دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر و ماليزيا ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، 2013، 123.

² عبد القادر بلخضر ، اليات قياس ومكافحة الفساد في ظل سيادة الحكم الراشد حالة الجزائر ، مجلة دراسات العدد الاقتصادي ، العدد 22 ، جامعة الاغواط ، 2014 ، ص 76 .

يقل عن 40 مليار دولار فعائدات النفط و الغاز هي الممول الرئيسي لكل نشاطات التنمية في البلاد ، و بالرغم من هذا فهو لم يسلم من فضائح الرشوة و الفساد و إبرام العديد من الصفقات المشبوهة¹ ، و يعد ملف فضيحة تبديد 178 مليار دينار من سونطراك او ما يعرف بقضية "بس ارسى" الامريكية واحدة من اثقل و اخطر قضايا الفساد التي غرقت فيها الجزائر لسنوات ، و التي تم فيها إبرام صفقات مشبوهة و الحصول عمولات بالملايير حيث خلصت نتائج الخبرة الى ان حجم الخسائر قدرت بأكثر من 178 مليار دينار من خلال 72 صفقة مختلفة حازت عليها شركة "بي ار سي" بين سنة 2001 و 2005.

وقد عرفت الشركة سلسلة من فضائح الفساد منذ جانفي 2010 بعد إقالة رئيسها و مديرها العام محمد مزيان الذي كان يتولى هذا المنصب منذ سبع سنوات ، و تمت إدانته بعد الاستئناف في ديسمبر 2011 بالسجن لمدة سنتين ، إحداها نافذة بتهمة اختلاس و تبديد اموال عمومية ، و منح امتيازات غير مبررة للغير و إبرام صفقات بطرق مخالفة للتشريعات المعمول بها ، حيث صرح امام قاضي التحقيق بأن جميع الصفقات المبرمة التي تمت بالتراضي و بطرق مشبوهة ، و هي محل المتابعة كلها تمت بموافقة وزير الطاقة و المناجم شخصا كما ادين مسؤولون آخرون في هذه الشركة في هذه القضية التي أطلق عليها أسم "سونطراك 1".

وفي 10 فيفري 2010 انطلق التحقيق في قضية اخرى حيث فتحت النيابة العامة لمجلس قضاء الجزائر تحقيقا حول قضايا فساد ارتبطت بعقود بين مجموعة إيني الايطالية و سونطراك وحسب ما تناقلته الصحف الايطالية فإن "سايلم" ممثلة المجموعة النفطية الايطالية العملاقة "إيني" يشتبه في ان هذه الاخيرة حصلت على سبعة عقود قيمتها الاجمالية 11 مليار دولار لفرع المجموعة في الجزائر "سايلم" مع

¹ سارة بوسعيد ، عقون شراف ، واقع الفساد في الجزائر و اليات مكافحته ، مقال في مجلة البحوث لاقتصادية المالية ،

المجلد 5 العدد الاول ، 2018 ، ص 315 .

سوناطراك مقابل عمولة و رشاوى سرية بقيمة 197 مليون اورو ،ذكرت تقارير قضائية ان شبكة دولية للفساد متورطة فيها ،وقد وصلت خسائر الجزائر في هذه القضية ما يفوق 350 مليون اورو ، و قد اسفر عمل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالتنسيق مع 50 قاضيا من مجلس المحاسبة شاركوها عمليات التحري و التدقيق عن كشف 150 صفقة مشبوهة مخالفة للقوانين ، قام بها فرع سوناطراك داخل و خارج الوطن¹.

4-الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي : تم تأسيسه سنة 1995 ، ومن مهامه ممارسة الاعمال المصرفية لصالح زبائن القطاع الزراعي المنتج ،وقطاعات تربية المواشي و الغابات و الصيد البحري ، و بذلك قد استفاد الصندوق من رخصة لممارسة عمليات مصرفية مع احترام كل اللوائح و القوانين المتعلقة بذلك و في سنة 2008 عينت اللجنة المصرفية متصرفا مؤقتا لدى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ، ليوقف على الوضعية التسييرية الكارثية لبنك عمومي يسير قروض 65 الف فلاح بقيمة إجمالية تقدر بحوالي 19 مليار دينار جزائري للفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2008 دون ضمانات ، وكانت تعتبر هذه الخطوة الاولى نحو تصفية البنك بعد ان وصل الى نقطة الافلاس الحقيقية ، لكن القرارات الادارية و السياسية للوصايا البعيدة عن الاعراف المصرفية جعل منحى الاصلاح يتجه عكسيا نحو إصدار قرارات مسح الديون لجميع الفلاحين المسجلين على مستوى الصندوق التي امر بها رئيس الجمهورية كما تم إدماج حوالي 510 عامل و إطار من البنك دون شروط مسبقة في كل من فرع التأمينات و بنك الفلاحة و التنمية الريفية ،و في سنة 2011 قرر بنك الجزائر سحب رقابة المتصرف .

5-الفساد في البنوك العمومية :عرفت البنوك العمومية الجزائرية العديد من قضايا الفساد نظرا لتسييرها العشوائي و الغير مدروس ،ورغم ما سجلته من فضائح مالية وإدارية وتحويل وتهريب ملايين الدولارات

¹ عبد القادر بلخضر ، مرجع سابق ، ص 78.

نحو الخارج عبر وكالات البنوك العمومية، لم تتوانى الحكومة في اللجوء كل سنتين أو ثلاثة إلى تطهير مالية البنوك العمومية من خلال شراء الديون غير العاملة للشركات العمومية العاجزة، بالإضافة إلى تطهير مباشر للبنوك بأزيد من 2 مليار دولار.

ويمكن حصر أهم المخالفات المصرفية والفضائح المالية للبنوك العمومية خلال فترة 2000-2017 فيما يلي¹:

أ- **البنك الوطني الجزائري** : ويعتبر أول البنوك التجارية في الجزائر ، تم تأسيسه في 1966 نتيجة لاندماج أربعة بنوك أجنبية، ومن أشهر المخالفات المصرفية التي سجلها نجد قضية اختلاس 3200 مليار سنتيم، تعود أطوار القضية إلى نهاية سنة 2005 على مستوى ثلاثة فروع للبنك، أين تم اكتشاف اختلاس مبالغ ضخمة منذ 2002، تعود لثلاثة سنوات من النهب المستمر والمستتر للمال العام في غياب سلطة الإشراف والرقابة. حيث تم إيداع ستة مديرين فرعيين الحبس بما فيهم المدير العام السابق للبنك، بينما استطاع مدير فرع بنك بوزريعة من الفرار إلى لندن ، بالإضافة إلى محافظي الحسابات والمفتش العام. وتدور القضية حول تواطؤ كبار مسؤولي فروع البنك مع أحد العملاء عن طريق تأسيس 24 شركة وهمية وإصدار 1957 صك بدون رصيد، بعدما استفاد هذا العميل من قروض بنكية دون ضمانات وخصم لأوراق تجارية وهمية قبل وصول الإشعارات.

ب- **بنك الفلاحة والتنمية الريفية**: وقد تم تأسيسه في 1982 لغرض تمويل الفلاحة وتمتماتها. تعرض بدوره لكبرى الفضائح والأزمات المصرفية التي هددت استمراريته وكادت أن توقف نشاطه، في حين تم سحب الاعتماد من وكاليتين تابعتين له. وقد سجلت المفتشية العامة لإدارة بدر في 2005 ضياع مبالغ خيالية في صفقات مشبوهة بين متعاملين خواص تجاوزت 1700 مليار سنتيم، استرجع منها حوالي

500 مليار سنتيم وهي عملية مرتبطة بتعاملات مشبوهة لمسؤولي الوكالة بأوراق تجارية وهمية ، إلا أن القضية عرفت إجراءات قضائية بطيئة ليعاد النظر فيها في 2011 من خلال متابعة 9 من 25 متهما ، وقد تراوحت الأحكام ما بين سنتين وعشرة سنوات أما البقية فقد استفادوا من البراءة .

المطلب الثاني : الرقابة و الشفافية كآليات لترشيد الانفاق العام

تعمل الجزائر كغيرها من الدول على ترشيد انفاقها العام مستخدمة في ذلك العديد من الآليات و الطرق و لعل اهم هذه الآليات نجد الرقابة و الشفافية ، فهما من اهم و انجع الطرق التي يمكن استعمالها لبلوغ الرشادة في الانفاق العام .

اولا : الرقابة كآلية لترشيد الانفاق العام

تقوم الجزائر بتسخير هياكل رقابية متعددة من اجل ضمان السير الحسن للمالية العامة و حسن إستغلال الاموال العامة ، و تطبيق مبادئ الحكم الرشيد، و تتمثل هذه الهياكل الرقابية في :

1- الرقابة الإدارية: تعبر الرقابة الادارية عن مختلف انواع الرقابة التي تمارس من قبل إدارات الهيئات العمومية نفسها او من قبل ادارات اخرى بواسطة موظفين متخصصين او موظفين اخرين تكون من بين صلاحياتهم ممارسة بعض اعمال الرقابة على تنفيذ العمليات المالية ، و يمكن حصر اهم انواعها في رقابة المراقب المالي ، رقابة المحاسب العمومي على الامر بالصرف ، و رقابة المفتشية العامة للمالية

أ-رقابة المراقب المالي : المراقب المالي هو شخص تابع لوزارة المالية ، يتم تعيينه بموجب قرار وزاري و يكون موجود على مستوى الوزارة المعين فيها أو على مستوى الولاية كما يعمل بمعية مساعدين له يعينون بموجب قرار وزاري أيضا ، اما عن الرقابة التي يقوم بها فهي رقابة تحدد شرعية النفقة حيث يمنح تأشيرة

للامر بالصرف الملتزم بالنفقة بعدما يتأكد من مطابقتها للقوانين و التنظيمات المعمول بها و تتمثل القرارات الخاضعة لرقابته في :¹

-قرارات التعيين و التثبيت و القرارات التي تخص الحياة المهنية للموظفين و دفع مرتباتهم بإستثناء الترقية في الدرجة .

-الجدول الاسمية التي تعاد عند إقفال السنة المالية .

-الجدول الاصلية الاولى التي تعاد في بداية السنة و الجدول الاصلية المعدلة التي تطرأ اثناء السنة المالية .

-الالتزام بنفقات التسيير و التجهيز و الاستثمار.

-كل التزام مدعم بسند الطلب او الفاتورة الشكلية عندما لا يتعدى المبلغ المستوى المحدد لابرار الصفقات العمومية .

-كل مقرر وزاري يتضمن إعانة او تفويضا بالاعتماد او تكفلا بالإلحاق او تحويل الاعتمادات.

-كل التزام يتعلق بتسديد مصاريف التكاليف المحققة و النفقات التي تصرف من الادارة مباشرة و المثبتة بفاتورة نهائية .

ب-مراقبة المحاسب العمومي : يعتبر هذا النوع من الرقابة خلاصة تطبيق مبدأ الفصل بين طبيعة مهمة الأمر بالصرف و المحاسب العمومي ، حيث يقوم المحاسب العمومي بمراجعة تطابق عمل الامر بالصرف مع القوانين و التنظيمات المعمول بها و ذلك قبل صرف تلك النفقة.²

مجالات رقابة المحاسب العمومي متعددة ،وهي رقابة موالية للرقابة التي يمارسها المراقب المالي على امر الصرف و تتمثل وفق نص المادة 36 من قانون 21/90 فيما يلي :³

¹ بوهنة علي ، ابي بكر بلقايد ، مرجع سابق ، ص 294

² ساجي فاطيمة ، بوهنة علي ، الرقابة المالية في الجزائر بين الواقع و التحديث ، مرجع سابق ، ص 295.

³ شعبان فرج ، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد النفاق العام و الحد الفقر ، مرجع سابق ، ص 262.

-مدى مطابقة عملية الامر بالدفع للقوانين و التنظيمات الجاري العمل بها

-التأكد من صفة الامر بالصرف او المفوض له .

-شرعية عملية تصفية النفقات وهي من المراحل الادارية التي يختص بها الامر بالصرف ، حيث يتم التأكد من أداء الخدمة المتفق عليها مع الدائن .

-مراقبة توفر الاعتمادات أي ان العملية قد تمت وفق الترخيصات الممنوحة في إطار الميزانية.

- مراقبة آجال الديون.

- مراقبة تأشيرات عملية المراقبة كتأشيرة المراقب المالي و لجان الصفقات .

ج- المفتشية العامة للمالية : تعتبر المفتشية العامة للمالية هيئة رقابية معتمدة من طرف الدولة تسعى في أهدافها الى حماية المال العام من كل أشكال التلاعبات ، و لذلك اسندت إليها مهمة رقابة المؤسسات العمومية الاقتصادية من خلال النص التشريعي الجديد الذي يتم بموجبه إخضاع جميع المؤسسات العمومية الاقتصادية لمراقبة أعوان المفتشية العامة للمالية و يضاف هذا الاجراء الرقابي الى الاليات الاخرى المعتمدة اليوم و المنصوص عليها في القانون¹

و حتى تمارس المفتشية العامة للمالية مهامها في مجال الرقابة المالية و المحاسبية على مصالح الدولة و الجماعات المحلية و الهيئات العمومية ذات اطابع الاداري خول لها المشرع عدة صلاحيات تتمثل اساسا في :

-مراقبة تسيير الصناديق و مراجعة الاموال و القيم و السندات و مختلف الاعمال التي يقوم بها

المحاسبون العموميون

¹ صالح يسمينة صفاء و مجدوبي شهرزاد، المفتشية العامة للمالية كاداة عمل المؤسسة العمومية الاقتصادية ، المجلة

الجزائرية للاقتصاد و الدارة ، العدد 7 ، الجزائر ، 2016، ص 68

-مواجهة صحة الحسابات و سلامتها و انتظامها

-مطابقة العمليات التي تمت مراقبتها لتقارير الميزانية او برامج الاستثمار و ميزانيات الاستغلال او التسيير .

- شروط استعمال و تسيير الوسائل الموضوعة تحت هيئات الجهاز المالي للدولة.

-التأكد من مدى احترام المعايير القانونية لضمان دقة الحسابات المالية.

-الانتقال الى مكان المؤسسات الادارية للرقابة على عملية تنفيذ الميزانية.

-صلاحية المفتشية العامة للمالية بمراقبة حركة رؤوس الاموال من و الى الخارج بمقتضى قرار وزاري مشترك بين وزير المالية و وزير العدل و ذلك من اجل معاينة جرائم مخالفة التشريع و التنظيم الخاصين بالصرف .

2 - الرقابة البرلمانية : منح المشرع الجزائري في ظل التعديل الدستوري لسنة 2016 العديد من الاليات القانونية التي تمكن البرلمان من مراقبة عمل الحكومة و هذا من خلال مراقبة مخطط عمل الحكومة و المصادقة عليها و مناقشة بيان السياسة العامة و توجيه الاسئلة الشفوية و الكتابية لأعضاء الحكومة وكذا استجوابها و له الحق في اقتراح إنشاء لجان التحقيق.

2-1- الرقابة التي تترتب عنها مسؤولية الحكومة : يمارس البرلمان بصفته المشرع و المعبر عن ارادة الشعب سلطة الرقابة على اعمال الحكومة و يمكن ان تترتب عنها مسؤولية و ذلك عن طريق مناقشة مخطط عمل الوزير الاول لتنفيذ برنامج الحكومة او بيان السياسة العامة ، و تمكن هذه الرقابة المجلس الشعبي الوطني من إسقاط الحكومة برفض مخطط عملها .

أ-مناقشة مخطط عمل الحكومة : تتم مناقشة مخطط عمل الحكومة من طرف البرلمان وفقا لما جاء في

القانون المنظم للعلاقة الوظيفية بين الحكومة و البرلمان وفقا للإجراءات التالية : ¹

- يعرض الوزير الاول مخطط عمل الحكومة الى المجلس الشعبي الوطني خلال 45 يوما الموالية لتعيين الحكومة للموافقة عليه .

- و يقوم المجلس الشعبي الوطني بدوره بفتح مناقشة عامة و لا يشرع في المناقشة العامة الا بعد 7 ايام من تبليغ النواب بالمخطط .

- يمكن للوزير الأول أن يكيف مخطط عمله وفقا لهذه المناقشة بالتشاور مع رئيس الجمهورية.

- و في حالة عدم قبول المجلس لمخطط عمل الحكومة بإمكانه إسقاط الحكومة برفض مخطط عملها باللجوء الى ملتزم الرقابة لإسقاطها او رفض منحها الثقة , بالنتيجة يلتزم الوزير الأول بتقديم استقالته.

ب - بيان السياسة العامة : جاء النص على بيان السياسة العامة في المادة 98 من الدستور 2016 و المادة 51 من القانون العضوي رقم 16-12 على انه يجب على الحكومة ان تقدم سنويا الى المجلس الشعبي الوطني بيانا عن السياسة العامة ثم يقوم البرلمان بمناقشة عمل الحكومة و التي يمكن ان تختتم بلائحة ، اين تقدم إقتراحات للوائح التي تتعلق ببيان السياسات العامة موقعة من طرف 20 نائبا على الاقل خلال 72 ساعة الموالية لانتهاؤ تدخلات النواب ، ويمكن ان يترتب على هذه المناقشة تصويت الأغلبية (ثلثي) نواب المجلس الشعبي الوطني على ملتزم الرقابة ينصب على مسؤولية الحكومة الموقع عليه من طرف سبع نواب على الاقل على ان لا يتم التصويت إلا بعد ثلاثة ايام من تاريخ إيداعه.

¹ نادية خلفه ، حبيبة لوهاتي ، الرقابة البرلمانية على اعمال الحكومة في ظل التعديل الدستوري 2016 ، مجلة الباحث

للدراسات الاكاديمية ، العدد 12 ، ص 70.

في حالة مصادقة المجلس الشعبي الوطني على ملتمس الرقابة يقدم الوزير الاول استقالة الحكومة لرئيس الجمهورية .

2- 2 الرقابة التي لا تترتب عنها مسؤولية الحكومة : يمارس البرلمان اليات الرقابة على اعمال الحكومة و التي لا تترتب عنها مسؤولية الحكومة بصفة مباشرة في نصوص الدستور الجزائري لسنة 2016 و من اهم ركائز هذا النوع من الرقابة نذكر السؤال ، الاستجواب و التحقيق البرلماني .

أ- الاسئلة البرلمانية : ان النظام الدستوري الجزائري اقر الرقابة البرلمانية عن طريق نوعين من الاسئلة و هما السؤال الشفوي و الكتابي حيث اقر دستور 1989 و دستور 1996 هذين النوعين ثم اكده ايضا التعديل الدستوري لسنة 2016.

- السؤال الكتابي : هو ذلك الطلب الكتابي المقدم من عضو البرلمان بقصد الحصول على معلومات موجهة الى عضو في الحكومة يلزم بالإجابة عنها كتابة في اجل محدد ،¹ فالسؤال الكتابي يهدف أساسا الى الحصول على توضيحات او معلومات حول مسألة معينة بالذات تتعلق عموما بتنفيذ او تطبيق نص قانوني او تنظيمي معين او لفت الانتباه الى وجود مشكل يحتاج الى تدخل ، و يتميز السؤال الكتابي بمجاله الضيق و محدوديته في التأثير على الرأي العام ذلك ان الجواب يوجه الى عضو البرلمان صاحب السؤال فقط ، بالرغم من ان الجواب ينشر في الجريدة الرسمية فإن الاطلاع عليه يبقى محدودا جدا سواء بالنسبة للمواطنين او حتى لأعضاء البرلمان الآخرين.²

¹ عويسات فتيحة ، الرقابة البرلمانية عن طريق السؤال الشفوي ، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية ، المجلد العاشر ، العدد الرابع ، جامعة الجلفة ، الجزائر ، 2008 ، ص 91.

² ديدان مولود ، مباحث في القانون الدستوري و النظم السياسية ، دار بلقيس ، الجزائر ، 2014 ، ص 436.

-الأسئلة الشفوية : يمكن لأحد أعضاء البرلمان ان يطلب من أعضاء الحكومة تقديم توضيحات حول موضوع معين من خلال أسئلة شفوية تطرح من طرف عضو البرلمان في جلسة مخصصة ، و يكون الجواب على الاسئلة الشفوية خلال اجل اقصاه 30 يوم ،و تنقسم الاسئلة الشفوية بدورها الى أسئلة شفوية بدون مناقشة و أسئلة شفوية بمناقشة ، حيث تختلف الاولى عن الثانية في كون الاسئلة بدون مناقشة تقتصر على المحاورة بين البرلماني السائل و الوزير المجيب ، في حين تتوسع الاسئلة الشفوية بالمناقشة الى تدخل أعضاء آخرين.¹

ب- الاستجواب : يعتبر الاستجواب وسيلة دستورية يستطيع بموجبها النواب طلب توضيحات حول إحدى قضايا الساعة و هي أداة تسمح لهم بالتأثير على تصرفات الحكومة ، بحيث تكون مجبرة على مراعاة مواقف النواب عند كل تصرف تقوم به.²

ج - لجان التحقيق : هي حق البرلمان في ان يتوصل بنفسه الى ما يريد أن يعرفه من حقائق ، وذلك بتشكيل لجنة خاصة من بين أعضائه لإجراء التحقيقات اللازمة كي تتحصل على الحقائق في الشؤون التي تدخل في اختصاصه،و هي شكل من أشكال الرقابة التي يمارسها المجلس النيابي على الحكومة ، و تقوم بالتحقيق لجنة مؤقتة من الأعضاء ينتخبهم البرلمان هدفهم الكشف عن كافة العناصر المادية و المعنوية في مسألة او قضية ذات مصلحة عامة و يحق لها الاطلاع على المستندات و الوثائق و استدعاء المسؤولين أمامها و الاستفسار عن جميع الملابسات و الوقائع.³

¹ ياسمين مزارى ، سليمة مسراتي ، اليات الرقابة البرلمانية بين تقرير مسؤولية الحكومة و انعدامها في النظام الدستوري الجزائري ، مجلة افاق للعلوم ،المجلد 2 ، العدد الثامن ، جامعة الجلفة ، الجزائر ، 2017، ص 158.

² بن السيمحو محمد المهدي ، الاستجواب البرلماني كآلية من اليات الرقابة البرلمانية في النظام الدستوري الجزائري ، مجلة الحقيقة ، العدد33،الجزائر ، السنة ص 106.

³ عباس عمار ، الرقابة على عمل الحكومة ،دار الخلدونية الجزائر ، 2006 ، ص 158.

ثانيا: الشفافية كآلية لبلوغ الرشادة في الانفاق العام

ازداد الاهتمام بالشفافية المالية بشكل كبير منذ النصف الثاني من عقد التسعينيات ، نتيجة لما شهدته العقود الثلاثة الاخيرة من القرن الماضي من ارتفاع في عجز الموازنة و انتشار الفساد المالي الذي ترتب عنه تبديد لموارد الدولة و ارتفاع في مستوى التضخم و الدين العام و عدم الاستقرار الاقتصادي.

و من أجل معرفة واقع الشفافية في الموازنة العامة في الجزائر قمنا بدراسة موقع الجزائر ضمن مؤشر الميزانية المفتوحة .

أولا : ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الميزانية المفتوحة

و يعطي مؤشر الموازنة المفتوحة مجموعة من الدول نقاط من صفر الى 100 حيث يشير المجموع من 1 الى 100 على الدولة التي تقدم معلومات شاملة في وثائق موازنتها ، اما المجموع من 61 الى 80 فيشير الى تقديم معلومات مهمة ، اما المجموع من 41 الى 60 فيشير الى تقديم معلومات قليلة ، و المجموع من 21 الى 40 فيشير الى تقديم حد ادنى من المعلومات ، بالمقابل المجموع من 0 الى 20 يدل على تقديم معلومات شحيحة او عدم تقديم اي معلومات على الاطلاق و الشكل الموالي يوضح مستويات المؤشر في الجزائر.¹

¹ فضيلة بوطورة، نوفل سماياي ، تأثير ظاهرة الفساد الاداري على حقوق الانسان و التنمية البشرية في الجزائر ، مقال في مجلة مركز حكم القانون و مكافحة الفساد ، مجلد 2019 العدد 1 ص 15.

الجدول رقم (3-19) : تطور مؤشر الميزانية المفتوحة في الجزائر

السنة	2006	2008	2010	2012	2015	2017
قيمة المؤشر	0	2	1	13	19	3

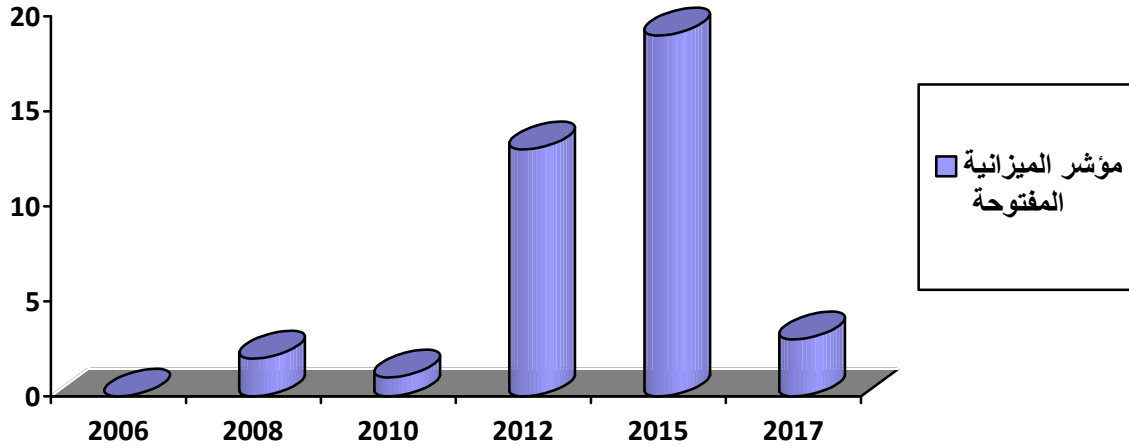
المصدر : من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات المنظمة الدولية للشراكة الميزانية على الموقع :

، [https://www.internationalbudget.org/open-budget-survey/results-by-](https://www.internationalbudget.org/open-budget-survey/results-by-country/country-info/?country = dz)

[country/country-info/?country = dz](https://www.internationalbudget.org/open-budget-survey/results-by-country/country-info/?country = dz)

و لتوضيح موقع الجزائر ضمن مؤشر الميزانية المفتوحة قمنا بتحويل معطيات الجدول السابق الى اعمدة بيانية على النحو التالي :

الشكل رقم (3-17) تطور مؤشر الميزانية المفتوحة للجزائر للفترة 2006-2017



المصدر : من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-19)

من خلال الشكل نلاحظ انه في كل من سنة 2006 2008 2010 تحصلت الجزائر على نقاط جد ضعيفة لمؤشر الموازنة المفتوحة و هذا لعدم توفر المعلومات حول الميزانية (شحيحة او لا معلومات) ، كما انها ترتب دائما في المراتب الاخيرة و هي أحد أدنى العلامات في العالم و هو ما يعني وفق هذا المؤشر ان الجمهور الجزائري لا يتمتع بحق الوصول الى المعلومات الشاملة واللازمة في الوقت المناسب للمشاركة و بشكل فعال في عملية الموازنة ، الامر الذي يشجع على الانفاق الفاسد و هدر المال العام.

و خلال سنتي 2012 2013 عرف تنقيط الجزائر ارتفاعا الى 13 19 على التوالي في هذا المؤشر و رغم ارتفاعها الى انها تبقى بعيدة عن متوسط الدرجة العالمي المقدر بنحو 42 درجة كما ان تقييم الجزائر بقى يضعها دوما في الفئة الاخيرة في تصنيف الدول التي تقدم معلومات شحيحة .

و نشرت المنظمة الدولية للشراكة الميزانية بتاريخ 30 جانفي 2018 نتائج تحقيق حول الموازنة المفتوحة لسنة 2017 و تفيد نتائج التحقيق لسنة 2017 ، بأن تنقيط الجزائر عرف تدهورا ملموسا بالمقارنة مع سنة 2015 ، حيث تأخر بستة عشرة نقطة من 19 نقطة سنة 2015 الى 3 نقاط سنة 2017 ، و هذا راجع الى ان الجزائر منذ عام 2015 قامت بتقليل إتاحة معلومات الموازنة عن طريق إنتاج مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية لأغراض الاستخدام الداخلي فقط ، وعدم إنتاج التقارير الدورية ، و علاوة على ذلك فشلت الجزائر في توفير البيان التمهيدي للموازنة للجمهور و إنتاج المراجعة نصف السنوية و التقرير السنوي و لكن هذه الوثائق لم تقدم للجمهور .

و يعود سبب تراجع هذا المؤشر في الجزائر الى ما يلي ¹:

¹ شعبان فرج ، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام و الحد من الفقر ، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، 2012 ، ص ص 280 281.

- عدم وجود إشراف جماهيري على وضع الموازنات و الذي يعود أساسا الى عدم توفر قانون ينظم حرية الحصول على المعلومات، رغم أن الدستور الجزائري اقر بحق المواطن في الحصول على المعلومات خلال المراحل الاربعة للميزانية ، و المسموح به للجمهور هو مشاهدة الجلسات العلنية لمناقشة قانون المالية على شاشات التلفاز ، و هو الامر الذي يحرمهم من حقهم في الاطلاع على كيفية إعداد مشروع الميزانية ، و كيفية توزيع النفقات حسب الاولويات .
- وقت تقديم مشروع قانون المالية للبرلمان قصير فهو اقل من ستة أسابيع ، الامر الذي لا يعطي أعضاء المجلس الشعبي الوطني فرصة كافية لمراجعته و الاطلاع الدقيق على فحواه ، الى جانب القدرة المحدودة للأعضاء على مراجعة مشروع الموازنة التي تقدمه الحكومة نظرا لعدم تخصص الكثير منهم بالشؤون المالية .
- بالنسبة لعقد جلسات الاستماع فالهيئة المكلفة بهذا الامر في الجزائر هي الهيئة المالية و الميزانية على مستوى المجلس الشعبي الوطني و هذه الهيئة تبقى غير كافية للاستماع لجميع أعضاء الوزارة و مناقشتهم مناقشة جدية بخصوص توقعاتهم للسنة المالية.
- بالنسبة للحسابات الختامية فالحكومة الجزائرية غير ملتزمة بتقديمها في الوقت المناسب (اكثر من 24 شهر) و بالتالي هذا يحد من قدرة البرلمان على الرقابة البعيدة.
- بالنسبة لاحتياطات النقد الاجنبي للجزائر و التي تجاوزت 173 مليار دولار في نهاية عام 2011 وفقا للأرقام الصادرة عن محافظ بنك الجزائر ، فلا تتوافر بشأنها أية معلومات مفصلة للجمهور ، سواء فيما يخص كيفية استثمارها او ما تدره من دخل ، في حين ان هذه الاحتياطات من النقد الاجنبي تعد حيوية لسلامة الاقتصاد الجزائري.

- عدم تمتع مؤسسات الرقابة و التدقيق العليا بالاستقلالية او التمويل الكافي للقيام بمهامها ، فمجلس المحاسبة هو هيئة تابعة لرئاسة الجمهورية ، وغير مفعل بالكيفية المطلوبة التي تستدعيها الرقابة على الاموال العامة للدولة .

- بالنسبة لمراجعين الحسابات فهم تحت مسؤولية السلطة التنفيذية و بإمكان هذه الاخيرة عزلهم او تغييرهم في اي وقت ، و بالتالي هم لا يملكون الاستقلالية التامة .

المطلب الثالث : آفاق ترشيد الانفاق العام في الجزائر وفق البرنامج الاقتصادي الجديد 2016-

2030

تسعى الجزائر الى تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول العام 2030 من اجل الوصول لرؤية اقتصادية حقيقية متنوعة تنافسية قادرة على التصدير و ذلك في ظل وضع اقتصادي متدني يتميز بانخفاض كبير لأسعار النفط و ما اسفر عنه من ضعف كبير في ارصدة المالية العامة حيث تناقصت الارادات من المحروقات فنتج عنه تدهور في وضع المالية العامة مما احدث استنزاف للوقورات المالية من اجل تمويل عجز الميزانية العامة و امام هذا الواقع و لتجنب المزيد من التدهور مستقبلا تبنت الجزائر نموذج اقتصادي جديد للفترة 2016-2030 ، يتمحور على جوانب و تدابير إجرائية استعجالية قصد معالجة الاختلالات و العجز في الميزانية ، و مقارنة للتنوع و التحول الاقتصادي من اجل الوصول الى اقتصاد مبني على موارد مالية خارج المحروقات يميزه التنوع و الاستقرار و الاستدامة التنموية و هذا قائم على ترشيد الانفاق العام و تسييره وفق الاهداف المسطرة.

اولا :إجراءات ترشيد الانفاق العام وفق النموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030

عملت الدولة من خلال هذا البرنامج الى وضع العديد من الاجراءات التي من شأنها ترشيد الانفاق مستقبلا و من اهم هذه الاجراءات نجد :¹

- **تصحيح هيكل الموازنة :** إن تحليل الموازنة في الجزائر يكشف عن توسع كبير في النفقات الجارية ما يعكس اهمية دور الدولة في الاقتصاد و يتضح ذلك جليا من خلال حجم النفقات التحويلية، التي تعتبر الجزائر من اكثر الدول اهتماما بالجانب الاجتماعي و ذلك من خلال التوسع في التحويلات الاجتماعية، حيث تمثل ما يقارب 15 % من الناتج كمتوسط للسنوات الاخيرة ، و عليه يجب إصلاح هيكلها و مراجعة مختلف اساليب الدعم .

- **إعادة النظر في الاطار الماكرو اقتصادي خلال الفترة 2017-2019 :** يتعلق بترشيد النفقات و تسقيفها في الموازنة لسنوات الفترة ، في ظل شح الموارد المالية .

-**اصلاح سياسة الميزانية :** إن اصلاح سياسة الانفاق يعتبر من اهم السياسات لتحقيق الاستقرار في الجزائر خلال السنوات القادمة و ذلك من خلال اتخاذ مختلف إجراءات الترشيد و ضبط الاوضاع المالية العمومية ، بالإضافة الى حوكمة إيرادات الدولة و توسيع الجباية العادية .

-**إصلاح الاطار المؤسسي للاقتصاد :** و ذلك من خلال :

- تسريع الاصلاح الموازي وفق مخرجات قانون المالية 2016.

-تحقيق فعالية الانفاق العمومي من خلال تكريس مبادئ الحوكمة .

-المنفعة و الحد من الاعفاءات الجبائية عديمة النجاعة .

¹ نريمان رقوب ، دور حوكمة الانفاق العمومي في تحقيق التوازنات النقدية و المالية -دراسة مقارنة بين الجزائر و المملكة العربية السعودية و الامارات العربية المتحدة -اطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية ،جامعة فرحات عباس سطيف 1 ، الجزائر ، سنة 2018 ، 277.

- وضع النفقات في خدمة أهداف النمو.

-إصلاح النظم الجبائية : و ذلك من خلال إعادة النظر في الاجراءات و القواعد الجبائية و ذلك بمعالجة مختلف نقائص النظام الجبائي الحالي من خلال :

- مراجعة تحديد سعر النفط المعتمد لحساب الإيرادات الجبائية البترولية لإعداد الموازنة.

-إصلاح طريقة توظيف موارد صندوق ضبط الإيرادات.

-ضرورة تغطية نفقات التسيير بموارد الجباية العادية .

-تعميق التحول الاقتصادي : العمل على تعميق التحول الاقتصادي في المدى الطويل للوصول الى اقتصاد ناشئ و ذلك لتحقيق ما يلي :

-تحقيق نمو اقتصادي خارج المحروقات في حدود 6.5 %.

-مضاعفة مساهمة قطاع الصناعة في تركيبة الناتج - من منطلق القيمة المضافة - من 5.3% في سنة 2015 الى 10% من الناتج افاق 2030.

-التطوير الفلاحي بما يسمح بتحقيق الامن الغذائي و يساهم في تنويع الصادرات.

- تنويع الصادرات بما يسمح بدعم التمويل المتسارع للنمو الاقتصادي .

- **تقليص النفقات العامة** : من خلال مراجعة سياسات الدعم و التحويلات و النفقات الجبائية التي يستفيد منها الافراد و المؤسسات.

و في الأخير نشير إلى أنه هناك عدة تساؤلات حول مدى قدرة البرنامج في تحقيق الاهداف المرجوة منه و مواجهة التحديات الراهنة و المستقبلية خصوصا ما تعلق بضبط نفقات الدولة فالجزائر بين واقع الدولة الريعية القائمة سياستها على الدعم الاجتماعية من جهة و تحدي الدولة الجديدة المحاولة لتنويع مداخلها و المتحكمة في ضبط نفقاتها من جهة أخرى.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل استخلصنا النقاط التالية :

- عرف حجم الانفاق العام في الجزائر خلال فترة 2000-2017 تزايدا مستمرا تزامن مع زيادة الإيرادات الناتج عن ارتفاع اسعار البترول؛
- بينت مؤشرات الحوكمة العالمية التمثيل و المساءلة ،نوعية التنظيمات و الاجراءات ، فعالية الحكومة ، حكم القانون ، السيطرة على الفساد ، تأخر الجزائر في مجال تطبيق مبادئ الحوكمة، إذ احتلت الجزائر مراتب متأخرة جدا في اغلب هذه المؤشرات و هذا نظرا لانتشار الفساد و عدم قدرة الدولة على السيطرة عليه ؛
- عرفت ظاهرة الفساد استفحالا في الجزائر خلال فترة 2000-2017 و هذا ما بينه مؤشر مدركات الفساد الصادر عن المنظمة الدولية للشفافية اذ حققت الجزائر معدلات متأخرة جدا ضمن هذا المؤشر و هو ما يعكس الصورة الحقيقية لحجم الفساد الذي عرفته الجزائر خلال فترة الدراسة فقد انتشر الفساد في مختلف القطاعات و تجلى ذلك في بروز عدة فضائح الواحدة تلو الاخرى بدء بفضيحة بنك الخليفة إلى فضيحة الطريق السيار شرق غرب و فضيحة سوناطراك ... الخ ؛
- أظهر مؤشر الاسراف في الانفاق العام أن جزء كبيرا من حجم الانفاق العام تم تبذيره و توجيهه في غير محله و هذا ما جعل الجزائر بعيدة كل البعد عن الرشادة في الإنفاق العام.
- عملت الجزائر على وضع نظام رقابي يتمحور اساسا على الرقابة الادارية و الرقابة التشريعية لتكريس مبادئ الحوكمة و التمكن من ترشيد انفاقها العام ؛
- قامت الجزائر بوضع نموذج اقتصادي جديد لآفاق 2030 قائم على وضع جملة من الاجراءات من أجل تنويع الصادرات و تحسين تسيير الموارد المتاحة بما يتطلب العقلانية و الرشادة في الانفاق و توجيهه في الأطر المخصصة له.

الختمة

إن التقدم التكنولوجي الذي عرفه العالم في مختلف المجالات أدى إلى زيادة متطلبات المجتمعات مما إقتضى ضرورة تدخل الدولة لإشباع هذه الاحتياجات ، و لكي تقوم الدولة بالواجبات الملقاة عليها من أجل تسيير المصالح العامة يجب أن يكون هناك إنفاق يتلاءم و حجم الاحتياجات ، و هذا ما أدى إلى التزايد في إنفاقها العام ،و نظرا لكون موارد الدول تتميز بالمحدودية كان من الضروري الاتجاه نحو الرشادة و العقلنة في إنفاقها العام من خلال محاربة مختلف مظاهر الفساد و هذا بإتباع مبادئ الحوكمة من شفافية ،مشاركة ،مساءلة و غيرها.

لقد أضحى إرساء مبادئ الحوكمة حاليا مطلبا حقيقيا لحكومات الدول خاصة النامية منها ، لما يوفره من فرص لتحقيق مكاسب جمة على مستوى النمو الاقتصادي كونه يساعد على الاستخدام الفعال للموارد المالية المتاحة و يمكن من حسن استغلالها عن طريق محاربته للفساد بكل أشكاله و أنواعه ،و تعزيزه لقيم الشفافية و المساءلة و الرقابة في إدارة الأموال العامة ،و إتاحتها الفرصة للمؤسسات و الهيئات المختصة من أجل المساهمة الجادة في تحقيق الرشادة و حسن تدبير الإنفاق العام مما يساعد على تحقيق أهداف و أولويات السياسة العامة للدولة.

في الجزائر، أصبح إرساء مبادئ الحوكمة ركيزة أساسية من أجل تعزيز إمكانية تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة ،و في هذا الإطار سعت الجزائر منذ مدة إلى التوجه نحو ترشيد الإنفاق العام بإصدار استراتيجية تضم مجموعة من التنظيمات و القوانين و كذا استحداث هيئات و أجهزة لمحاربة الفساد إلا أنها لم تحقق الأهداف المسطرة بل إتخذ الفساد منحى تصاعدي عكس ما خطط له تجلى ذلك في تعدد مظاهر الفساد بشتى أنواعه ، إذ أن أي استراتيجية لمكافحة الفساد لا تأخذ بعين الاعتبار الأسباب التي أدت إلى نمو و تفشي هذه الظاهرة و الآليات التي تساعد على إعادة إنتاجه لن تكون استراتيجية ناجحة نظرا لتداخل عوامل الفساد لذلك وجب الاعتماد على مبادئ و معايير الحكم الرشيد التي

تتطلب من محاربة الفساد كخطوة أولى ثم ترسيخ الديمقراطية العدالة و المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة كخطوة ثانية.

و من خلال دراستنا لموضوع ترشيد الإنفاق العام في الجزائر في ظل إرساء مبادئ الحوكمة توصلنا لإختبار الفرضيات و إستنتجنا النتائج و التوصيات التالية :

نتائج اختبار الفرضيات :

من خلال دراستنا قمنا باختبار صحة الفرضيات الواردة في المقدمة سابقا على النحو التالي :

الفرضية الأولى : ترشيد الإنفاق العام يعني تخفيضه و ذلك من خلال تحديد الأولويات و تجنب كل النفقات غير الضرورية ، فمن خلال الدراسة تبين أن ترشيد الإنفاق العام هو العمل على زيادة فعالية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل و مواجهة التزاماته الداخلية و الخارجية مع القضاء على مصدر التبدد و الإسراف الى أدنى حد ممكن ، فالرشادة في الانفاق لا تعني تخفيضه بل تعني حسن تسييره و ضمان توجيهه الى المجالات المخصصة له و هذا ما يثبت ان الفرضية خاطئة .

الفرضية الثانية : إن إرساء مبادئ الحوكمة يمكن أن يكون أداة فعالة لحماية الإنفاق العام من مختلف أشكال الفساد ، كما أن الفساد يعد أكبر عائق أمام ترشيد الانفاق العام الذي تحاول الدولة الحد منه من خلال تبني مبادئ الحوكمة ، فالشفافية و المساءلة و المشاركة تعتبر ركائز اساسية للحفاظ على المال العام و توجيهه بما يتناسب و حاجيات الأفراد كونها توفر المعلومات حول وجهة صرف الأموال كما تتيح الفرصة لمحاسبة كل من يقوم بإساءة استغلال المال العام و هذا ما يثبت صحة هذه الفرضية .

الفرضية الثالثة : لم ترقى الجزائر إلى تحقيق مستويات مقبولة من المساءلة ، الشفافية و المحاسبة بالرغم من كونها من مؤسسي مبادرة النيباد ، تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال قراءة مختلف

المؤشرات الدولية للحوكمة و التي بينت ان الجزائر متأخرة جدا في مجال تطبيق مبادئ الحوكمة، اذ تحصلت على نقاط انحصرت بين ضعيف و ضعيف جدا في مختلف هذه المؤشرات ، وهذا ما يدل على ان الجزائر ليزال ينتظرها الكثير في هذا المجال.

الفرضية الرابعة : لم تستطع الجزائر الوصول إلى الترشيد الأمثل لإنفاقها العام بسبب سوء التسيير و تفشي ظاهرة الفساد بشتى أنواعه، تبين لنا من خلال الدراسة أن الفساد في الجزائر يمثل أكبر عائق أمام بلوغ الرشادة في الإنفاق العام ، فبالرغم من الإجراءات و التدابير الرقابية و محاولات الدولة لإرساء مبادئ الحوكمة لتكون سدا أمام تفشي ظاهرة الفساد و من ثم تحقيق الرشادة في الإنفاق العام ، إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة منها نظرا لعدم الجدية في تطبيق هذه القوانين مما أدى إلى انتشار التبذير و الإسراف في المال العام و هذا ما يثبت صحة الفرضية.

نتائج الدراسة :

مكننا هذه الدراسة من إستنتاج العديد من النتائج و التي سنعرضها في النقاط التالية :

- تمكن المبادئ التي تقوم عليها الحوكمة من توجيه موارد الدولة الاقتصادية وجهة صحيحة من خلال إنتهاج سياسة رشيدة لإنفاقها العام بما يخدم التنمية في البلد و يحقق الكفاءة و النجاعة في إدارة موارد الدولة ،مما يحقق في النهاية تلبية الاحتياجات المتزايدة للأجيال الحالية دون الإضرار بحق الأجيال القادمة بإستغلال هذه الموارد؛

- شهد الانفاق العام في الجزائر تطورا متناميا منذ سنة 2000 ، و هذا بسبب السياسة الإنفاقية التوسعية المنتهجة من طرف الدولة و التي تهدف بالأساس الى تطوير و توسيع الخدمات العامة و تحسين مستوى المعيشة إضافة الى إنشاء و تحديث البنية التحتية و هذا في إطار برامج تنمية خصص لها أغلفة مالية ضخمة ؛

- إن الفساد في الجزائر إتسع و زاد و إنتشر أكثر بزيادة حجم الإنفاق العام و هذا ما جعل هذه النعمة تتقلب الى نعمة رغم محاولات الدولة للحد منه من خلال إتخاذ عدة إجراءات رقابية و تنظيمية ؛
- إن مختلف المؤشرات الدولية تؤكد على تراجع فعالية الحوكمة في الجزائر و هذا نتيجة عدم الالتزام بالإجراءات و القوانين و غياب استقلالية جهاز القضاء مما يفقده جزء كبير من فعاليته و تجسد هذا في مختلف قضايا الفساد التي عرفتھا الجزائر خلال فترة الدراسة ، ولم يكشف عنها إلا مؤخرا؛
- إن عدم فاعلية الرقابة على الإنفاق العام و نقص الشفافية في توجيه و تسييره يعد من الأسباب التي ساهمت في تنامي ظاهرة الإسراف في المال العام ، مما نتج عنه انتشار الاختلاسات و الرشاوى و غيرها من مظاهر الفساد؛
- تعد الشفافية و المساءلة ركيزتين أساسيتين للحفاظ على المال العام و توجيهه للإنفاق و تخصيصه بما يتلاءم و حاجيات أفراد المجتمع كون الركيزة الأولى (الشفافية) تتيح المعلومات الشاملة حول تخصيص و إنفاق المال العام أما الركيزة الثانية (المساءلة) فهي تعمل على إتاحة الفرصة للمحاسبة و معاقبة كل من يقوم بإساءة إستغلال المال العام؛
- إن جهود الجزائر في الكشف عن الفساد لم يكن لها أثر ايجابي على تسيير الانفاق العام و هذا نظرا لعدم الجدية في تطبيق مختلف الإجراءات المتخذة في هذا المجال و غياب الإرادة السياسية الصادقة التي تساهم في وضع حد لانتشار هذه الظاهرة من أجل بلوغ الرشادة في الانفاق العام؛
- إن مساعي الجزائر للانتقال من الانفاق العام العشوائي و غير المدروس إلى إنفاق عام عقلاني و رشيد اصطدم بحاجز نقشي ظاهرة الفساد والذي إتخذت السلطات عدة إجراءات للحد ومنه عن طريق إتباع مبادئ الحوكمة و غيرها من الآليات الأخرى ، إلا أن ذلك لم يحقق الهدف المرجو نظرا لغياب

الإرادة السياسية من جهة و تغلغل الفساد في كل مكونات الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، الأمر الذي أدى الى صعوبة بلوغ الجزائر للرشادة في إنفاقها العام؛

- باشرت الجزائر منذ تراجع أسعار النفط في النصف الثاني من سن 2014 بالتفكير الجدي في اتخاذ جملة من التدابير و الاجراءات الكفيلة بترشيد انفاقها العام و التي تجسدت فعلا ضمن النموذج الاقتصادي الجديد الذي تمتد آفاقه إلى سنة 2030 ، و هذا الأخير تضمن مجموعة من الإجراءات الخاصة للحد من الإسراف في الإنفاق العام و فك الارتباط بأسعار النفط و تحقيق التنمية المستدامة .

الإقتراحات:

بناء على النتائج المتوصل اليها من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم الاقتراحات التالية :

- العمل على وضع استراتيجية تمويلية جديدة تقوم على تعزيز الإصلاحات الاقتصادية للاتجاه نحو تنويع الاقتصاد ، بالإضافة الى فتح المجال للقطاع الخاص ليؤدي دوره في المجهود التنموي بما يحقق فعالية الانتقال من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد المنتج؛

- العمل على الفصل بين أسعار البترول و الاقتصاد الوطني حتى لا يكون هذا الأخير رهينة تقلبات سعر البترول؛

- العمل على ضرورة إصلاح المؤسسات الحكومية للقضاء على البيروقراطية لتصبح أكثر كفاءة و فعالية و هذا بدعم الشفافية و المساءلة في تسييرها ؛

- ضرورة مواصلة بذل الجهود في إطار سن القوانين الخاصة بالكشف و الحد من انتشار ظاهرة الفساد إضافة إلى الحرص على تطبيقها فالمشكل الحقيقي في الجزائر لا يكمن في النصوص القانونية بقدر ما يكمن في تطبيقها؛

- ضرورة العمل على استقلالية القضاء و هيئات مكافحة الفساد و هذا بهدف الحد من الاستغلال غير القانوني للمال العام؛

- نشر التوعية المجتمعية بمخاطر الفساد و ضرورة حماية المال العام من خلال تفعيل عمل المجتمع المدني عن طريق التحسيس بمخاطر الفساد على الاقتصاد الوطني ، فمسؤولية محاربة الفساد تقع على الجميع و ليس فقط على الدولة ؛
- تفعيل دور الرقابة على الانفاق العام من أجل التأكد من بلوغ النتائج المرجوة منها وفقا لنظام رقابي فعال قائم على مراجعة المستمرة لطرق الإنجاز؛
- ضرورة السعي الجاد الى ترشيد الانفاق العام و توجيهه بطريقة تكفل تحقيق الأهداف المسطرة مع إعادة صياغة هذه الأخيرة بما يتلاءم مع ظروف الجزائر و أوضاعها؛
- الاتجاه نحو الحكومة الالكترونية باعتبارها احدى الوسائل الحديثة المتخصصة في تتبع و معرفة الجهة المستفيدة من الانفاق العام ، إذ اثبتت هذه التجربة فعاليتها في العديد من الدول من حيث الرقابة و الإشراف على تنفيذ المخططات بسهولة و دقة و كفاءة مع ربح الوقت .

أفاق الدراسة :

من خلال دراستنا لهذا الموضوع و الذي لم نستطع أن نلم بكل جوانبه ،يمكن اقتراح بعض المواضيع التي قد تكون مكمله له أو قد يستند إليها كمنطلق لبناء مواضيع أخرى و تكون مجالا للبحث مستقبلا من قبل الطلبة و الباحثين و نذكر منها:

- ترشيد الانفاق العام كآلية لعلاج عجز الموازنة في الجزائر؛
- ظاهرة تزايد الإنفاق العام و سبل ترشيدها وفقا للنموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030؛
- الحوكمة كرهان إستراتيجي لترشيد الإنفاق العام.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. الكتب:

- 1- احمد مصطفى محمد معبد ، الاثار الاقتصادية للفساد الاداري ، دار الفكر الجامعي ، مصر ، 2012
- 2- أحمد عبد الوهاب الغندور ، إقتصاديات المالية العامة ، مركز جامعة القاهرة ، مصر ، 1998
- 3- أعاد علي حمود ، المالية و التشريع المالي ، العراق ، بدون سنة النشر
- 4- إبراهيم العيسوى ، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها ، الطبعة الاولى ، دار الشروق ، مصر ، 2014
- 5- إبراهيم بن داود ، لرقابة المالية على النفقات العامة ، دار الكتاب الحديث ، مصر ، 2009
- 6- أحمد فرغلى حسن ، البيئة والتنمية المستدامة الإطار المعرفى والتقييم المحاسبي ، مركز تطوير الدراسات العليا و البحث ، مصر ، 2014.
- 7- بلعزوز بن علي و محمد الطيب محمد ، دليلك في الاقتصاد ، دار الخلدونية ، الجزائر ، 2008.
- 8- باتر محمد علي وردم ، العالم ليس للبيع - مخاطر العولمة على التنمية المستدامة -، الاهلية للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2003.
- 9- جهاد سعيد خصاونة ، علم المالية العامة و التشريع الضريبي ، در وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، الاردن ، 2010
- 11- جون د.سوليفان ، الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والإقتصادي ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، مصر ، 2015
- 12- حسين مصطفى حسين ، المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1995
- 13- حسن عواضة و عبد الرؤوف قطيش ، المالية العامة ، دار الخلود ، الطبعة الاولى ، لبنان ، 1995.
- 14- حامد عبد المجيد دراز ، مبادئ المالية العامة ، مصر ، 2000

- 15- حمزة حسن خضر الطائي ،مازن ليلو راضي ،الفساد الاداري في الوظيفة العامة ، مركز الكتاب الاكاديمي ، الطبعة الاولى ، عمان ، 2015
- 16- خالد شحادة الخطيب و احمد زهير شامية،المالية العامة،دار وائل للنشر،الطبعة الثانية،الاردن،2005
- 17- خبابة عبد الله و بوقرة رايح ، الواقع الاقتصادي ، دار شاب الجامعة ، الجزائر ، 2009
- 18- خالد مصطفى قاسم ، إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة ، دار الجامعة بمصر، 2007
- 19- خليل حسين،السياسة العامة في الدول النامية ،دار المنهل ،لبنان، 2007 .
- 20- خبابة عبد الله ، أساسيات في اقتصاديات المالية العامة ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2009
- 21- ديدان مولود ، مباحث في القانون الدستوري و النظم السياسية ، دار بلقيس ، الجزائر ، 2014
- 22- زينب حشين عوض الله ، مبادئ المالية لعامة ، الفتح للطباعة و النشر، مصر ، 2003
- 23- زهير عبد الكريم الكايد ، الحكمانية قضايا و تطبيقاتها ، الطبعة الاولى ، المنظمة العربية للإدارة ، لبنان ، 2003
- 24- سمير الشاعر ،المالية العامة و النظام المالي الاسلامي ، الدار العربية للعلوم ناشرون ،لبنان، 2011
- 25- سوزي عدلي ناشد ،المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية ،لبنان ، 2003
- 26- سعيد عبد العزيز عثمان ، مقدمة في الاقتصاد العام - مدخل تحليلي معاصر ، دار الجامعية ، لبنان ، 2003
- 27- سعيد عبد العزيز عثمان ، المالية العامة ، الدار الجامعية للنشر ، لبنان ، 2008
- 28- شرقي احمد دنيا ،النظام المالي الاسلامي و ترشيد الانفاق العام، 1996

29-شادي خليفة ، الانفاق العام في الاقتصاد الاسلامي، دار عماد الدين للنشر و التوزيع ، الاردن ،
2010

30-صالح صالح ، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي ،دار الفجر ، مصر ، 2006

31-طارق الحاج ،المالية العامة ،دار صفاء للنشر و التوزيع ،الطبعة الاولى ،الاردن ،1999

32- الطيب داودي ، الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية ، الطبعة الاولى ن دار الفجر
للنشر و التوزيع ، مصر ، 2008

33-علي خليل سليمان احمد اللوزي ، المالية العامة ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، 2000

34-عثمان محمد غنيم و ماجد أحمد أبو زنت ، التنمية المستدامة -فلسفتها و أساليبها و تخطيطها و
أدوات قياسها- ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ،الاردن.دون سنة

35-عثمان محمد غنيم ، التخطيط أسس و مبادئ عامة ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ،
الاردن ، 2004

36-عباس عمار ، الرقابة على عمل الحكومة ،دار الخلدونية الجزائر ، 2006 .

37-عباس صلاح ، التنمية المستدامة في الوطن العربي ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2010

38-عبد العزيز قاسم محارب ، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور الاسلامي ، دار
الجامعة الجديدة ، مصر ، 2011

39-عبد العزيز قاسم محارب ، الاثار الاقتصادية لتلوث البيئة ، مركز الاسكندرية للكتاب ، مصر ،
2006

40-عادل العلي ،المالية العامة و القانون المالي و الضريبي، إرساء للنشر و التوزيع ، الأردن ،
2009

41-علي زغود ،المالية العامة ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الرابعة ، الجزائر، 2011

- 42- عبد لعزیز علي سوداني، أسس السياسة المالية، دار الجامعة، مصر، 1996
- 43- عبد الحميد متولي، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، مصر، 1992
- 44- عادل احمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة، مصر، 1992
- 45- عبير مصلح، النزاهة و الشفافية و المساءلة في مواجهة الفساد، الائتلاف من اجل النزاهة و المساءلة، الطبعة الثالثة، 2013
- 46- علي كنعان، اقتصادات المال و السياسات المالية و النقدية، دار المعارف، سورية، دون سنة النشر
- 47- علاء فرحان طالب، علي الحسين حميدي العامري، استراتيجية محاربة الفساد، دار الايام للنشر و التوزيع، الاردن 2016
- 48- عماد الشيخ داود، الشفافية و مراقبة الفساد، في الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004
- 49- عاصف و ليم اندراوس، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، 2010
- 50- علاء فرحان طالب، علي الحسين حميدي العامري، استراتيجية محاربة الفساد الاداري و المالي، دار الايام للنشر و التوزيع، الاردن، 2009
- 51- فليح حسن خلف، المالية العامة، جدار للكتاب العالمي للنشر و التوزيع، الاردن، 2008
- 52- فتحي احمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان لنشر و التوزيع، الاردن، الطبعة الاولى، 2013
- 53- فوزي فرحات، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2001.
- 54- كايد كريم الركيبات، الفساد الاداري و المالي، دار الايام، للنشر و التوزيع، الاردن، 2016

- 55- محمد عباس محرزى ، اقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003
- 56- محمد الصغير بعلي ، يسري ابو العلا، المالية العامة ، دار العلوم ، الجزائر ، دون تاريخ
- 57- محمد عبد المنعم عفر و احمد فريد مصطفى ،الاقتصاد المالي الوضعي و الاسلامي بين النظرية و التطبيق ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 1999.
- 58- محمود حسين الوادي و زكريا احمد عزام ،المالية العامة و النظام المالي في الاسلام ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،الطبعة الاولى ،الاردن ،2000
- 59-محمود عبد الرزاق ، الاقتصاد المالي ،الدار الجامعية ، مصر ، 2011
- 60-محرزى محمد عباس ، اقتصاديات المالية العامة ، ديون المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2008
- 61-حمد علي ،مبادئ الاقتصاد و البيئة ،المكتبة الاكاديمية ،مصر ، 1998
- 62-محمد طاقة و هدى العزاوي ،اقتصاديات المالية العامة .،دار المسيرة ،الطبعة الثانية،الاردن ،2010
- 63-حمد عمر ابو دوح، ترشيد الانفاق العام و عجز ميزانية الدولة ، دار الجامعية، مصر، 2006
- 64-مجدي شهاب ، اصول الاقتصاد العام ، دار الجامعة الجديد ، مصر ، 2004
- 65-مدحت محمد ،الحوكمة الرشيدة ،المجموعة العربية للتدريب و النشر ،الطبعة الاول ،مصر ،2015
- 66-محمد خصاونة ، المالية العامة ، -النظرية و التطبيق - دار المناهج للنشر و التوزيع ، الطبعة الاول ، الاردن ، 2014
- 67-محمد الصيرفي ، الفساد بين الاصلاح و التطوير الاداري ، الطبعة الاولى ، مؤسسة حوس للنشر و التوزيع ، مصر ، 2008
- 68-محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، دار الجامعية للنشر ، لبنان ، 2004
- 69-محمد الصغير بعلي ، يسري ابو العلا ، المالية العامة ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2003

- 70-محمود حسين الوادي ، تنظيم الادارة المالية من اجل ترشيد الانفاق الحكومي و مكافحة الفساد ، دار الصفاء ، للنشر و التوزيع ، الاردن 2010
- 71-محسن احمد الخضيرى ، غسيل الاموال الظاهرة الاسباب و العلاج ، الطبعة الاولى ، مجموعة النيل العربية ، مصر ، 2003
- 72-المرسي السيد حجازي ، مبادئ المالية العامة ، الدار الجامعية ، لبنان ، 2002
- 73-مطر عصام عبد الفتاح ، الفساد الاداري ماهيته ، اسبابه ، مظاهره ، دار الجامعية ، مصر ، 2004،
- 74-نسرين عبد الحميد نبيه ، الاقتصاد الخفي ، الطبعة الاولى ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ، مصر ، 2008،
- 75-نجم الدين جسن صوفي عبد القادر ،السياسة المالية و أدواتها في الاقتصاد الاسلامي ،منشورات الحلبي الحقوقية ،الطبعة الاولى ،لبنان ، 2015
- 76-نزيه عبد المقصود محمد مبروك ، الفساد الاقتصادي ، دار الفكر الجامعى ، الطبعة الاولى ، مصر ، 2013
- 77-نزيه عبد المقصود محمد مبروك ،الفساد الاقتصادي أسبابه ،أشكاله ،اثاره ،اليات مكافحته ،دار الفكر الجامعي ،مصر ،2013
- 78-هاشم الشمري ،إيثار الفتلي ،الفساد الاداري و المالي و اثاره الاقتصادية و الاجتماعية ،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ،الاردن ،2011
- 79-هيثم صاحب عجام ،علي محمد سعود ، المالية العامة بين النظرية و التطبيق ،دار البداية ،الطبعة الاولى ، الاردن ، 2017 .
- 80-وليد عبد الحميد عايب ، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي ، مكتبة حسين العصرية ، لبنان ، 2010

II. مذكرات و رسائل

- 81-سايق بوزيد ، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص إقتصاد التنمية ،جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2013
- 82-شعبان فرج ، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام و الحد من الفقر دراسة حالة الجزائر 2000-2010 ،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر 3 ، 2012
- 83-عوالي بلال ، حوكمة الجماعات المحلية كالية لتفعيل الرقابة المالية القبلية على النفقات العمومية دراسة حالة المراقبة المالية لاقطاب بعض ولايات الوسط ،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية و بنوك ، جامعة لونسي علي ، الجزائر ، 2017
- 84- مسعود دراوسي، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة ، 2005
- 85- نريمان رقوب ، دور حوكمة الانفاق العمومي في تحقيق التوازنات النقدية و المالية -دراسة مقارنة بين الجزائر و المملكة العربية السعودية و الامارات العربية المتحدة ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية و بنوك و تأمينات ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف 1 ، الجزائر ، 2018
- 86-أزروال يوسف ، الحكم الراشد بين الاسس النظرية و اليات التطبيق -دراسة في واقع التجربة الجزائرية ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة العقيد الحاج لخضر -باتنة ،الجزائر ، 2009
- 87-بلخير أسيا ، إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الاداء التنموي -بين النظرية و التطبيق ،رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر ، 2009

89-بن غزة محمد، ترشيد سياسة الانفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالاهداف ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2010

90-خيرة بن عبد العزيز ، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد أنموذج المنطقة العربية ،رسالة ماجستير في العلوم السلسية و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر -يوسف بن خدة - 2007 ،

91-سارة بوسعيد ، دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر و ماليزيا ، رسالة ماجستير غي علوم التسيير ، تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، 2013

92- كمال قويدري ،السياسة المالية و أثرها على الاستثمار، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة سعد دحلب البليدة ،الجزائر ،2006.

93-ليلي لعجال ، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة منتوري -قسنطينة - ، الجزائر ،2010،

III. مجلات و بحوث

94-بن موسى ام كلثوم ،عيسي نبوية ، ترشيد النفقات العمومية (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 الى سنة 2013) ، مجلة إدارة الاعمال و الدراسات الاقتصادية ، العدد الرابع ، الجزائر ،

95- بكطاش فتيحة ،كرمية نسرين ، الحوكمة الجيدة و معضلة التنمية المستدامة بالاسقاط على الجزائر، مجلة بحوث ، العدد 11 -الجزء الثالث ، الجزائر

96-بن السيمو محمد المهدي ، الاستجواب البرلماني كآلية من اليات الرقابة البرلمانية في النظام الدستوري الجزائري ، مجلة الحقيقة ، العدد33 ،الجزائر

97-بروش زين الدين ،دهيمي جابر،دور اليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي و الاداري ، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الاداري ،يومي 06/07 ماي 2012 ، جامعة محمد خيضر -بسكرة- الجزائر ،

98- برسولي فوزية ،محمد جوير ، الشفافية و الافصاح كآليتين لمكافحة الفساد الاداري و المالي، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية ،الجزائر ، العدد14 ، السنة 2013

- 99-برسولي فوزية ،محمد جوبر ، الشفافية و الافصاح كآليتين لمكافحة الفساد الاداري و المالي، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية ،الجزائر ، العدد14 ، السنة 2013
- 100-بوطورة فضيلة ،نوفل سمايي ، تأثير ظاهرة الفساد الاداري على حقوق الانسان و التنمية البشرية في الجزائر ، مقال في مجلة مركز حكم القانون و مكافحة الفساد ،العدد 1 ، 2018،
- 101-بورحلة ميلود ،سليمة لفضل ،دراسة تحليلية لتأثير الفساد و النوعية المؤسساتية عاى النمو الاقتصادي في الجزائر ،مجلة جديد الاقتصاد،عدد رقم 12، الجزائر
- 102-بوسعيد سارة ، عقون شرف ، ولقع الفساد في الجزائر و آليات مكافحته، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ، المجلد الخامس ، العدد الاول ، الجزائر ،
- 103- بن اعراب عبد الكريم ، التنمية الانسانية في افريقيا طموحات النيباد، مجلة جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية قسنطينة ، المجلد 22 ، العدد 1 ، 2016 .
- 104-بلخضر عبد القادر ، اليات قياس و مكافحة الفساد في ظل سيادة الحكم الراشد حالة الجزائر ، مجلة دولية علمية محكمة ، العدد الاقتصادي ، العدد 22 ، جامعة الاغواط ، 2014 .
- 105-البيلاماني صلاح مهدي ، قياس تفاعل عمل المضاعف و المعجل في الاقتصاد العراقي ،مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية ، جامعة بغداد -كلية الادارة و الاقتصاد قسم الاقتصاد ، المجلد 14 العدد52، 2008
- 106-جريو سارة ، بوفليح نبيل ، دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي و الاداري ،مجلة الاقتصاد و المالية، المجلد 4 ، العدد 2 ، الجزائر ، 2018
- 107-حساني رقية ، الفساد الاقتصادي أبعاده و انعكاساته على النمو، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خضير بسكرة، العدد 20 ، الجزائر ، 2010
- 108-خلفة نادية ، حبيبة لوهاتي ، الرقابة البرلمانية على اعمال الحكومة في ظل التعديل الدستوري 2016 ، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ، العدد 12
- 109-خان فضيل ،شعيب محمد توفيق ، الفساد الاداري و المالي -المفهوم و الاسباب و الاثار وسبل العلاج- ،مجلة الحقوق و الحريات ، العدد الثاني ،جامعة بسكرة ،الجزائر ، 2016 ،

- 110-درغال رشيد ، الفساد الاقتصادي و علاجه في الاقتصاد الاسلامي ، مجلة الاحياء ، العدد الخامس عشر، الجزائر ،
- 111-رباعي أمينة ، واقع الفساد في الجزائر و جهود مكافحته ، مجلة الاقتصاد و التنمية ، جامعة يحي فارس - المدية ، العدد 7 ، 2017
- 112-شرون حسينة ، العلاقة بين الفساد و الجريمة المنظمة ، مجلة الاجتهاد القضائي العدد الخامس ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2011
- 113-شوقي سمير ، دور المجتمع المدني في حماية المال العام من جرائم الفساد و الرشوة ،مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية ، المجلد 3 ، العدد 4 ، 2016 ،
- 114-الشفيع محمد المكي ، الشراكة الجديدة من اجل تنمية افريقيا "النيباد"،مجلة دراسات الشرق الأوسط و إفريقيا، العدد 6، 2007
- 115-صادق جميلة ، دربال عبد القادر ، إجراءات ترشيد النفقات العمومية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط منذ سنة 2014 ، مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد 7 ، العدد 2 ، الجزائر .
- 116- عيادة عليجات خالد ، الفساد اسبابه اشكاله و طرق مكافحته في الاردن -دراسة ميدانية-،المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية العدد2 الجزائر ،2014
- 117-عويصات فتيحة ، الرقابة البرلمانية عن طريق السؤال الشفوي ، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية ،المجلد العاشر ، العدد الرابع ، جامعة الجلفة ، الجزائر ، 2008
- 118- عيدودي فاطمة الزهرة ، الحوكمة رهان استراتيجي لترشيد الانفاق العام في الجزائر ، مجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية ، العدد 7 ، الجزائر ، 2016
- 119-فلاك نور الدين ، مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا و استراتيجية الجزائر التنموية في الساحل الافريقي، مجلة الدراسات حول الجزائر بالعالم .لاقتصادية ، عدد 7، 2017
- 120- قروج يوسف و فتيحة قصاص ، عقود النجاعة كآلية لتفعيل الحوكمة و دورها في ترشيد النفقات في المؤسسات العمومية - دراسى حالى المؤسسات التربوية في الجزائر ، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الادارية ، العدد السادس ، 2016،

121- كوسر عثمانية ، تافرونت عبد الكريم ، استقلالية القضاء كالية لمكافحة الفساد في ضوء الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد و التشريعات الوطنية ، مجلة الحقوق و العلوم السياسية ، العدد 07 ، جانفي 2017 ،

122- كردودي صبرينة ، وصاف عتيقة ، الوقاية من الفساد المالي و الاداري من منظور الفكر الاسلامي ، المجلة الجزائرية للعلوم و السياسات الاقتصادية ، العدد 07، الجزائر ،

123- ميموني فايزة ، خليفة مراد، السياسة الجنائية للمشرع الجزائري في مواجهة ظاهرة الفساد، مجلة الاجتهاد القضائي ، العدد الخامس ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،

124- مناصري يحي ، محمد نجيب بوشو ، اثر الفساد على التنمية الاقتصادية في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية ،مقال في مجلة الاقتصاد و التنمية ، جامعة يحي فارس المدية ، العدد 08 ، 2017 .

125- مزارى ياسمين ، سليمة مسراتي ، اليات الرقابة البرلمانية بين تقرير مسؤولية الحكومة و انعدامها في النظام الدستوري الجزائري ، مجلة افاق للعلوم ،المجلد 2 ، العدد الثامن ، جامعة الجلفة ، الجزائر ، 2017

126- ناجي عبد النور ،دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر ،مجلة المفكر ،العدد الثالث ،2009

127- هشام مصطفى محمد سالم الجمال ،الفساد الاقتصادي و اثره على التنمية في الدول النامية و اليات مكافحته من منظور الاقتصاد الاسلامي و الوضعي،العدد 30- الجزء 2 ، مصر ، 2014 ،

IV. المداخلات :

128- العمري علي ، خبيزة انفال حدة ،دور الحوكمة في عملية إعداد الميزانية العامة للدولة ،الملتقى الوطني الثاني حول : متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في ادارة الميزانية العامة للدولة ،جامعة البويرة يومي 30-31 اكتوبر 2012،

129- بلعاطل عياش و نوي سميحة ،اليات ترشيد الانفاق العام من اجل تحقيق التنمية البضرية المستدامة في الجزائر 2001-2014 ، مداخلة مقدمة ضمن مؤتمر الدولي بعنوان تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 1001- 2014 ،جامعة سطيف ،2013 ،

130-بريش عبد القادر ، خلوف عقيلة ،دور الحوكمة في دعم الرقابة الفعلية للبرلمان ،الملتقى الوطني الثاني حول : متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة ، جامعة البويرة ،يومي 30و31 أكتوبر 2012 ،

131-بوزيدة حميد ،يحياوي احمد،الحوكمة العامة و اثرها هلى الميزانية العامة للدولة ،المؤتمر الوطني لثاني حول:متطلبات ارساء مبادئ الحوكمة في ادارة الميزانية العامة للدولة ،يومي 28-28-فيفري - 2013 جامعة البويرة

132-تمجدين نور الدين ، خامرة السعيد ،الادارة الرشيدة خيار للاصلاح الاداري و المالي ، الملتقى الوطني حول : سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير جامعة سكيكدة - الجزائر ،يومي 9-10 ديسمبر 2007 ،ص 12¹

133-حوشين كمال ،بوسبعين تسعديت ،تحليل العلاقة الترتيبية بين مفهوم الحوكمة و الموازنة العامة للدولة مع الاشارة الى حالة الجزائر ،الملتقى الدولي الثامن حول : دور الحوكمة في تفعيل و أداء المؤسسات و الاقتصاديات ،يومي05/06..جامعة شلف ، الجزائر السنة ،2013

133- دندن جمال الدين ، الحكم الراشد كأداة لتدعيم إصلاح مالية الجماعات المحلية ، الملتقى الوطني :تسيير اجماعات المحلية و دورها في تحقيق التنمية ،جامعة البليدة ، الجزائر .

134-رايس وفاء ، بن عيسى ليلي ،الحكم الراشد كألية لمعالجة الفساد في الادارة العمومية الجزائرية ، الملتقى العلمي الدولي حول : اليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة جامعة ورقلة ،الجزائر ،25-26 نوفمبر ،2013

135- سويسى طه عبد الرحمان ،بلواضح عبد العزيز ، أسباب ظهور و مفهوماها و الاطراف الفاعلة في عملياتها، متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة ، جامعة العقيد اكلي امحمد اولحاج بالبويرة ، يومي 30 و 31 أكتوبر 2012

136-زكرياء بله باسي ، تحليل العلاقة بين مفهوم الحوكمة و الموازنة العامة للدولة ، الملتقى الوطني الثاني حول : متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الموازنة العامة للدولة ، جامعة البويرة ،يومي 30و31 أكتوبر 2012 :

- 137- العجلوني محمد محمود ، اثر الحكم الراشد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية ،المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد و التمويل الاسلامي حول النمو و العدالة و الاستقرار من منظور إسلامي ، تركيا ، خلال فترة 9-11-سبتمبر 2013
- 138-مواعي بحرية ،نمر ريحة ، متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة على ميزانية الدولة ،الملتقى الوطني حول متطلبات ارساء مبادئ الحوكمة في ادارة الميزانية العامة للدولة ، جامع العقيد اكلي مند اولحج -البويرة ، يومي 30-31 اكتوبر ، 2012
- 139-محمدي عبد العالي ، عمر شريف ،دور حوكمة الميزانية العامة للدولة في الحد من الفساد المالي و الاداري -حالة الجزائر -، الملتقى الوطني الثاني حول متطلبات ارساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة يومي 30-31 اكتوبر 2012

V. التقارير :

- 140- المنظمة العربية للتنمية الادارية ،اليات حماية المال العام و الحد من الفساد الاداري ،الملتقى العربي الثالث : بعنوان اليات حماية المال العام و احد من الفساد الاداري المنعقد غي الرباط مغري في ماي 2008 ،
- 141-وزارة تطوير القطاع العام ، مديرية دعم الابداع و التميز الحكومي ، دليل تقييم و تحسين ممارسات الحوكمة في القطاع العام ، الاصدار الثاني ، الاردن ، 2017
- 142-القانون رقم 84-17 المؤرخ في 8 شوال 1404 الموافق 7 يوليو 1984،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 28،الصادرة بتاريخ 11شوال 1404 الموافق 10 يوليو 1984
- ## VI. المراجع باللغات الاجنبية :

- 143-Maurice Duverger , **Institutions financières** , paris 1971 , P.U.E.
- 144-Francois Escalle , **maitriser lzs finances publiques : pourquoi,comment ?** Edition economica , 2005 ,
- 145-ANAS BENSSALAH ZERMIRANI,**les finances publique maroc**, politique financiere et droit budg étatre ,l'Harmattan , Paris ,1998,

- 146-Francois Ecalle . Maitriser les finance publifiques pourquoi ,comment ?
ecopnmica , paris ,2004 ,
- 147-Olivier Dubighson ,**Mettre EnPratique le Devlopm Durable**,(Paris ,2005)
- 148-Tim plumpter ,Jhon Graham , " **Governance and good governance :
inteenationl and aboriginal perspctives** " institute on governance december
1993 ,p11
- 149-Mohammed Salih ,gouvernance ,**information et domaine publicui**,Addis
Abeba commission économique l' Qfrique ,
- 150-Daniel Dommel ,**Face a la corruption** , Ibn Khaldoun,Alger ,2004
- 151-Presses Universitaire de France , **La rousse super Major** ;Paris ,2006
- 152-Carine Doganis ,**Aux origins de la corruption** ,l edition Presses
Universitaires , France ,2007
- 153-Robert Klitgard and others , **corrupt cities ,a practical guide to cure and
prevention** ,ICS press ,California ,2000,
- 154-Xavier Michel Et Autre ; « **Management Des Risquer Pour Un
Développement Durale** » L' usine Nouvelle Série Gestion
Industrielle ,paris ,2009,

VII. قائمة المراجع الالكترونية

- 155-حوض النيل ، تاريخ الاطلاع 2018-08-13 <https://democraticac.de/?p=48402>
- 156-خلف عبد الله الوردات ، مقال بعنوان **الحوكمة في القطاع العام** ، منشور على موقع
2018/04/27: تاريخ الاطلاع : <https://mqqal.com/author/dr-khalaf-al-wardat/page/2/>
- 157-خضري ياسمين ، دليل تقييم الحوكمة الرشيدة في القطاعات الخدمية ، 2014،مصر الموقع
[http://www.socialcontract.gov.eg/media/MediaCenter/96ff981f-4b29-4d93-](http://www.socialcontract.gov.eg/media/MediaCenter/96ff981f-4b29-4d93-9301-f7e703f8d4c7.pdf)
2018/04/12 تاريخ الاطلاع [9301-f7e703f8d4c7.pdf](http://www.socialcontract.gov.eg/media/MediaCenter/96ff981f-4b29-4d93-9301-f7e703f8d4c7.pdf)
- 158-خدا كرم عزيز فوزية ، **توجه جديد للتنمية في افريقيا** ،مجلة الاستاذ ،جامعة بغداد ،الاصدار
201 ، العراق ، 2012 <https://www.iasj.net/iasj?func=issues&jld=1&uiLanguage=ar>
- تاريخ الاطلاع : 2018./04/17

159- شريف جمال الدين نوفل ، الحوكمة و الياتها في محاربة الفساد ،ص 252 على الموقع

<http://www.enssea.net/enssea/majalat/2545.pdf> تاريخ الاطلاع 2018/04/25

160- محمد حلمي مراد ،مالية الدولة ، تحميل من موقع www.kotobarabia.com تاريخ الاطلاع

2017/8/12

161- محمد خالد المهاياني ، محاضرات في المالية العامة ، ص 32 > www.univ-bouira.dz

download > includes تاريخ الاطلاع : 2018/7/24

162- نهاد محمد إدريس الشريف ، معوقات التنمية المستدامة على الموقع :

https://hyatok.com/%D9%85%D8%B9%D9%88%D9%82%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9

تاريخ الاطلاع 2018/7/14

164- البرنامج التكميلي لدعم النمو ، بوابة الوزير الاول : [http :](http://info.worldbank.org/governance/wgi/home/Reporte)

[//info.worldbank.org/governance/wgi/home/Reporte](http://info.worldbank.org/governance/wgi/home/Reporte)

165- بنك الجزائر المتاح على موقع <https://www.bank-of-algeria.dz>